الدخيل في تفسير القرآن الكريم

الجزء الأول

تأليف
الدكتور عبد الوهاب عبد الوهاب فايد
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م

مطبعة حسان
١٤٢ شارع الجيش . ت ٩٠٤٥٣٣٨ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدى الذى ربانى ، وتعهدنى بكل أسباب الرعاية منذ نعومة أظافرى إلى أن صرت شابا فتيا .

إلى روح والدى الذى ناضل وكافح ، وتعلم وعلم ، وكان مثلا أعلى لأولاده وتلاميذه أجمعين .

إلى روح والدى الذى وهب أبناءه جميعا للأزهر والإسلام ، فكانوا كما أراد ، وحقق الله له ما تمنى .

إلى روح والدى الذى عاش طول حياته للقرآن ، ومات وهو يتلو كتاب الله تعالى مثل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه .

إلى روح والدى وأستاذى الأول :

المرحوم الشيخ عبد الوهاب فايد

أهدى هذا الكتاب اعترافا بفضله وحسن توجيهه ، وتقديراً لجهاده وكفاحه ، سائلا الله — عز وجل — أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ، وأن يتغمده بواسع رحمته ، وأن يسكنه فسيح جناته « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً » .

القاهرة فى يوم الأحد { ١٢ من ربيع الأول ١٣٩٨ هـ
١٩ من فبراير ١٩٧٨ م

د / عبد الوهاب عبد الوهاب فايد
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن القرآن الكريم أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربى مبين ، ليبشر به المتقين ، وينذر به الكافرين « إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً . وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليما »[1] .

ولقد كان نزول القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم إعلاما بنبوته ورسالته إلى الناس أجمعين ، كيف لا والقرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لمحمد عليه الصلاة والسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها « وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين . أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن فى ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون »[2] .

وبدأ نزول القرآن فى (غار حراء) ، على مقربة من مكة المكرمة ، فقد جاء فى صحيح البخارى عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت : أول ما بدىء به رسول الله من الوحى الرؤيا الصالحة فى النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حبب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء ،

---

(١) سورة الإسراء : ٩ ، ١٠ .

(٢) سورة العنكبوت : ٥٠ ، ٥١ .

فيتحنث فيه — وهو التعبد — الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق ، وهو فى غار حراء ، فجاءه الملك ، فقال : اقرأ ، قال : ماأنا بقارىء ، قال : فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ، ثم أرسلنى فقال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارىء ، فأخذنى فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد ، ثم أرسلنى فقال : اقرأ ، فقلت : ما أنا بقارىء فأخذنى فغطنى الثالثة ، ثم أرسلنى فقال : « اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم »(١) .

وهكذا بدأ نزول القرآن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم تتابع نزوله عليه فى بضع وعشرين سنة ، طوال مدة بعثته عليه الصلاة والسلام ، وقد عرف القسم الذى نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بأنه مكى ، كما عرف القسم الذى نزل عليه بعد الهجرة بأنه مدنى ، ومن ثم فإن القرآن الكريم لم ينزل على الرسول صلى الله عليه وسلم جملة واحدة ، بل نزل منجماً ومفرقا على حسب المناسبات والأحوال ، قال تعالى : « وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا »(٢) .

ولقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم طوال مدة بعثته بتبليغ هذا القرآن إلى الناس امتثالا لأمر الله تعالى ، قال جل شأنه : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدى القوم الكافرين »(٣) .

---

(١) أخرجه البخارى عن عروة بن الزبير عن عائشة فى باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جـ ١ ص ٣ ط دار مطابع الشعب .

(٢) سورة الإسراء : ١٠٦ .

(٣) سورة المائدة : ٦٧ .

وقد اقتضى قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بواجب التبليغ أن يقوم عليه الصلاة والسلام بعملين عظيمين بالنسبة للقرآن الكريم ، الأول : قراءة القرآن على الناس ، وإلقاؤه إليهم بقصد التدبر والتعبد بعيدا عن كل المؤثرات الخارجية ، قال تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها »(١) ، والعمل الآخر : بيان معانى القرآن ، وشرح ما يحتاج من ألفاظه إلى البيان ، قال جل شأنه : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون »(٢) ، ولعل هذين العملين العظيمين للرسول صلى الله عليه وسلم نستشفهما من قول الله تعالى — مخاطبا إياه فى بداية بعثته — : « لا تحرك به لسانك لتعجل به . إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه »(٣) .

وظل الحال هكذا طوال عهد النبوة ، ولما لحق الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى جاء دور الصحابة والتابعين فى تبليغ هذا القرآن إلى الناس خارج الجزيرة العربية ، وذلك واجب ألقاه الإسلام على عاتقهم باعتبار أنهم خلفاء محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنهم خير أمة أخرجت للناس ، وأنهم مؤهلون — بحكم ذلك — لقيادة العالم بأسره ، قال تعالى : كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون »(٤)

---

(١) سورة محمد : ٢٤ .

(٢) سورة النحل : ٤٤ .

(٣) سورة القيامة : ١٦ — ١٩ .

(٤) سورة آل عمران : ١١٠ .

وقال عز من قائل : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا »(١) .

ولقد تطلب هذا الواجب من الصحابة والتابعين أن يقوموا جميعا بعملين رائعين فى مجال الدعوة الإسلامية خارج الجزيرة العربية ، العمل الأول : أن يجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، حتى يرفعوا راية الإسلام عالية خفاقة على مشارق الأرض ومغاربها ، ومن ثم اندفعوا يحملون رسالة الحرية والعدالة والمساواة والإخاء ، وينشرون الحق والخير بين الناس ، ويحققون على هذه الأرض الأمن والسلام ، وساروا متجهين إلى الشرق ، يحطمون سلطان الأكاسرة وغيرهم حتى وصلوا الصين ، وتدفقوا - كالسيل الجارف - إلى الشمال والغرب ، يدمرون تيجان القياصرة وغيرهم ، حتى دقوا أبواب (القسطنطينية) فى الشمال ، وتوغلوا فى أفريقيا حتى بلغوا الأندلس وجنوب فرنسا فى الغرب .

والعمل الآخر الذى تطلبه الواجب من الصحابة والتابعين هو أن يعملوا جاهدين — بعد تثبيت سلطانهم فى أرض الله الواسعة — على نشر الإسلام دين الله الحنيف ، الخاتم للأديان كلها ، والمهيمن عليها ، والجامع لكل حقائقها وفضائلها ، قال تعالى : « إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب »(٢) ، وقال جل شأنه : « ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين »(٣) .

---

(١) سورة البقرة : ١٤٣ .
(٢) سورة آل عمران : ١٩ .
(٣) سورة آل عمران : ٨٥ .

ولما كان القرآن الكريم هو جوهر هذا الدين كان عمل المسلمين فى كل زمان ومكان منصبًّا على حفظه ونشره وحمايته، وإبقائه بعيدا عن التغيير والتبديل والتحريف إلى أن تقوم الساعة مصداقا لقول الله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»[1] بيد أن الصحابة والتابعين — رضوان الله عليهم أجمعين — قد حرصوا كل الحرص على القيام بنفس المهمة التى قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة للقرآن الكريم، ألا وهى تبليغ هذا القرآن — بأمانة — إلى الناس، بمعنى قراءته على الناس بقصد التدبر والتعبد، وبيان معناه للناس لعلهم يهتدون.

وعندما دخل الصحابة والتابعون إلى البلاد التى فتحها الله عليهم فى مشارق الأرض ومغاربها، وقاموا بواجبهم فى مجال الدعوة الإسلامية خير قيام، كان لزاما أن تحدث المواجهة بينهم من جهة باعتبار أنهم حملة الدين الخاتم، وبين أصحاب الأديان الأخرى من سماوية وغير سماوية من جهة أخرى.

وحدث تفاعل بين الفريقين فى هذه البلاد المفتوحة نتيجة لتلك المواجهة، فعلى الصعيد غير الإسلامى نجد الملايين من العجم — عندما دعاهم الصحابة والتابعون إلى الإسلام — يدخلون فى دين الله أفواجا، عن عقيدة واقتناع، لا عن إكراه وإرهاب، ومن ثم أصبحت الجنسية التى يحملها المنتسب لهذا الدين هو أنه مسلم، لا أنه عربى.

وعلى الصعيد الإسلامى نجد — للأسف — ظاهرتين خطيرتين، أولاهما: أن هناك من دخلوا فى الإسلام من هؤلاء المغلوبين لا عن عقيدة واقتناع، بل على دخل ونفاق، لكى يكيدوا للإسلام، ويلتقدوا لمجدهم القديم،

---

(١) سورة الحجر: ٩.

وحضارتهم البائدة الفاسدة ، وهؤلاء ـ وإن كانوا قلة ـ إلا أنهم كانوا خطرين على الإسلام ، ورءوس فتنة بين المسلمين ، والظاهرة الأخرى : أنه وجدت ـ فى العالم الإسلامى الجديد والواسع الأطراف ـ جماعات من المسلمين ضعاف النفوس ، يمكن أن نعتبرهم امتدادا لجماعة (المؤلفة قلوبهم) الذين ورد ذكرهم فى القرآن الكريم ، وهؤلاء الضعفاء كانوا ـ فى الحقيقة ـ ألعوبة فى أيدى الخبثاء المنافقين الذين تمثلهم الظاهرة الأولى ، وكانوا أيضا يشكلون خطراً جسيما على الإسلام وأهله ، فالفريق الأول يمثل اليد المدبرة والمحركة فى الخفاء ، والفريق الثانى يمثل اليد المنفذة والفاعلة فى الظاهر ، ولعل حادثة قتل الخليفة الراشد جامع القرآن عثمان بن عفان رضى الله عنه وأرضاه — وهو يقرأ القرآن فى المصحف الإمام — بأيدى شراذم الآفاق ، وقطاع الطرق ، الذين انتسبوا إلى الإسلام زورا ، وجاءوا إلى المدينة من كل فج عميق ، بتدبير وتحريك من عدو الله (عبد الله بن سبأ) اليهودى — لعل هذه الحادثة أعظم وأكبر مثل على ما نقول .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تخطى هؤلاء الخبثاء ، والضعفاء معا — بعداوتهم للإسلام وأهله — الناحية العملية إلى الناحية الفكرية ، ليطعنوا الإسلام فى الصميم ، فتآمروا أيضاً على الكيد الإسلام فى أعز شىء لديه ، وهو القرآن الكريم ، وما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من سنة شارحة له .

وفى هذا الجو الفاسد الموبوء انتشرت فى العالم الإسلامى الأحاديث الموضوعة والضعيفة والمنكرة والشاذة ، وعملت الإسرائيليات عملها فى تشويه حقائق هذا الدين ، وباضت وأفرخت المجوسية والديانات الشرقية الغامضة ، فولدت (الباطنية) ومذاهب أخرى فاسدة تنتسب زورا إلى (على) كرم الله وجهه ، أو إلى آل البيت رضوان الله عليهم أجمعين .

وكانت المؤامرة الكبرى من الخبثاء والضعفاء على الإسلام وأهله ، تلك التي لا نزال — إلى وقتنا الحاضر — نتجرع سمومها ، ونقاسي أهوالها ، ونتذوق آلامها ، ونكتوي بنيرانها .

وبعد : فهذه مقدمة أردت أن أضعها بين يدي بحثي المستفيض عن (الدخيل في تفسير القرآن الكريم) والله ولي التوفيق ، وهو نعم المولى ونعم النصير ؟

المؤلف

الفصل الأول

المصادر الأصيلة للتفسير

بيّنا — فيما سبق — الظروف والملابسات التي تسلسل الدخيل فيها إلى تفسير القرآن الكريم ، وكيف بدأ هذا التسلسل في عصر مبكر من عصر الإسلام ، وهو عصر الصحابة والتابعين .

ولعل سائلا يسأل : كيف لنا أن نميز الأصيل في التفسير من الدخيل ، وتعيين كل منهما يحتاج إلى دليل ؟ ونجيب على ذلك ببيان معنى كل من الأصيل والدخيل ، وتحديد الضوابط الدقيقة لكل منهما ، وذلك لكي نسير في موضوعنا هذا ، بمشيئة الله تعالى — من بدايته وإلى نهايته — على هدى من قواعد البحث ، ولا نسلك سبل الضالين المتخبطين ، ولكيلا تختل المقاييس ، فيختلط الحابل بالنابل ، ويلتبس الحق بالباطل ، ويشتبه الغث بالسمين .

والآن نريد أن نعرف معنى كل من الأصيل والدخيل لغة واصطلاحا ، أما معناهما في اللغة فقد قال صاحب لسان العرب : « رجل أصيل : له أصل ، ورأى أصيل : له أصل ، ورجل أصيل . ثابت الرأى عاقل » وقال أيضاً : « فلان دخيل في بني فلان إذا كان من غيرهم فيدخل فيهم ، والأنثى دخيل ، وكلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعملها ابن دريد كثيراً في الجمهرة » وقال صاحب القاموس : « الأصل أسفل الشيء ، والأصيل من له أصل ، والعاقب الثابت الرأى » وقال أيضا : « وهو دخيل

فيهم أى من غيرهم ويدخل فيهم ، والدخيل كل كلمة أدخلت فى كلام العرب وليست منه » .

وقال صاحب المصباح المنير : « أصل الشىء أسفله ، وأساس الحائط أصله ، واستأصل الشىء ثبت أصله وقوى ، ثم كثر حتى قيل : أصل كل شىء ما يستند وجود ذلك الشىء إليه ، فالأب أصـــل للولد ، والنهر أصل للجدول » وقال أيضاً « فلان دخيل بين القوم أى ليس من نسبهم ، بل هو نزيل عليهم ، ومنه قيل : هذا الفرع دخيل فى الباب ، ومعناه أنه ذكر استطرادا ومناسبة ، ولا يشتمل عليه عقد الباب » .

من هذا كله يتبين لنا — بوضوح — أن الأصيل — لغة — هو الذى له أصل ثابت ، وأما الدخيل فهو الوافد الذى تسلل من الخارج ، وليس له أصل فى المحيط الذى تسلل إليه ، ويستعمل كل منهما — كما تحدثنا كتب اللغة — فى الأشخاص والألفاظ والمعانى وما أشبه ذلك .

وإذا كان ذلك معنى الأصيل والدخيل فى اللغة فما معناهما فى اصطلاح علماء التفسير والدراسات القرآنية ؟ .

يمكننا أن نقول : إن الأصيل — فى هذا المجال — هو التفسير الذى له أصل فى الدين ، أو بتعبير آخر : هو التفسير الذى يستمد روحه ومقوماته من كتاب الله تعالى أو من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو من أقوال الصحابة والتابعين ، وما إلى ذلك ، أما الدخيل — فى هذا المجال — فهو التفسير الذى لا أصل له فى الدين ، على معنى أنه تسلسل إلى رحاب القرآن الكريم على حين غرة ، وعلى غفلة من الزمن ، بفعل مؤثرات معينة حدثت بعد وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وهذه المؤثرات — كما أشرنا

إلى ذلك فيما سبق ـ ذات جانبين : جانب خارجي، وجانب داخلي ، فالجانب الخارجي يتمثل في أعداء الإسلام الحاقدين ، من اليهود والنصارى والمجوس ومن على شاكلتهم ، الذين أرادوا أن يفسدوا الإسلام ، ويشوشوا على تعاليمه ، وينتقموا لأمجادهم الغابرة ، وحضاراتهم المزيفة ، بدس خرافاتهم وترهاتهم وأباطيلهم حول القرآن الكريم ، قاصدين — من وراء ذلك — فتنة المسلمين في دينهم ، وزعزعة نفوسهم في كتاب ربهم ، وتفتيت وحدة الأمة الإسلامية ، تلك التي أرسى قواعدها رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم .

أما الجانب الداخلي فيتمثل في طوائف معينة انتسبت إلى الإسلام زورا ولكنها في الحقيقة تمت بصلة وثيقة إلى أعداء الإسلام السابقين ، ومن هنا أدلت هذه الطوائف بدلوها أيضا في التشويش على القرآن الكريم ، بنشر الخرافات والأباطيل حوله ، وتفسيره تفسيرا كله تحريف وتخريف تمشياً مع المخطط الهدام ، الذي رسمه لهم أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم ، للقضاء على الإســـلام ، وتحطيم عقائده وتعاليمه في النفوس .

ولعل أخطر هذه الطوائف على الإطلاق هي طائفة (الباطنية) الذين يفسرون القرآن الكريم تفسيرا رمزيا ، ويريدون — من وراء ذلك — إبطال الشريعة ، وهدم الدين من أساسه ، قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله : « الباطنية سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والحديث بواطن تجري من الظاهر مجرى اللب من القشر ، وأنها بصورتها توهم الجهال صورا جلية ، وهي عند العقلاء رموز وإشارات إلى حقائق خفية ، وأن من تقاعد عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار ، والبواطن والأغوار ، وقنع

بظواهرها — كان تحت الأغلال التى هى تكاليف الشرع ، ومن ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف ، واستراح من أعبائه — قالوا — وهم المرادون بقوله تعالى : « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم »[١] ومرادهم أن ينزعوا عن العقائد موجب الظواهر ، ليقدروا — بالتحكم بدعوى الباطن — على إبطال الشرائع »[٢] .

ونحن لا نريد أن نستبق الأحداث سريعاً ، فما نزال فى بداية الطريق بالنسبة لبحثنا هذا ، وسنحاول الآن أن نتعرف على الأصيل من التفسير ، وضوابطه الدقيقة ، لكى يسهل علينا — بعد ذلك — التعرف على الدخيل فنقول — والله المستعان — : إن مصادر التفسير الأصيلة خمسة : وهى القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأقوال الصحابة والتابعين ، وقواعد اللغة وأسرارها ، والاجتهاد الذى يعتمد على الدليل ، وإليك البيان :

القرآن الكريم كمصدر أصيل من مصادر التفسير

إن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — : « فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب : أن أصح الطرق فى ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل فى مكان فإنه قد فسر فى موضع آخر ، وما اختصر فى مكان فقد بسط فى موضع آخر »[٣] .

ولتوضيح هذه العبارة نقول : إن القرآن الكريم يعرض لموضوعات شتى وقضايا متعددة ، إلا أن هذه الموضوعات وتلك القضايا لم يعرض القرآن

---

(١) سورة الأعراف : ١٥٧ .

(٢) تلبيس إبليس ص١٠٢ .

(٣) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٣ .

الكريم لكل منهما على حدة ، كما هى عادة الكتب التى يؤلفها الناس ، بل نجد القرآن قد عرض لهذه الموضوعات والقضايا فى أماكن متعددة ، ومواضع كثيرة وأوردها متفرقة هنا وهناك فى سوره وآياته ، والحكمة فى ذلك — كما يقول المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ، عند تعرضه للحديث عن آيات الأحكام المتفرقة فى القرآن — هى أن لهذه الطريقة إيحاء خاصا ، وهو أن جميع ما فى القرآن — وإن اختلفت أماكنه ، وتعددت سوره وأحكامه ، فهو وحدة عامة لا يصح تفريقه فى العمل ، ولا الأخذ ببعضه دون البعض ، وكأنه — وقد سلك هذا المسلك — يقول للمكلف وهو يحدثه عن شئون الأسرة وأحكامها مثلا — : لا تلهك أسرتك وشئونها عن مراقبة الله فيما يجب له من صلاة وخشوع ، ولا ريب أن لمثل هذا الإيحاء تأثيراً فى المراقبة العامة ، وعدم الاشتغال بشأن عن شأن ، فيكمل للروح تهذيبها ، وللنفس صلاحها ، وللعقل إدراكه ، وللمجتمع صلاحه »[1] .

نعود — بعد ذلك — إلى ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ، ماذا يعنى بعبارته تلك ؟ إنه يقول : إن أصح طرق التفسير وأحسنها أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما اختصر فى مكان من القرآن تجد له بسطا فى مكان آخر ، وما أجمل فى موضع تجد له بيانا فى موضع آخر ، وما أطلق فى آية تجده مقيدا فى آية أخرى ، وما ورد عاما فى سورة تجدة مخصوصا فى صورة أخرى ، وما ورد من أحكامه فى موضع قد يجىء بيان نسخه فى موضع آخر ، وما جاء من القراءات فقد يحمل على معنى التفسير وهكذا .

ذلك هو ما يعنيه ابن تيمية من عبارته سالفة الذكر ، وتلك — لعمر ربى — صيحة أطلقها هذا العالم الجليل فى أواخر القرن السابع الهجرى

---

(١) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .

بالنسبة لتفسير القرآن الكريم ، ولعله — عندما أطلق هذه الصيحة المدوية التي تقول : إن القرآن يفسر بعضه بعضا — كان يعاني في عصره مما نعاني منه في هذا العصر من اختلاط الحابل بالنابل في تفسير القرآن الكريم .

ولقد توقفت ملياً أمام هذا المنهج الدقيق الذي نادى به ابن تيمية ، فوجدت أن له جذوراً أصيلة في كتاب الله تعالى ، وأن آيات القرآن تشهد له وتنطق بصحته ، فقد ذكر الله تعالى أنه تكفل ببيان القرآن ، في بداية نزوله على محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن المعلوم أن البيان كما يكون للألفاظ يكون أيضاً للمعاني ، قال تعالى — مخاطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم — : « لا تحرك به لسانك لتعجل به . إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه »(١) .

ثم أخبر الله تعالى عن نفسه بأنه بين لنا القرآن ، فقال عز من قائل : « قد بينا لكم الآيات لعلكم تعقلون »(٢) كما أخبر الله تعالى بأنه يبين لنا الآيات ، فقال جل شأنه : « كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون »(٣) .

وبعد أن بين الله تعالى هذا الكتاب كان حقا أن يصفه بأنه بيان فقال: « هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين »(٤) وأن يصفه بأنه آيات بينات في قوله : « ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون »(٥) ، وأن يصفه الله أيضا بأنه كتاب مبين في قوله : « قد جاءكم من الله نور

(١) سورة القيامة : ١٦ — ١٩ .
(٢) سورة الحديد : ١٧ (٣) سورة البقرة : ٢١٩
(٤) سورة آل عمران : ١٣٨ (٥) سورة البقرة : ٩٩ .

وكتاب مبين[١] » ، وأن يصفه كذلك بأنه قرآن مبين فى قوله : « تلك آيات الكتاب وقرآن مبين »[٢] .

من أجل هذا كله نقول إن ابن تيمية قد أصاب الحز فى قوله : إن أصح طرق التفسير هو أن يفسر القرآن بالقرآن ، وما أجمل كلام الراغب الأصفهانى حيث يقول فى هـــذا الصدد : « وسمى الكلام بياناً لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره نحو : « هذا بيان للناس » ، وسمى ما يشرح به المجمل والمبهم من الكلام بياناً نحو قوله : « إن علينا بيانه »[٣] .

أمثلة من بيان القرآن بالقرآن :

أولا — البيان بطريق تفصيل الموجز : —

من المعلوم أن آيات القرآن وسوره تختلف من حيث الإيجاز والأطناب ، والاختصار والبسط ، وبالنسبة للموضوع الواحد الذى جاء فى الآيات والسور القرآنية المتفرقة نجد القرآن يأتى تارة موجزاً ، وتارة مطنباً ، وما جاء مطنباً فى مكان إنما هو — فى الحقيقة — تفسير لما جاء موجزاً فى مكان آخر ، ومثال ذلك قصة آدم وحواء وإبليس فقد ترددت هذه القصة فى كثير من سور القرآن الكريم ، إلا أنها تارة تجىء موجزة ومختصرة كما فى سورتى الكهف والإسراء ، وتارة يأتى الحديث عنها مفصلا ومطنبا كما فى سورتى البقرة والأعراف ، وطوراً يأتى الحديث عنها وسطا بين الإيجاز والإطناب كما فى سورة طه وص والحجر .

---

(١) سورة المائدة : ١٥   (٢) الحجر : ١

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٦٩ .

وعندما تدرس هذه القصة ، وتفسر آياتها فلا بد من الرجوع لكل هذه السور التي تعرضت لها ، فإن بعضها — لا محالة — يكمل البعض الآخر ، ويوضحه أيما توضيح ، ويشرحه شرحا وافياً ، وقس على ذلك سائر ما ورد من القصص وتردد في سور القرآن الكريم .

ثانياً — البيان بطريق توضيح المجمل : —

ونعني بالمجمل هنا . « ما لم تتضح دلالته ، وبالمبين : « ما كان واضح الدلالة » ، والإجمال أسباب كثيرة نذكر منها مايلي :

١ — الاشتراك في اللفظ ، وهو أن يكون اللفظ الواحد له معنيان أو معان متعددة ، مثل قوله تعالى: « والليل إذا عسعس »[١] ، فإن (عسعس) موضوع لمعنيين متقابلين هما : أقبل وأدبر ، وقوله سبحانه : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »[٢] ، فإن القرء يطلق في اللغة على معنيين مختلفين ، وهما الطهر والحيض .

٢ — الحذف ، مثل قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن »[٣] فإنه يحمل على معنيين مختلفين تماماً ، بناء على تقدير الحرف المحذوف ، فمن قدره (في) كان معنى الآية لديه هو : وترغبون في نكاحهن ، ومن قدره (عن) كان المعنى عنده هو : وترغبون عن نكاحهن ، وفرق بين الرغبة في الشيء والرغبة عن الشيء أي الزهد فيه .

٣ — اختلاف مرجع الضمير ، مثل قوله جل شأنه : « إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه »[٤] .

---

(١) التكوير : ١٧ (٢) البقرة : ٢٢٨ .
(٣) النساء : ١٢٧ (٤) فاطر : ١٠

فإن ضمير الفاعل فى قوله : (يرفعه) يحتمل أن يعود على ما عاد عليه ضمير (إليه) وهو الله تعالى ، ويحتمل أن يعود على الكلام الطيب ، والمعنى : أن الكلم الطيب — وهو الإيمان — يرفع العمل الصالح ، لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان ، ويحتمل أن يعود الضمير على العمل ، ويكون معناه : أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب ، قال الزركشى — عن الاحتمالين الأخيرين — : « وكلاهما صحيح ، لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض »[١] .

٤ — احتمال العطف والاستئناف مثل قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به »[٢] فقد تحتمل الواو العطف ، فيكون للراسخين فى العلم نصيب من علم المتشابه ، وقد تحتمل الاستئناف فلا يكون للراسخين نصيب من ذلك ، ويكون المتشابه مما استأثر الله تعالى بعلمه ، وهذا هو مسلك من يقول بصدده : الله أعلم بمراده .

٥ — غرابة اللفظ ، مثل قوله تعالى : « ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن »[٣] ، فالعضل معناه الحبس والتضييق .

٦ — التقديم والتأخير ، مثل قوله تعالى : « ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى »[٤] ، تقديره : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما ، ولولا هذا التقدير لكان (أجل) منصوباً مثل (لزاما) .

هذا — وما ورد من القرآن مجملا فقد يجيء بيانه فى القرآن نفسه ، إلا أن

---

(١) البرهان فى علوم القرآن جـ٢ ص ٢١١ .

(٢) آل عمران : ٧ (٣) النساء ١٩

(٤) طه : ١٢٩

البيان قد يكون متصلا بالآية ، وقد يكون منفصلا عنها ، أى فى مكان آخر من القرآن الكريم ، فمثال النوع الأول قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر »[١] فإن قوله (من الفجر) إنما هو بيان للخيط الأبيض والخيط الأسود ، فليس الكلام هنا على الحقيقة ، كما فهم بعض الناس ، بل هو ضرب من المجاز .

ومثال النوع الثانى قوله تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم »[٢] ، فقد بينت هذه الكلمات فى موضع آخر من القرآن ، وهو قوله تعالى : « قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين »[٣] ، وإذا ما جاء البيان فى القرآن فلا يعدل عنه إلى غيره .

ثالثاً — البيان بطريق تخصيص العام :

العام ـ عند علماء الشريعة ـ هو اللفظ الدال ـ بوضع واحد ـ على كثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له ، والتخصيص هو قصر العام على بعض ما يتناوله لفظه بدليل ، أو إخراج بعض أفراد العام عن حكمه بدليل[٤] .

وألفاظ العموم كثيرة ، منها لفظ كل وجميع وكافة وما فى معناها . ومنها أسماء الموصول وأسماء الشرط ، والمعروف بأل ، واسم الجنس المضاف ، والنكرة فى سياق النفى والنهى والشرط[٥] .

---

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) البقرة : ٣٧ (٣) الأعراف : ٢٣ .

(٤) البيان والنسخ فى أصول الفقه للاستاذ الدكتور محمد سعاد جلال ص ٢٠ .

(٥) أنظر الأمثلة فى الإيقان جـ ٢ صـ ١٦ .

وقد ورد تخصيص العام كثيراً فى القرآن الكريم ، حتى جاء فى المثل : ما من عام إلا وقد خصص ، والمخصص للعام إما أن يكون متصلا ، وإما أن يكون منفصلا ، فالمتصل خمسة أنواع فى القرآن الكريم :

١ — الاستثناء ، مثل قوله تعالى : « والشعراء يتبعهم الغاوون — إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات »(١) .

٢ — الوصف ، مثل قوله تعالى : « وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم »(٢) .

٣ — الشرط ، مثل قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين »(٣) .

٤ — الغاية ، مثل قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر »(٤) .

٥ — بدل البعض من الكل ، مثل قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا »(٥) .

أما المخصص المنفصل بآية أخرى فى محل آخر فمثاله قول الله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »(٦) خصص بقوله تعالى : — فى حق الإماء — « فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على

(١) الشعراء : ٢٢٤ ، ٢٢٧ (٢) النساء : ٢٣
(٣) البقرة : ١٨٠
(٤) البقرة : ١٨٧ (٥) فاطر : ١٠ .
(٦) النور : ٢

المحصنات من العذاب »(١) ، ومثاله أيضاً قول الله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء »(٢) خصص بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت »(٣) الآيات .

رابعا — البيان بطريق تقييد المطلق :

قال السيوطي — رحمه الله — : « المطلق الدال على الماهية بلا قيد ، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص »(٤) .

وهل يحمل المطلق على المقيد أبدا ؟ في ذلك شيء من التفصيل ، ولعل أدق تعبير ورد في هذا المقام هو ما ذكره الإمام الزركشي حيث يقول : « قاعدة في الإطلاق والتقييد : إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ، وإلا فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والمقيد على تقييده ، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب ، والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ، ثم ورد حكم آخر مطلقا نظر ، فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما أولى من الآخر »(٥) .

ونكتفي هنا بمثال واحد لكل نوع منهما ، فمثال النوع الأول : أن الدم المحرم في الإسلام جاء في أربع آيات من القرآن الكريم ، في سور مختلفة ، ثلاث آيات منها جاء الدم فيها مطلقا ، والآية الرابعة جاء الدم فيها مقيدا بالوصف ، وهو (المسفوح) فعند ذلك يجب حمل المطلق على المقيد ، لأنه

---

(١) النساء ٢٥
(٢) النساء ٣ — (٣) النساء ٢٣ ، ٢٤ .
(٤) الاتقان جـ ٢ ص ٣١ — (٥) البرهان جـ ٢ ص ١٥ .

ليس له أصل هنا سواه ، والآيات الثلاث هى قول الله تعالى — فى سورة البقرة — : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم »[١] وقوله تعالى — فى سورة المائدة — : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » الآية[٢] ، وقوله تعالى — فى سورة النحل — : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم »[٣] ، أما الآية الرابعة التى جاء الدم فيها مقيدا فهى قول الله تعالى — فى سورة الأنعام — : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم »[٤]

ومثال النوع الثانى : أن الصوم جاء مقيدا بالتتابع فى كفارتى القتل والظهار قال تعالى — فى كفارة القتل — : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما[٥] » ، وقال تعالى — فى كفارة الظهار : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا[٦] » ، ثم جاء الصوم مقيدا بالتفريق عند التمتع فى الحج ، قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة[٧] » ثم جاء الصوم مطلقا فى كفارة اليمين وقضاء رمضان ، قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم[٨] » وقال عز من قائل : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان

---

(١) البقرة ١٧٣ (٢) المائدة ٣ (٣) النحل ١١٥
(٤) الأنعام ١٤٥ (٥) النساء ٩٢ (٦) المجادلة ٤
(٧) البقرة ١٩٦ (٨) المائدة ٨٩

مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر[١]» فما الحكم إذن في صوم كفارة اليمين وقضاء رمضان ؟ هل يكون متتابعا أو مفرقا ؟ يقول السيوطى إن الصوم الذى أطلق فى كفارة اليمين وقضاء رمضان يبقى على إطلاقه من جوازه مفرقا ومتتابعا ، لأنه لا يمكن حمله عليهما ـ أى على المقيدين المذكورين ـ لتنافى القيدين ، وهما التفريق والتتابع ، ولا يمكن حمله على أحدهما لعدم المرجح[٢].

خامسا : البيان بطريق النسخ :

ذكر الزركشى فى (البرهان) والسيوطى فى (الاتقان) أن الأئمة قالوا لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ ، وأن على بن أبى طالب قد قال لقاص : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، أو قال : الله أعلم ، قال : هلكت وأهلكت[٣].

والنسخ يطلق — فى اللغة — على الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، ويطلق كذلك على النقل والتحويل ، يقال : نسخت النحل العسل إذا نقلته من خلية إلى خلية .

والنسخ — شرعا — حقيقته — كما قال أحد الأساتذة الأجلاء — أنه بيان لمدة انتهاء الحكم المعلوم لله ، وإن كان قد خفى عنا علمه ظاهرا ، فصار تبديلا بالنسبة لنا — قال — ويرى ابن حزم أن النسخ نوع من تأخير البيان ، لأن تأخير البيان عنده ينقسم إلى قسمين : أحدهما : يقع على اللفظ المجمل يظل على إجماله حتى يحين وقت التكليف بحكمه ، فيرد عن الشارع مايفسره

---

(١) البقرة ١٨٥ (٢) الاتقان ج ٢ ص ٣١ بتصرف .

(٣) البرهان ج ٢ ص ٢٩ والاتقان ج ٢ ص ٢٠ .

للمكلف ، وثانيهما : عمل كلفنا الله به فى وقت معين نظنه مستمرا ، وقد سبق فى علم الله أنه سينقلنا عنه إلى التكليف بغيره فى وقت آخر ، فإذا جاء هذا الوقت الآخر بيّن لنا ما كان غائبا عنا من علمه ، واستأنف تكليفنا بحكم غير هذا الحكم المتقدم[١] .

وقد ورد بيان النسخ فى القرآن الكريم ، فالآية الناسخة ماهى إلا بيان لانتهاء أمد الحكم الذى جاء فى الآية المنسوخة ، وانتهاء أمد الحكم المنسوخ فى وقت معيّن وإن كان معلوما بالنسبة لله تعالى إلا أنه كان قد خفى هذا علمه فى الظاهر ، فصار النسخ تبديلا بالنسبة لنا ، وإذن فالنسخ قسم من أقسام البيان وهو ماجرى عليه الإمام (البزدوى) ، وتابعه عليه (صدر الشريعة) ، وسماه (بيان التبديل)[٢]

ولنضرب لذلك مثالا من القرآن الكريم ، ففى سورة البقرة يقول الله تعالى فى عدة المتوفى عنها زوجها : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج فإن خرجن فلاجناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم[٣] » فهذه الآية تفيد أن عدة المتوفى عنها زوجها عبارة عن حول كامل ، ثم نسخ الله تعالى هذا الحكم بأن عدة المتوفى عنها زوجها هى أن تتربص أربعة أشهر وعشرا فقال جل شأنه : فى سورة البقرة نفسها — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلاجناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير[٤] » .

---

(١) البيان والنسخ فى أصول الفقه ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٠ (٣) البقرة ٢٤٠ .

(٤) البقرة ٢٣٤

سادسا : البيان بطريق التوفيق بين مايوهم التعارض :

كثيرا مانجد فى القرآن الكريم آيات تبدو — فى ظاهرها — متعارضة ، فماذا نصنع إزاءها ؟ إننا لو تركناها على ماهى عليه من تعارض لأعطينا للملاحدة وأعداء الدين سلاحا بتارا يهاجمون به كتاب الله تعالى ، وهل هناك معول يقوضون به صرح الدين أكثر من أن يتهموا القرآن الكريم بالتعارض والتناقض والإختلاف ، وكيف يكون ذلك والله تعالى يقول — فى محكم تنزيله — : «أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا[1]» .

وإذن فمن الواجب أن نسعى ـ جاهدين ـ فى إزالة هذا التعارض ، والتوفيق بين النصوص الموهمة الاختلاف ، فهذا التعارض والاختلاف إنما هو فى الظاهر فقط ، ولكنه ـ فى الحقيقة ـ لا يوجد تعارض ولا اختلاف ، بل ثمة ترابط وانسجام ، وتلاؤم واتفاق .

والإمام ابن قتيبة ـ وهو أحد علماء الإسلام فى القرن الثالث الهجرى ـ كان الباعث له على تأليف كتابه : (تأويل مشكل القرآن) هو الدفاع عن القرآن الكريم ، ضد الملاحدة وأعداء الدين ، الذين أثاروا ـ فى عصره ـ الشكوك حول القرآن الكريم وطعنوا فى آياته البينات بأنها مختلفة ومتعارضة ومتناقضة ، ويحدثنا ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ عن ذلك فى أول كتابه فيقول : « وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ، ولغوا فيه وهجروا ، واتبعوا (ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله[2]) بأفهام كليلة ، وأبصار عليلة ، ونظر مدخول ، فحرفوا الكلم عن مواضعه ، وعدلوه عن سبله ، ثم قضوا

---

(١) النساء ٨٢ (٢) آل عمران ٧ .

عليه بالتناقض ، والاستحالة فى اللحن ، وفساد النظم ، والاختلاف ، وأدلوا فى ذلك بعلل ، ربما أمالت الضعيف الغمر ، والحدث الغر ، واعترضت بالشبه فى القلوب ، وقدحت بالشكوك فى الصدور، ولو كان مانحلوا إليه على تقديرهم وتأولهم لسبق إلى الطعن به من لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتج عليهم بالقرآن ، ويجعله العلم لنبوته ، والدليل على صدقه ، ويتحداه فى موطن بعد موطن على أن يأتى بسورة من مثله ، وهم الفصحاء والبلغاء ، والخطباء والشعراء ، والمخصوصون من بين جميع الأنام بالألسنة الحداد، واللدد فى الخصام مع اللب والنهى ، وأصالة الرأى ، وقد وصفهم الله بذلك فى غير موضع من الكتاب ، وكانوا مرة يقولون : هو سحر ، ومرة يقولون : هو قول الكهنة ومرة أساطير الأولين، ولم يحك الله تعالى عنهم ، ولا بلغنا فى شىء من الروايات أنهم جدبوه[1] من الجهة التى جدبه منها الطاعنون، فأحببت أن أنضح[2] عن كتاب الله ، وأرمى من ورائه بالحجج النيرة والبراهين البينة ، وأكشف للناس مايلبسون ، فألفت هذا الكتاب ، جامعا لتأويل مشكل القرآن[3] »

وقد بين العلماء الفرق بين التعارض أو الاختلاف الحقيقى، وبين التعارض أو الاختلاف الظاهرى ، فقال الصيرفى : « جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض فى اللفظ : ما ضاده من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد فى الكتاب ولا فى السنة شىء من ذلك أبداً ،

---

(١) الجدب كالعيب وزنا ومعنى ، وبابه ضرب ، وفى الحديث « أنه جدب السمر بعد العشاء » أى عابه اهـ من مختار الصحاح .

(٢) النضح : الرش ، وبابه ضرب ، ونضح البيت رشه اهـ من مختار الصحاح.

(٣) تأويل مشكل القرآن بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ١٧ ، ١٨ .

وإنما يوجد النسخ فى وقتين »[1] . كما قال الكرمانى — عند قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » — : « الاختلاف على وجهين : اختلاف تناقض : وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر ، وهـذا هو الممتنع على القرآن ، واختلاف تلازم : وهو ما يوافق الجانبين ، كاختلاف وجوه القراءة ، واختلاف مقادير السور والآيات ، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ ، والأمر والنهى ، والوعد والوعيد »[2] .

والأسباب الموهمة للاختلاف والتعارض كثيرة ، ذكر الزركشى والسيوطى منها خمسة ، وهى وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وأطوار شتى ، واختلاف الموضع ، والاختلاف فى جهتى الفعل ، والاختلاف فى الحقيقة والمجاز ، والاختلاف بوجهين واعتبارين[3] .

وسنكتفى هنا بمثالين فقط فى هذا المجال :

الأول : لقد ورد فى القرآن الكريم آيات كثيرة فى خلق آدم عليه السلام تبدو فى ظاهرها متعارضة ، فمرة قال الله عنه : « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه الله من تراب ثم قال له كن فيكون »[4] ، ومرة قال الله عنه : « قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين »[5] ، ومرة قال الله عنه : « وإذ قال ربك للملائكة إنى خالق بشرا

---

(١) البرهان جـ٢ ص ٥٣ والإتقان جـ٢ ص ٣٠ .

(٢) الاتقان جـ ٢ ص ٣١ .

(٣) أنظر البرهان جـ٢ ص ٥٤ — ٦٥ والاتقان جـ ٢ ص ٢٩

(٤) آل عمران — ٥٩ .

(٥) الأعراف — ١٢

من صلصال من حمأ مسنون »[١] ومرة قال الله عنه : « خلق الإنسان من صلصال كالفخار »[٢] .

فهذه الآيات — وإن كانت تبدو فى ظاهرها متعارضة — إلا أننا يمكن أن نزيل هذا التعارض ، ونوفق بين هذه النصوص ، بأن نقول : إن كل آية من هذه الآيات تبين طوراً من أطوار خلق آدم عليه السلام قبل نفخ الروح فيه ، فالتراب يمثل الطور الأول ، والطين يمثل الطور الثانى بعد أن اختلط التراب بالماء — قال تعالى : « وجعلنا من الماء كل شىء حى »[٣] ، وقال جل شأنه : « والله خلق كل دابة من ماء »[٤] ، والحمأ المسنون — وهو الطين الأسود المنتن المتغير — يمثل الطور الثالث الذى يصير إليه الطين إذا ترك لفترة من الزمن ، والصلصال — وهو الطين الجاف اليابس الذى يكون كالفخار — يمثل الطور الرابع ، ثم يجىء الطور الخامس وهو نفخ الروح فيه ، وإذن فلا تعارض ولا تناقض ولا اختلاف بين الآيات القرآنية التى وردت فى هذا المقام ، قال الزركشى — رحمه الله — « وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها فى أحوال مختلفة ، لأن الصلصال غير الحمأ ، والحمأ غير التراب ، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال »[٥] .

الثانى: يقرر الله تعالى فى آية الأعراف أن السؤال يوم القيامة حق قال تعالى : « فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين »[٦] ، وفى آية الرحمن يقرر الله تعالى أنه لا سؤال يوم القيامة حيث يقول : « فيومئذ لا يسأل عن

---

(١) الحجر ٢٨ (٢) الرحمن ١٤
(٣) الأنبياء ٣٠ (٤) النور — ٤٥
(٥) البرهان ج ٢ ص ٥٤ ، ٥٥ .
(٦) الأعراف — ٦

ذنبه إنس ولا جان »[1] فهذا تعارض فى الظاهر يمكننا أن نزيله بأحد وجهين : الوجه الأول : أن نقول إن السؤال المثبت هو سؤال التوبيخ والتهديد والتبكيت للكفار ، أما السؤال المنفى فهو سؤال الاستعلام ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فهو علام الغيوب ، وهو بكل شىء عليم ، ويعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، ولا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء ، والوجه الآخر : أن نقول أن نقول إن مواطن القيامة ومواقفها متعددة ، فهم يسألون فى بعض هذه المواطن والمواقف ، ولا يسألون فى البعض الآخر ، وبذلك يمكن أن نقول : إنه لا تعارض بين الآيات التى تثبت السؤال والآيات التى تنفيه والله أعلم .

سابعا : البيان بطريق القراءات : —

القراءات قسمان : صحيحة وشاذة ، فالقراءات الصحيحة هى التى اجتمع فيها شروط ثلاثة : أن توافق العربية ولو بوجه ، وأن توافق الرسم العثمانى ولو احتمالا ، وأن يصح سندها ، أما القراءات الشاذة فهى التى فقدت شرطا أو أكثر من الشروط المذكورة .

وللقراءات — سواء أكانت صحيحة أم شاذة — فوائد متعددة ، لعل من أبرزها هو أنه يستعان بها كثيراً فى مجال التفسير ، فمن القراءات الصحيحة التى تحمل معنى البيان والتفسير قراءة حمزة والكسائى وعاصم — فى رواية ابن عياش — : (يطهرن) بالتشديد ، أى يتطهرن فى قوله تعالى : « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض . ولا تقربوهن حتى يطهرن »[2] فقد قال الشافعية : إن قراءة التشديد توضح قراءة التخفيف ،

---

(١) الرحمن — ٣٩ . (٢) البقرة — ٢٢٢ .

فالمراد من القراءتين الاغتسال لا مجرد انقطاع الدم ، لأن صيغة المبالغة يستفاد منها الطهارة الكاملة ، والطهارة الكاملة للنساء عن الحيض هو الاغتسال ، فلما دلت قراءة التشديد على أن غاية حرمة القربان هو الاغتسال ، والأصل في القراءات التوافق حملت قراءة التخفيف عليها(١) .

كذلك من القراءات الصحيحة التي تحمل معنى البيان والتفسير قراءة حمزة والكسائي : (فتثبتوا) في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا »(٢) — قال الإمام الآلوسي : « والتبين : طلب البيان والتعرف ، وقريب منه التثبت كما في قراءة ابن مسعود وحمزة والكسائي (فتثبتوا) ، وهو طلب الثبات والتأني حتى يتضح الحال » (٣).

أما القراءات الشاذة التي وردت عن السلف مخالفة للرسم العثماني فقد يكون المراد بها تفسير القراءات الصحيحة وتوضيح معناها ، فمثال القراءة التي تخالف الرسم في اللفظ دون المعنى قراءة ابن مسعود رضي الله عنه : « أو يكون لك بيت من ذهب » فإنها تفسر لفظ (الزخرف) في القراءة المشهورة : « أو يكون لك بيت من زخرف »(٤) ، وقد جعل أبو حيان — في البحر المحيط — ذلك تفسيراً لا قراءة لمخالفته سواد المصحف(٥) .

ومثال القراءة التي تخالف الرسم في اللفظ والمعنى معاً إلا أنها تعين على المعنى المراد قراءة كثير من الصحابة والتابعين (فامضوا) في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله »(٦)

---

(١) روح المعاني للإمام الآلوسي ج ٢ ص ١٢٢ ط إدارة الطباعة المنيرية .
(٢) الحجرات — ٦ (٣) روح المعاني ج ٢٦ ص ١٤٥ .
(٤) الإسراء — ٩٣ (٥) روح المعاني ج ١٦ ص ١٦٩ .
(٦) الجمعة — ٩ .

قال الآلوسى : « وحملت — أى قراءة (فامضوا) — على التفسير بناء على أنه لا يراد بالسعى الإسراع فى المشى ، ولم تجعل قرآنا لمخالفتها سواد المصحف المجمع عليه »[١] .

ومثال القراءة التى تخالف الرسم العثمانى بالزيادة والنقصان ، حيث تكون الزيادة فى القراءة الشاذة موضحة للقراءة الصحيحة التى جاءت بدونها — قراءة ابن عباس : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » فإن هذه القراءة تفسر القراءة الأخرى التى لا زيادة فيها[٢] ، وتزيل الحرج الذى كان قد علق فى نفوس المسلمين من التجارة فى مواسم الحج ، إذ كانوا يفعلون ذلك فى الجاهلية .

وهنا يرد سؤال : هل هذه القراءات المخالفة للرسم العثمانى ، والتى وردت عن الصحابة والتابعين تعتبر من القرآن أو من باب التفسير ؟

الحق أنها ليست بقرآن لأن من شروط القرآن التواتر ، وهى لم تتواتر بل نقلت إلينا عن طريق الآحاد ، وإننى أميل إلى القول بأن ما ورد عن الصحابة والتابعين من هذا القبيل لا يعتبر من باب القراءات أيضاً بل يعد من باب التفسير ، فقد كان الصحابة فى مصاحفهم الخاصة يكتبون إلى جانب القرآن بعض الأدعية المأثورة ، وبعض كلمات التفسير ، لا على أنها من القرآن أو القراءات ، بل على أنها شارحة ومفسرة وموضحة لبعض ألفاظ القرآن الكريم ، فوهم من جاء بعدهم ونقلها عنهم على أنها قراءات ، والواقع أنها تفسير ، قال السيوطى رحمه الله : « وظهر لى سادس يشبهه من أنواع

(١) روح المعانى ج ٢٨ ص ١٠٣ .
(٢) البقرة — ١٩٨ .

الحديث المدرج ، وهو ما زيد فى القراءات على وجه التفسير ، كقراءة سعد بن أبى وقاص : « وله أخ أو أخت من أم » أخرجها سعيد بن منصور وقراءة ابن عباس : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج » أخرجها البخارى ، وقراءة ابن الزبير : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم » قال عمرو : فما أدرى أكانت قراءته أم فسر — أخرجه سعيد بن منصور ، وأخرجه الأنبارى وجزم بأنه تفسير ، وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ : « وإن منكم إلا واردها الورود الدخول » قال الأنبارى : قوله : (الورود الدخول) تفسير من الحسن لمعنى الورود ، وغلط فيه بعض الرواة فأدخله فى القرآن ، قال ابن الجزرى ـ فى آخر كلامه ـ : وربما كانوا يدخلون التفسير فى القراءات أيضاحا وبيانا ، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قرآنا ، فهم آمنون من الالتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه ، وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب »[1] .

(١) الاتقان جـ ١ ص ٧٧ .

السنة النبوية كمصدر أصيل من مصادر التفسير

السنة — فى اللغة — الطريقة حسنة كانت أم سيئة، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم — فيما رواه مسلم — : « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ».

أما السنة فإنها — فى اصطلاح جمهور المحدثين — ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وتقديرات وصفات خلقية أو خلقية ونحو ذلك، وهى — بهذا المعنى — مرادفة للحديث النبوى عند جمهور المحدثين، قال أحد أساتذتنا الإجلاء : « وعلماء الحديث يريدون بالسنة ـ على ما ذهب إليه جمهورهم ـ أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وسيره ومغازيه، وبعض أخباره قبل البعثة، مثل تحنثه فى (غار حراء) ومثل حسن سيرته، لأن الحال يستفاد منها ما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال »[١].

والسنة النبوية — على صاحبها أفضل الصلاة والسلام — هى الأصل الثانى للإسلام، وتأتى فى المرتبة التالية للقرآن، لأنها بيان وتوضيح وشرح لما جاء فى القرآن الكريم، قال تعالى — مخاطبا — الرسول صلى الله عليه وسلم — : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون »[٢]، وقال جل شأنه : « وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم

---

(١) الحديث والمحدثون للاستاذ الدكتور محمد أبو زهو ص ١٠

(٢) النحل : ٤٤ .

الذى اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون»[1]. وقال — عز من قائل — (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[2].

وقد جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة تفيد حجية السنة ومنزلتها العظيمة فى الدين، فمن ذلك ما رواه أبو داود عن المقداد بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه)[3]، وفى حديث العرباض بن سارية — مرفوعا —: (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ) رواه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح[4].

وروى الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى حجة الوداع فقال: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم، ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم، فاحذروا، إنى تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه»[5]

وقد ذكر الإمام القرطبي — فى مقدمة تفسيره — طائفة من الآثار التى وردت عن السلف، وكلها تفيد أن السنة شارحة للقرآن ومفسرة له، فقال — رحمه الله —: «وروى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل: إنك رجل أحمق، أتجد الظهر فى كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة؟ ثم

---

(١) النحل: ٦٤ (٢) الحشر: ٧.

(٣) أنظر تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٧.

(٤) أنظر أعلام المحدثين للأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة ص ١٢.

(٥) المصدر السابق.

عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال: أتجد هذا فى كتاب الله مفسرا ، إن كتاب الله تعالى أبهم هذا ، وإن السنة تفسر هذا ، وروى الأوزاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحى ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره جبريل بالسنة التى تفسر ذلك ، وروى سعيد بن منصور : حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعى عن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن ، وبه عن الأوزاعى قال : قال يحى بن أبى كثير : السنة قاضية على الكتاب ، وليس الكتاب بقاض على السنة ، قال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل — وسئل عن هذا الحديث الذى روى أن السنة قاضية على الكتاب ، فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله ، ولكنى أقول : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه »(١) .

هذا — وقد علق ابن عبد البر على الأثر الأخير الذى يفيد أن السنة قاضية على الكتاب فقال : « يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه »(٢) .

هل الرسول تناول القرآن كله بالتفسير أم لا ؟

ونتساءل هنا : هل تناول الرسول صلى الله عليه وسلم آيات القرآن كلها بالبيان أم أنه تناول بعض الآيات بالبيان وترك البعض الآخر لاجتهاد الأئمة من بعده ؟

العلماء — فى ذلك — فريقان :

الفريق الأول : — وعلى رأسهم ابن تيمية — يقولون : إن الرسول صلى الله عليه وسلم قد تناول آيات القرآن كلها بالبيان ، فلم يترك آية من آياته

(١) تفسير القرطبى ج ١ ص ٣٩ .
(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٩١ .

إلا فسرها لصحابته ، وفى ذلك يقول ابن تيمية : « يجب أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه معانى القرآن ، كما بين لهم ألفاظه ، فقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) يتناول هذا وهذا »[1] .

ويستدل هذا الفريق من العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه كل معانى القرآن بما يلى :

١ — قال تعالى — مخاطباً رسوله عليه الصلاة والسلام — : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم »[2]، والبيان الذى أسند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يتناول بيان الألفاظ وبيان المعانى .

٢ — ما ورد عن أبى عبد الرحمن السلمى — قال : « حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ، كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود وغيرهما : أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً »[3] .

فهذا الأثر صريح فى أن الصحابة كانوا يتعلمون من الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن والعلم والعمل جميعا ، ومعنى ذلك أنهم كانوا يتلقون عنه ألفاظ القرآن ، كما كانوا يتلقون عنه معانى القرآن وعلومه ، وأيضا كانوا يتلقون عنه التطبيق العملى لما ورد فى القرآن الكريم .

٣ — أن الله تعالى دعا الناس — فى كثير من الآيات — إلى تدبر القرآن ، وعقل ما جاء فيه ، ولا يمكن تدبر الكلام وعقله إلا بعد فهم معناه ،

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ٣٥ .

(٢) سورة النحل — آية : ٤٤ .

(٣) مقدمة فى أصول التفسير ص ٣٥ ، ٣٦ .

قال ابن تيمية — فى هذا الصدد — : « وذلك أن الله تعالى قال : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته)[١] ، وقال : (أفلا يتدبرون القرآن)[٢] ، وقال : (أفلم يدبروا القول)[٣] ، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن ، وكذلك قال : (إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون)[٤] وعقل الكلام متضمن لفهمه »[٥] .

٤ — أن العادة تمنع أن يقرأ قوم كتابا فى فن من العلم ، كالطب والحساب ، ولا يستشرحوه ، فكيف بكلام الله تعالى الذى هو عصمتهم ، وبه نجاتهم وسعادتهم ، وقيام دينهم ودنياهم[٦] .

ومن ثم نجد الخلاف فى تفسير القرآن بين الصحابة قليلا جداً ، نظراً لأنهم كانوا يتلقون هذا التفسير عن الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وما دام المصدر الذى يأخذون عنه ، والمورد الذى ينهلون منه — وهو الرسول صلى الله عليه وسلم — واحداً فقلما يحدث الاختلاف والنزاع .

٥ — ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر أنه قال : « من آخر ما نزل آية الربا ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها » ، فقد دل فحوى الكلام على أنه كان يفسر لهم كل ما نزل ، وأنه إنما لم يفسر هذه الآية لسرعة موته بعد نزولها ، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه[٧] .

---

(١) سورة ص — آية : ٢٩ .
(٢) سورة النساء — آية ٢٧ وسورة محمد — آية : ٢٤ .
(٣) سورة المؤمنون — آية : ٦٨ .
(٤) سورة يوسف — آية ٢ .
(٥) مقدمة فى أصول التفسير ص ٣٦ ، ٣٧ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٧ .
(٧) الاتقان جـ ٢ ص ٢٠٥ .

الفريق الآخر : — وعلى رأسهم السيوطى — يقولون : إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه — فى تفسير القرآن إلا القليل ، ومعظم ما ورد فى هذا المجال من قبيل الأحاديث الموضوعة والضعيفة والشاذة والمنكرة ، وفى ذلك يقول السيوطى : « قال الزركشى فى البرهان : للناظر فى القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة ، الأول : النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الطراز المعلم ، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع فإنه كثير ، ولهذا قال أحمد : ثلاث كتب لا أصل لها المغازى والملاحم والتفسير ، قال المحققون من أصحابه : مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثير ، كتفسير الظلم بالشرك فى آية الأنعام ، والحساب اليسير بالعرض ، والقوة بالرمى فى قوله :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة »[1] — قلت — أى السيوطى — : الذى صح من ذلك قليل جداً ، بل أصل المرفوع منه فى غاية القلة »[2] :

ويستدل هذا الفريق من العلماء على قولهم بأدلة منها :

١ — ما أخرجه البزار عن عائشة قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر شيئاً من القرآن إلا آيا بعدد علمه إياهن جبريل » ، قال القاضى عبد الحق بن عطية — فى هذا الصدد — : « ومعنى هذا الحديث : فى مغيبات القرآن وتفسير مجمله ، ونحو هذا مما لا سبيل إليه إلا بتوقيف من الله تعالى ، ومن جملة مغيباته ما لم يعلم الله به ، كوقت قيام الساعة ونحوه ، ومنها ما يستقرأ

---

(١) سورة الأنفال — آية : ٦٠ .

(٢) الاتقان ج ٢ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

من ألفاظه ، كعدد النفخات فى الصور ، وكرتبة خلق السموات والأرض»[1].

٢ — أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس رضى الله عنه وقال : « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل »[2] فلو كان التأويل — وهو التفسير — مسموعا كله من الرسول صلى الله عليه وسلم كالتنزيل ، وصادرا عنه لكل صحابته لكان علم للتأويل أمراً مشتركا بين الصحابة جميعاً ، ولما كان لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء فائدة .

٣ — أن الصحابة والمفسرين اختلفوا فى تفسير بعض الآيات ، فقالوا فيها أقاويل مختلفة لا يمكن الجمع بينها ، وسماع جميعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم محال ، ولو كان الواحد مسموعا لرد الباقى ، فتبين — على القطع — أن كل مفسر قال فى المعنى بما ظهر له باستنباطه[3] .

مناقشة أدلة الفريقين والرأى المختار فى هذه المسألة :

الحق أن كلا الفريقين مغال فى قوله ، ومبالغ فى رأيه ، فالفريق الأول وهو من يقول : إن الرسول صلى الله عليه وسلم بين جميع معانى القرآن يمكن أن نناقشهم فى أدلتهم فنقول : —

أولا : إن دليلهم الأول الذى استندوا إليه ، وهو قوله تعالى — مخاطبا الرسول صلى الله عليه وسلم — : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل

(١) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٣ .

(٢) رواه البخارى من حديث ابن عباس دون قوله : (وعلمه التاويل) ، وهو — بهذه الزيادة — عند أحمد وابن حبان والحاكم — وقال : صحيح الاسناد. أنظر المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار على هامش الأحياء ج ١ ص ٥٥ .

(٣) إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٧٩ .

إليهم » لا يدل على أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مطالب ببيان كل معانى القرآن ، بل تحتمل الآية أن الرسول عليه الصلاة والسلام مطالب ببيان ما يحتاج من القرآن إلى البيان ، وهذا ما ترشد إليه الآية الكريمة الأخرى — فى هذا المقام — وهى قول الله تعالى : « وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه »[1] فإن مثل هذه الأمور التى يختلفون فيها هى التى تحتاج إلى البيان من الرسول صلى الله عليه وسلم .

ثانياً : أن دليلهم الثانى — وهو الأثر الذى ورد عن أبى عبد الرحمن السلمى — لا يدل على أن الصحابة تلقوا كل معانى القرآن مباشرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما هى الدعوى ، بل يفيد أن الصحابة كانوا لا يتركون شيئاً من القرآن حتى يتعلموا ما فيه من العلم والعمل معاً ، وهذا محتمل لأن يتعلم الصحابة ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو يتعلموه من الصحابة إخوانهم .

ثالثاً : أن الآيات التى تحث الناس على تدبر القرآن لا تدل — دلالة قطعية — على أن الصحابة تلقوا كل معانى القرآن مباشرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل تفيد أن الصحابة أرشدوا إلى أن يتدبروا القرآن ، وتدبرهم القرآن بواسطة فهمهم لمعانيه لا يتعين أن يكون كله عن طريق الرسول ﷺ ، بل يجوز يكون البعض عن طريقه والبعض الآخر عن طريق غيره من الصحابة .

رابعا : أن القياس — قياس كتاب الله على كتب الطب والحساب — قد بنى على مقدمات خاطئة ، لأن المطلوب فى كل ليس هو الاستيضاح

---

(١) النحل — ٦٤

والاستشراح على إطلاقهما ، بل المطلوب هو فهم هذه الكتب ، واستيعاب ما جاء فيها ، أعم من أن يكون ذلك بواسطة أو بغير واسطة .

خامساً : أن الحديث الذى يفيد أن الرسول ﷺ لم يفسر آية الربا يدل دلالة واضحة على أنه عليه الصلاة والسلام لم يفسر كل آيات القرآن الكريم ، ومن ثم يسقط استدلالهم بهذا الحديث على دعواهم .

أما الفريق الثانى — وهم الذين يقولون : إنه لم يصح عن الرسول ﷺ فى تفسير القرآن إلا القليل فيمكن أن نناقشهم بما يلى :

أولا : أن استدلالهم بحديث عائشة — وهو : « ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئاً من القرآن إلا آيا بعدد علمه إياهن جبريل » — استدلال باطل ، لأن الحديث منكر[1] ، والحديث المنكر لا ينهض للاستدلال به .

ثانياً : ان دعاء الرسول ﷺ لابن عباس بأن يفقهه الله فى الدين ، ويعلمه التأويل يدل على أن الرسول ﷺ لم يفسر كل آيات القرآن ، ولكنه لا يدل على أنه فسر النذر القليل فقط ، كما هو المدعى ، وأيضا فإن اختلاف الصحابة والمفسرين بالنسبة لتفسير القرآن الكريم يدل على أن الرسول ﷺ لم يتناول القرآن كله بالتفسير ، ولكنه لا يدل بحال على أنه فسر النذر القليل فقط . كما يدعون .

والذى نميل إليه فى هذه المسألة هو التوسط بين الرأيين المتعارضين ، ذلك أننا نرى أن الرسول ﷺ فسر جانبا كبيراً من القرآن الكريم ، إلا إنه لم يستوعب القرآن كله بالشرح والبيان ، ومن هنا نجد فى كتب الحديث التى ألفت على الأبواب بابا معينا أو كتابا معينا يخصصه أصحاب

---

(١) الإتقان جـ٢ ص ٢٠٥ .

هذه الكتب للتفسير ، وقد أوردوا فى هذا المجال طائفة كبيرة من الأحاديث الصحيحة والحسنة ، كما نجد — فى كتب التفسير التى انتهجت منهج التفسير بالمأثور — أحاديث كثيرة وصحيحة وردت عن الرسول ﷺ فى تفسير القرآن الكريم — قال أستاذنا الجليل الدكتور محمد حسين الذهبي — رحمه الله — « والرأى الذى تميل إليه النفس بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق فى دعواه ، وعدم صلاحية الأدلة لإثبات المدعى هو أن نتوسط بين الرأيين ، فنقول : إن الرسول ﷺ بين الكثير من معانى القرآن لأصحابه ، كما تشهد بذلك كتب الصحاح ، ولم يبين كل معانى القرآن ، لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه ، ومنه ما يعلمه العلماء ، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها ، ومنه ما لا يعذر أحد فى جهالته كما صرح بذلك ابن عباس — فيما رواه عنه ابن جرير — قال : التفسير على أربعة أوجه : وجه تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله »[١] .

أمثلة من بيان القرآن بالسنة :

إن وظيفة السنة النبوية هى تفسير القرآن الكريم ، والكشف عن أسراره وتوضيح مراد الله منه ، ووجوه بيان السنة للقرآن الكريم كثيرة ، فهى إما بيان للمجمل من القرآن الكريم ، أو تقييد المطلق ، أو تخصيص العام ، أو توضيح المشكل ، أو بيان للنسخ ، أو بيان للتأكيد أو بيان بزيادة على ما جاء فى الكتاب ، وإليك أمثلة على ما ذكرنا :

١ — بيان المجمل من الكتاب ، كبيانه ﷺ للصلوات الخمس فى

---

(١) التفسير والمفسرون ج ١ ص ٥٣ .

مواقيتها وسائر أحكامها ، وكبيانه لمقادير الزكاة وشروطها ، والأموال التي تجب فيها ، وبيانه لمناسك الحج ، قال ﷺ – حين حج بالناس – « خذوا عني مناسككم » ، وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » أخرجه البخاري .

٢ — تقييد المطلق من القرآن مثل الأحاديث التي بينت أن المراد من اليد في قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »(١) هي اليمنى ، وأن القطع من الكوع لا من المرفق .

٣ — تخصيص العام من القرآن مثل الحديث الذي بين أن المراد من الظلم في قوله تعالى: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن(٢) » ، هو الشرك ، فإن بعض الصحابة فهم منه العموم حتى قال : (أينا لم يظلم ؟) ، فقال الرسول ﷺ : « ليس بذاك إنما هو الشرك »(٣) .

٤ — توضيح المشكل من القرآن كالحديث الذي بين المراد من الخيطين في قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر(٤) » ، فقد فهم منه بعض الصحابة العقال الأبيض والعقال الأسود ، فأزال الرسول ﷺ هذا الإشكال بقوله : بل هو سواد الليل وبياض النهار(٥) » .

٥ — بيان النسخ — على رأي من يجيز نسخ الكتاب بالسنة — ومثال ذلك حديث «لا وصية لوارث» فإنه ناسخ لحكم الوصية للوالدين والأقربين

---

(١) المائدة — ٣٨ (٢) الأنعام — ٨٢
(٣) أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم عن عبد الله بن مسعود — أنظر الإتقان جـ ٢ ص ١٩٣ .
(٤) البقرة — ١٧٨ .
(٥) أخرجه البخاري في كتاب التفسير عن عدي بن حاتم جـ ٦ ص ٣١ ط الشعب .

الوارثين — الثابت بقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين[1] » على أحد الوجوه فى تفسير الآية .

٦ — بيان التأكيد ، وذلك بأن يكون الحديث موافقا لما جاء فى القرآن فيكون القصد من ذلك التأكيد ، ومثال ذلك قوله ﷺ : « لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب من نفسه » — رواه الديلمى — فإنه يوافق قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »[2] .

٧ — البيان بزيادة على ما جاء فى الكتاب ، ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ — فى البحر — : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، وقوله عليه الصلاة والسلام — فى الجنين الخارج ميتا من بطن أمه المزكاة — : « ذكاه الجنين ذكاة أمه » وما ثبت فى الأحاديث من تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وتحريم الحمر الأهلية ، وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ، وتحريم ربا الفضل ، والقضاء باليمين مع الشاهد وغير ذلك ، ويعتبر هذا كله من قبيل البيان للقرآن لأن الله تعالى يقول : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »[3] ويقول أيضا : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا »[4] ويقول كذلك : « من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا »[5] .

---

(١) البقرة — ١٨٠ .

(٢) النساء — ٢٩

(٣) الحشر — ٧

(٤) النساء — ٥٩

(٥) النساء — ٨٠ .

ولنا أن نتساءل هنا : هل كان الرسول ﷺ له اجتهاد فى فهم القرآن ؟ أو بتعبير آخر : هل ما ورد عن الرسول ﷺ فى تفسير القرآن كله بوحى من الله تعالى ، أم أن بعضه كان بوحى من الله ، والبعض الآخر كان باجتهاد من الرسول ﷺ ؟

الواقع أنى أميل إلى أن الرسول ﷺ كانت له — إلى جانب ما أوحاه الله إليه وحيا جليا أو خفيا — اجتهادات خاصة فى بعض أمور الدين ؛ ومن جملة هذه الأمور تفسير القرآن الكريم ، والدليل على ذلك أمران :

الأول: أن الرسول ﷺ عاتبه ربه فى القرآن الكريم على خطئه فى مواقف معينة ، مثل إعراضه عن عبد الله بن أم مكتوم ، وموقفه من الأسرى فى غزوة بدر ، وإذنه المخلفين من الأعراب فى غزوة العسرة ، ولا يمكن أن يعاتب الرسول ﷺ على أمر أوحاه الله إليه ، بل لا بد أن يكون الرسول ﷺ مجتهداً فى هذه المواقف ، والمجتهد معرض للصواب والخطأ ، وليس فى هذا الخطأ ما ينافى عصمة الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن العصمة إنما تكون — فى المرتبة الأولى — بالنسبة للتبليغ عن الله تعالى كما ذهب إلى ذلك المحققون من العلماء ، قال أحد أساتذتنا الأجلاء : « ذهب الأستاذ أبو اسحاق الاسفرايينى إلى أنهم — أى الأنبياء — معصومون عما يخل بالتبليغ والرسالة عصمة مطلقة ، لا يجوز عليهم فى هذا الشأن عمد ولا سهو ولا غلط ، لأنه لو وقع منهم مايوجب الإخلال بالتبليغ — أى شىء — لكان وقوعه منهم مناقضا لمطلب المعجزة ، وهو محال ، ولأنه يرفع الوثوق بتبليغات النبي ، فكل تبليغ يصدر عن النبي حينئذ يداخله احتمال أن يكون خطأ أو سهواً ، وذلك ما لا ينتظم عليه ثبات الشريعة ، والمبادرة إلى العمل بالتكاليف الشرعية المخاطب بها الجمهور ، وهذا الرأى هو الذى نؤمن بصحته

ونقتنع به »[1] .

وتكون عصمة الأنبياء أيضا من حدود الكبائر والصغائر عمداً أو سهواً ، وكل ما يجوز صدوره عن الأنبياء إنما هو من قبيل مخالفة الأولى ، ومواقف الرسول ﷺ كلها التي عاتبه الله بسببها من هذا القبيل .

الثاني : إن الرسول ﷺ إذن لأصحابه بالاجتهاد عندما لا يجدون ما يطلبون في القرآن أو السنة ، فقد قال — عليه الصلاة والسلام — لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : بم تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : بسنة رسول الله ﷺ ، قال : فإن لم تجد ، قال : اجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله »[2] ، وكيف يأذن الرسول ﷺ لأصحابه في أمر لم يكن مأذونا له فيه ؟ .

بقي أن ننبه هنا إلى أمر هام بالنسبة لاجتهاد الرسول ﷺ في تفسير القرآن الكريم ، وهو أنه — بناء على هذا الاجتهاد — لم يكن هناك مجال للخلاف أو الاختلاف لأن المرجع في النهاية إلى الوحي ، وذلك لأن اجتهاد الرسول عليه الصلاة والسلام إن كان صوابا فسيقره الله عليه ، وإن كان خطأ فسينبهه الله إلى موضع الخطأ فيه ، قال الدكتور محمد عبد الله دراز — بعد أن قسم الأحاديث النبوية إلى قسمين : توقيفي وتوفيقي — « على أن هذا الامتياز لا يؤدي إلى نتيجة عملية ، فسواء علينا عند العمل بالحديث

---

(١) السنة وعملها في إثبات الأحكام الشرعية للدكتور محمد سعاد جلال ص ٣١ .

(٢) قال ابن كثير : هذا الحديث في المسانيد والسنن باسناد جيد انظر تفسير ابن كثير ج١ ص١٣ .

أن يكون من هذا القسم أو من ذاك ، إذ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في تبليغه صادق مأمون ، وفي اجتهاده فطن موفق ، وروح القدس يؤيده ، فلا يقره على خطأ إن أخطأ في أمر من أمور الشريعة ، فكان مرد الأمر في الحقيقة إلى الوحي في كلتا الحالتين ، إما بالتعليم ابتداء ، وإما بالإقرار أو النسخ انتهاء ولذلك وجب أن نتلقى كل سنته بالقبول »(١) .

---

(١) النبأ العظيم ص ١٢ .

أقوال الصحابة والتابعين

كمصدر أصيـــل من مصادر التفسير

لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى بعد أن بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاء عصر الصحابة — رضوان الله عليهم — فساروا على هدى الرسول ﷺ في كل شيء، في العلم والعمل معاً.

وفي مجال فهم القرآن وتفسيره كان الصحابة في عصر الرسول ﷺ كثيراً ما يلجأون إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لكي يتعلموا منه القرآن، ويتدبروا آياته، ويفهموا معانيه، ويقفوا على أسراره، وفي ذلك يقول أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان ابن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً»[1]، كما يقول القرطبي — في هذا الصدد —: «ذكر أبو عمرو الداني في كتاب البيان له بإسناده عن عثمان وابن مسعود وأبي: أن رسول الله ﷺ كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل، فيعلمنا القرآن والعمل جميعا»[2].

وبعد وفاة الرسول ﷺ كان هؤلاء الصحابة الذين أخذوا عنه عليه الصلاة والسلام القرآن علما وعملا — مرجعا أساسيا في تفسير القرآن الكريم لأنهم — كما يقول ابن تيمية وتلميذه ابن كثير — أدرى بذلك لما شاهدوه

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٥، ٣٦.

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ١٩.

عن القرائن والأحوال التى اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح والعمل الصالح ، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين ، والأئمة المهديين وعبد الله بن مسعود رضى الله عنه[1] .

وكان منهج الصحابة فى التفسير يقوم على أسس ثابتة ، فهم يلجأون إلى القرآن نفسه أولا ، فإن لم يجدوا لجأوا إلى السنة ، فإن لم يجدوا لجأوا إلى الاجتهاد والرأى ، وقلما كانوا يلجأون إلى أهل الكتاب فى هذا المجال ، وهذا المنهج الذى سار عليه الصحابة — رضوان الله عليهم — لم يكن خاصا بالتفسير فقط ، بل كان عاما فى شتى شئون حياتهم العملية والعلمية على السواء ، يدلنا على ذلك حديث معاذ ابن جبل فقد قال الرسول ﷺ له حين بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ، قال: اجتهد رأيى ، قال : فضرب رسول الله ﷺ فى صدره ، وقال : الحمـــد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله »[2] .

ثم إننا نلاحظ أن اختلاف الصحابة فى الرأى لا يكاد يذكر فى عهد الرسول ﷺ ، وكيف يختلفون والرسول عليه الصلاة والسلام معهم وبين ظهرانيهم ؟ بيد أن الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ بدأوا يختلفون فى الرأى بالنسبة لبعض أمور الدين ، وبخاصة فى المسائل التى لم يرد لها نص فى الكتاب ولا فى السنة ، إلا أن الخلاف أو الاختلاف كان سرعان ما يحسم فيما بينهم ؛ ولقد كانت خلافة الرسول ﷺ هى أول مظاهر هذا الخلاف أو الاختلاف ؛ ولما منع قوم الزكاة بعد وفاة الرسول ﷺ اختلف عمر بن الخطاب مع خليفة

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٥ وتفسير ابن كثير جـ١ ص١٣ ط الشعب .
(٢) سبق ما قاله ابن كثير بالنسبة لهذا الحديث .

رسول الله أبي بكر الصديق في مسألة قتالهم ، وهل قتالهم يجوز شرعا أم لا ؟ وفي معركة (اليمامة) إحدى المعارك التي خاضها المسلمون ضد المرتدين استحر القتل[1] بقراء القرآن وحملته ، وعلى إثر ذلك أشار عمر على أبي بكر بجمع القرآن خوفا من ضياعه بموت القراء في مواطن القتال ، فاستدعى أبو بكر الصديق زيد بن ثابت وكلفه بجمع القرآن ، وهذا الموضوع أيضا — على الرغم من أهميته البالغة في الدين — لم يخل من الاختلاف في الرأي في بدايته بين أبي بكر وعمر تارة، وبين أبي بكر وزيد تارة أخرى كما ورد في الصحيح .

لذا نستطيع أن نقول : إن اختلاف الصحابة في تفسير القرآن لم تظهر بصورة واضحة إلا بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام غير أنه في عهد الشيخين أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — كان الاختلاف في تفسير القرآن قليلا إلى حد كبير ، وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يلي :

١ — أن عهد الشيخين كان قريبا من عصر النبوة الذي لا يكاد يذكر فيه اختلاف كما أسلفنا .

٢ ـ أن الصحابة كانوا في عهد الشيخين يلتزمون فيما بينهم بمبدأ الشورى وكان التشاور بينهم غالبا ما يؤدي إلى القضـــاء على الاختلاف ، ويحسم مادة النزاع .

٣ — أن معظم الصحابة ـ في هذا العهد ـ كانوا في صقع واحـد ، ولم يتفرقوا في الأمصار كما كان عليه الحال فيما بعد ، ومن ثم لم يتسع الخلاف بينهم اتساعه في الأعصر التالية ، فقد رأى عمر بن الخطاب بثاقب رأيه أن يستبقي الصحابة إلى حين في المدينة عاصمة الخلافة ، ونهاهم عن الخروج إلى جهة

---

(١) استحر القتل أي اشتد .

أخرى إلا بإذن خاص منه[1] .

٤ — أن عهد الشيخين كان خاليا من الفتن الدامية التي أحدثها — بعد ذلك — أعداء الإسلام في الخارج والداخل نتيجة لامتداد الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها ، ومن الواضح أن هذه الفتن هي التي عصفت بوحدة المسلمين ، وشتت شملهم ، وفرقت آراءهم .

وفي أواخر عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بدأت الفتنة تطل برأسها ، وتعمل عملها في تفريق صف المسلمين ، وتمزيق وحدتهم ، وبالتالي في تعدد آرائهم ، واختلاف مذاهبهم ، وليس من الغريب إذن أن نجد الاختلاف في تفسير القرآن يتسع كثيراً بعد مقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه ، فقد كان مقتله بداية لقيام الفرق الإسلامية من أموية وشيعة وخوارج ومرجئة ومعتزلة وغيرهم ، وكان كل أولئك يلجأون إلى القرآن الكريم فيفسرونه على حسب آرائهم ومذاهبهم ؛ إلا أننا نستطيع أن نقول : إن الصحابة — رضوان الله عليهم — كانوا أثناء هذه الفتن ملتزمين في تفسير القرآن الكريم بالمنهج الذي أقرهم عليه الرسول ﷺ في حديث معاذ ابن جبل الذي تقدم ذكره ؛ أما الآراء الكثيرة المختلفة في تفسير القرآن فإنها — في الحقيقة — كانت آنذاك من اجتهاد بعض تلاميذهم من التابعين .

والذين اشتهروا بتفسير القرآن من الصحابة — كما يقول السيوطي — عشرة وهم الخلفاء الراشدون ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير[2] ،

---

(١) نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره لفضيلة الشيخ محمد علي السايس ص ٧٤ .

(٢) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٧

كما يذكر السيوطى أنه قد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير كأنس بن مالك وأبى هريرة وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص[1].

وكل ما ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم من أقوال فى التفسير فذلك مصدر أصيل من مصادر التفسير يجب على المفسر لكتاب الله تعالى أن يرجع إليه عندما يعوزه القرآن والسنة ؛ قال القاضى عبد الحق بن عطية : « وكل ما أخذ عن الصحابة فحسن متقدم »[2].

ونتساءل هنا : هل هؤلاء الصحابة كانوا جميعاً على درجة واحدة بالنسبة لفهم القرآن وتفسيره ؟

الحقيقة أن الصحابة لم يكونوا سواء فى هذا المجال ، لأنهم كانوا يختلفون — لا محالة — فى أمور كثيرة ، فقد كانوا يتفاوتون فى العلم بلغتهم ، فمنهم من كان واسع الاطلاع فيها عارفا بغريبها ، ومنهم من كان دون ذلك ، وكانوا يتفاوتون فى ملازمة الرسول ﷺ ويختلفون فى حفظ القرآن ، فمنهم من كان يحفظ القرآن كله ، ومنهم من كان لا يحفظه كله ، حتى قيل : إن بعض كبار الصحابة لم يكن يحفظ القرآن كله ، وإنما كان جل اهتمامهم بالعمل — قال ابن قتيبة : « ولم يفرض الله على عباده أن يحفظوا القرآن كله ، ولا أن يختموه فى التعلم ؛ وإنما أنزله ليعملوا بمحكمه ، ويؤمنوا بمتشابهه ، ويأتمروا بأمره وينتهوا بزجره ، ويحفظوا للصلاة مقدار الطاقة ؛ ويقرءوا فيها الميسور ؛ قال الحسن : نزل القرآن ليعمل به ؛ فاتخذ الناس تلاوته عملا ، وكان أصحاب رسول الله

---

(١) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٩

(٢) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٤ .

صلى الله عليه ورضى عنهم ؛ وهم مصابيح الأرض ؛ وقادة الأنام ؛ ومنتهى العلم إنما يقرأ الرجل منهم السورتين والثلاث والأربع ، والبعض والشطر من القرآن إلا نفراً منهم وفقهم الله لجمعه وسهل عليهم حفظه ، قال أنس بن مالك: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فينا أى جلّ فى عيوننا ، وعظم فى صدورنا ، قال الشعبي : توفى أبو بكر وعمر وعلى رحمهم الله ولم يجمعوا القرآن ، وقال : لم يختمه أحد من الخلفاء غير عثمان »[١] .

وأيضا يقول القرطبي — فى هذا الصدد — : « ذكر أبو بكر الأنبارى : حدثنى محمد بن شهريار حدثنا حسين بن الأسود حدثنا عبيد الله بن موسى عن زياد بن أبى مسلم أبى عمرو عن زياد بن مخراق قال : قال عبد الله بن مسعود : إنا صعب علينا حفظ ألفاظ القرآن ، وسهل علينا العمل به ، وإن من بعدنا يسهل عليهم حفظ القرآن ، ويصعب عليهم العمل به — حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد عن ابن عمر قال : كان الفاضل من أصحاب رسول الله ﷺ فى صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها ، ورزقوا العمل بالقرآن ، وإن آخر هذه الأمة يقرءون القرآن ، منهم الصبي والأعمى ، ولا يرزقون العمل به »[٢] .

فهذه الروايات — إن صحت — تدل دلالة واضحة على أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا سواء فى حفظ القرآن الكريم ، إلا أننى أشك كثيراً فى صحة ما نقله ابن قتيبة عن الشعبي من أن أبا بكر وعمر وعليا ماتوا ولم

---

(١) مشكل القرآن ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٤٠

يجمعوا القرآن الكريم ، إذ لا يعقل من هؤلاء الأئمة الراشدين ، وهم من هم ملازمة للرسول صلى الله عليه وسلم ألا يحفظوا القرآن فى حياته عليه الصلاة والسلام ، فضلا عن أن يموتوا وهم للقرآن غير حافظين ، قال القرطبي : « وقد تظاهرت الروايات بأن الأئمة الأربعة جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأجل سبقهم إلى الإسلام ، وإعظام الرسول ﷺ لهم »[١] كما يقول السيوطى : « وقد ذكر أبو عبيد فى كتاب (القراءات) : القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعد من المهاجرين الخلفاء الأربعة »[٢] .. الخ .

وأيضا كان من الصحابة من يعرف أسباب النزول ، ومنهم من لا يعرفه كذلك كان منهم من يحفظ الكثير من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهم من كان دون ذلك فى الحفظ ، من أجل هذه الأسباب كلها لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم على درجة واحدة فى فهم القرآن وتفسيره ، قال مسروق : جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجدتهم كالإخاذ[٣] يروى الواحد ، والإخاذ يروى الاثنين ، والإخاذ يروى العشرة ، والإخاذ يروى المائة ، والإخاذ لو ورد عليه الناس أجمعون لأصدرهم[٤] .

ولعل أبرز الصحابة جميعا فى مجال التفسير ثلاثة : على بن أبى طالب وعبد الله بن عباس ، وعبدالله بن مسعود رضوان الله عليهم ، أما على بن أبى طالب فقد ورد عنه الكثير فى تفسير القرآن الكريم ، ولا غرو فى ذلك فقد

---

(١) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٥٧

(٢) الاتقان جـ ١ ص ٧٢ .

(٣) الإخاذ هو الموضع الذى يحبس الماء كالغدير .

(٤) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٢٥ ونشأة الفقه الاجتهادى وأطواره ص ٥٦ .

قال عامر بن واثلة : شهدت على بن أبى طالب رضى الله عنه يخطب ، فسمعته يقول فى خطبته : سلونى ، فوالله لاتسألونى عن شىء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به ، سلونى عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا أنا أعلم : أبليل نزلت أم بنهار ، أم فى سهل نزلت أم فى جبل »[١].

ومما يشهد لعلى كرم الله وجهه بالتقدم والإمامة فى التفسير أن عبدالله ابن عباس وعبد الله بن مسعود ـ وهما من هما جلالة وقدرا قد أخذا التفسير عنه فقدقال ابن عباس : « ما أخذت من تفسير القرآن فعن على بن أبى طالب »[٢] كما قال ابن مسعود : « لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منى تبلغه المطى لأتيته ، فقال له رجل : أما لقيت على بن أبى طالب ؟ فقال : بلى ، قد لقيته »[٣].

من هنا وصف ابن عطية ـ وهو أحد أئمة التفسير فى القرن الخامس الهجرى ـ وصف على بن أبى طالب بأنه صدر المفسرين والمؤيد فيهم[٤] .

وأما عبدالله بن عباس فإنه الذى دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: « اللهم فقهه فى الدين ، وعلمه التأويل » فكان ترجمان القرآن والبحر وحبر هذه الأمة ، وقد ذكر ابن عطية أن ابن عباس رضى الله عنهما يتلو على ابن أبى طالب فى تفسير القرآن الكريم ، إلا أن المحفوظ عنه فى ذلك أكثر من المحفوظ عن على بن أبى طالب ، لأنه قد تجرد للأمر وكمّله[٥]، كما ذكر ابن عطية كذلك أن ابن عباس كان يبدأ فى مجلسه بالقرآن ، ثم بالتفسير ،

---

(١) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٥ والاتقان جـ ٢ ص ١٨٧ .

(٢) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٤ .

(٣) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٥ .

(٤) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٣ .

(٥) المصدر السابق

ثم بالحديث[١].

ولقد تعددت الروايات عن ابن عباس رضى الله عنهما فى التفسير ، واختلفت طرقها ، فمن جيد هذه الطرق طريق على بن أبى طلحة الهاشمى عنه ، قال أحمد ابن حنبل : « بمصر صحيفة فى التفسير رواها على بن أبى طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيرا[٢] » ، قال السيوطى رحمه الله : « قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبى صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن على بن أبى طلحة عن ابن عباس ، وهى عند البخارى عن أبى صالح ، وقد اعتمد عليها فى صحيحه كثيرا فيما يعلقه عن ابن عباس » ثم قال السيوطى « وقال قوم : لم يسمع ابن أبى طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير ، قال ابن حجر : بعد أن عرفت الواسطة وهو ثقة فلا ضير فى ذلك »[٣].

وأوهى الطرق إلى ابن عباس رضى الله عنه طريق الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس — قال السيوطى : « فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدى الصغير فهى سلسلة الكذب ، وكثيرا ما يخرج منها الثعلبي والواحدى »[٤].

وما أكثر الأقوال التى تنسب إلى ابن عباس كذباً فى تفسير القرآن الكريم وابن عباس منها براء ، مثل الأقوال التى تلقفها الملاحدة وأعداء الدين من المستشرقين وأذنابهم ، فأثاروا بها الشبهات حول القرآن الكريم تارة ، وحول صحابة رسول الله تارة أخرى باعتبار أنهم حملة الدين إلينا عن

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦٢
(٢) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٨ .
(٣) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٨
(٤) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٩ .

الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولذلك بعد أن عرفت أن ثمة أقوالا تنسب إلى ابن عباس كذبا — تدرك معنى معنى قول الشافعى رضى الله عنه : «لم يثبت عن ابن عباس فى التفسير إلا شبيه بمائة حديث[١]» .

وأما عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقد وضعه ابن عطية فى المرتبة التالية لابن عباس رضى الله عنهما[٢] ، ومما يدل على جلالته فى علم التفسير ما قاله عن نفسه — وهو فى ذلك من الصادقين ، فقد أخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال : « والذى لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت ، وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتيته[٣] » .

أمثلة من تفسير الصحابة للقرآن :

١ — ما أخرجه البخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كان عمر يدخلنى مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد فى نفسه ، فقال : لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من حيث علمتم ، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم ، فما رأيت أنه دعانى يومئذ إلا ليريهم ، قال : ما تقولون فى قول الله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح)[٤] ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره ، إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئا ، فقال لى : أكذاك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له ، قال : (إذا جاء نصر الله والفتح) وذلك

(١) المصدر السابق .
(٢) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٤ .
(٣) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٥ ، ٩٦ .
(٤) سورة النصر .

علامة أجلك (فسبح بحمد ربك واستغفره أنه كان توابآ) ، فقال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول »[١].

٢ — كذلك اختلف على بن أبى طالب مع عبد الله بن مسعود فى الرأى بالنسبة للحامل المتوفى عنها زوجها ، وكل منهما يستمد دليله من القرآن الكريم، وينفرد بفهم خاص له ، فقال على رضى الله عنه : تعتد بأبعد الأجلين ، جمعا بين الآيتين ، آية البقرة المقتضية أن عدة المتوفى عنها زوجها أن تتربص أربعة أشهر وعشراً ، وآية الطلاق المقتضية أن عدة الحامل أن تضع حملها ، أما عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه فقد قال : تعتد بوضع الحمل ، عملا بالآية الأخيرة ، لتأخرها فى النزول ، فكان الاختلاف هنا بسبب تعارض ظواهر النصوص ، فلجأ أحدهما إلى طريقة الجمع بين النصين ، ولجأ الآخر إلى طريقة النسخ أو التخصيص[٢].

٣ — ومن ذلك أيضا ما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رفعت إليه قضية رجل قتلته امرأة أبيه وخليلها ، فتردد عمر فى قتل الجماعة بالواحد ، لأن كتاب الله يقول : « النفس بالنفس »[٣] فقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : أرأيت يا أمير المؤمنين لو أن نفراً اشتركوا فى سرقة جزور فأخذ هذا عضوا ، وذاك عضوا أكنت قاطعهم ؟ قال : نعم ، قال : فكذلك ، فأخذ عمر برأيه ، وكتب إلى عامله : « أن اقتلهما ، فلو اشترك فيه أهل (صنعاء) كلهم لقتلتهم به »[٤].

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير — سورة (إذا جاء نصر الله) ج٦ ص٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) نشأة الفقه الاجتهادى وأطواره ص٤٤ .

(٣) سورة المائدة — آية ٤٥ .

(٤) نشأة الفقه الاجتهادى وأطواره ص ٤٢ .

٤ — وقد ورد أيضا في مجال فهم القرآن وتفسيره لدى الصحابة أن عمر رضى الله عنه وقف يوماً يخطب في النهى عن التغالى في المهور ، ويضع لها حداً أعلى ، فيقول : لا تزيدوا مهور النساء على أربعين أوقية ، وأن كانت بنت ذي القصة — يعنى يزيد بن الحصين الحارثى — فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال ، فقامت امرأة من صف النساء طويلة ، في أنفها فطس ، فقالت : ماذلك لك ، قال : ولم ؟ قالت : لأن الله يقول : « وآتيتم إحداهن قنطاراً فلاتأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا »[1] فقال عمر رضوان الله عليه : امرأة أصابت ورجل أخطأ[2] .

فقد فهمت هذه المرأة المسلمة أن القنطار في الآية بمعنى المال الكثير الذى لا يحد ، وكان هذا الفهم منها صائباً وسديداً بدليل أن عمر — وهو من هو — صوب قولها ، وخطأ نفسه ، ورجع عما كان يعتزم القيام به من تحديد المهور .

٥ — أن ابن عباس رضى الله عنهما فسر الأجل في قوله تعالى : « فلما قضى موسى الأجل »[3] بأنه عشر حجج لا ثمان محتجا بأنه رسول ، والرسول يقضى أطيب الأجلين وأحسنهما ، فعن سعيد بن جبير قال : « سألنى يهودى من أهل الحيرة : أى الأجلين قضى موسى ؟ قلت : لا أدرى حتى أقدم على حبر العرب فأسأله ، فقدمت فسألت ابن عباس ، فقال : قضى أكثرهما إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل »[4] .

---

(١) سورة النساء — آية ٢٠ .
(٢) حرية الفكر في الإسلام تأليف الشيخ محمد الصادق عرجون ص٢٣ .
(٣) سورة القصص — آية ٢٩ .
(٤) أخرجه البخارى عن سعيد بن جبير في كتاب الشهادات باب من أمر بإنجاز الوعد وفعله الحسن جـ٣ ص ٢٣٦ .

نستطيع — بعد هذا — أن نوجز المصادر التى اعتمد عليها الصحابة فى التفسير فنقول : إن الصحابة كانوا يعتمدون — أساسا — فى تفسير القرآن على القرآن أولا ، ثم على السنة ثانيا ، ثم على الاجتهاد ثالثا ، وأنهم ما كانوا يلجأون إلى أهل الكتاب فى تفسير القرآن الكريم إلا فى أضيق الحدود ، وبمقاييس معينة ، فما كانوا يلجأون إليهم قط فى تفسير آيات العقائد والأحكام ، بل كان سؤال أهل الكتاب — إن وجد — إنما يتعلق ببعض أخبار السابقين ، وقصص الأنبياء والمرسلين ، وأيضا ما كان الصحابة يسألون أهل الكتاب عن شىء من ذلك إلا إذا لم يجدوا فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله ما يشفى غليلهم فى هذا المجال ، كذلك فإن الصحابة ما كانوا يسألون أهل الكتاب عن الأشياء التافهة والحقيرة ، وأنهم أيضاً ما كانوا ينقلون عنهم — فى هذا المجال — ما يخالف حقائق الدين ، أو مسلمات العقل السليم ، ومن ثم فإن ما نسب إلى الصحابة من خرافات وأساطير لا شك أنه مكذوب عليهم .

وفى ضوء ما قررناه الآن لا يصح بحال أن نفهم كلام ابن تيمية على إطلاقه الذى يفيد أن الصحابة كانوا يروون عن أهل الكتاب أقاويلهم ويحدثون بما جاء فى كتبهم ، بل لا بد أن يقيد هذا الكلام بتلك المقاييس التى شرحناها ، قال ابن تيمية : « ولهذا فإن غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدى الكبير فى تفسيره عن هذين الرجلين : ابن مسعود وابن عباس ، ولكن فى بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التى أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا

فليتبوء مقعده من النار »[1] رواه البخارى عن عبد الله بن عمرو ، ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن فى ذلك »[2] .

كذلك نستطيع أن نوجز خصائص ومميزات المأثور عن الصحابة فى التفسير فيما يلى :

١ — لم يؤثر عن الصحابة ، أو بتعبير أدق : لم يصل إلينا عنهم تفسير كامل للقرآن الكريم ، أما التفسير الذى نسب إلى ابن عباس رضى الله عنه ، وهو (تنوير المقياس من تفسير ابن عباس) فإن جامعه ومؤلفه هو أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادى صاحب القاموس المحيط .

٢ — إن الاختلاف فى تفسير القرآن الكريم فى عهد الصحابة كان قليلا إذا قيس بما حدث فى العصور التالية لهم .

٣ — أن التفسير المأثور عن الصحابة كان ينقل عنهم — على وجه العموم — بطريق الرواية ، ولم تدون أقوالهم فى التفسير فى زمانهم ، وما نقل عن مجاهد تلميذ ابن عباس من أنه كتب عن ابن عباس التفسير كله فى ألواحه[3] فتلك حالة فردية لا تتنافى مع ما ذكرناه من أن الطابع العام للتفسير فى عهد الصحابة كان الرواية لا التدوين .

---

(١) أخرجه البخارى عن عبد الله بن عمرو بن العاص فى كتاب الأنبياء — باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٨ والزاملة بعير يحمل عليه المتاع .

(٣) مقدمة فى أصول التفسير ص ١٠٣ .

قيمة أقوال الصحابة فى تفسير القرآن الـكريم :

للمأثور عن الصحابة فى تفسير القرآن الـكريم أقسام ثلاثة :

القسم الأول : ما لا مجال للرأى فيه ، وليس من قبيل الإسرائيليات ، مثل أقوالهم فى أسباب النزول ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، وهذا القسم من الأصالة بمكان ، بل يعد من الأحاديث الموقوفة على الصحابة ومن المعروف عند المحدثين أن الحديث الموقوف — فى هذه الحالة — يأخذ حكم الحديث المرفوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ يحمل على سماعه منه عليه الصلاة والسلام ، وفى ذلك يقول ابن تيمية : « وما نقل فى ذلك عن الصحابة نقلا صحيحا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى ، ولأن نقل الصحابة عن أهل الـكتاب أقل من نقل التابعين ، ومع جزم الصحابى بما يقوله : كيف يقال : إنه أخذه عن أهل الـكتاب وقد نهوا عن تصديقهم ؟ »(١) وأيضاً ذكر السيوطى أن من بين مآخذ التفسير — الأخذ بقول الصحابى فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم فى مستدركه ، وقال أبو الخطاب — من الحنابلة — : يحتمل أن لا يرجع إليه إذا قلنا : إن قوله ليس بحجة ، والصواب الأول ، لأنه من باب الرواية لا الرأى — قال السيوطى : « ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح وغيره من المتأخرين ، لأن ذلك مخصوص بما فيه سبب النزول أو نحوه مما لا مدخل للرأى فيه ، ثم رأيت الحاكم نفسه صرح به فى علوم الحديث ، فقال : ومن الموقوفات تفسير الصحابة ، وأما من يقول : إن تفسير الصحابة مسند فإنما يقوله فيما فيه سبب النزول ، فقد

---

(١) المصدر السابق ص ٥٨ .

خصص هنا وعمم فى المستدرك ، فاعتمد الأول ، والله أعلم »[1] .

ومن ثم نجد البخارى يذكر فى صحيحه — من هذا القسم — كثيراً من أقوال الصحابة الموقوفة عليهم ، بل وأقوال التابعين قال ابن حجر : « وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ، ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف ، أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا ، إما بمجيئه من وجه آخر ، وإما بشهرته عمن قاله ، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب فى المسائل التى فيها الخلاف بين الأئمة »[2] .

القسم الثانى : ما كان للرأى فيه مجال ، وغالب ما ورد عن الصحابة من أقوال فى ذلك انما هو من قبيل الفهم والاستنباط لبعض الأحكام الفقهية من القرآن ، وأقوال الصحابة فى ذلك حجة عند الاجماع ، وليست بحجة عند الاختلاف ، وفى ذلك يقول الشيخ محمد أبو زهرة : « واجماع فقهاء الصحابة على رأى فهو يكون حجة ، وكذلك إذا لم يرد عنهم فى تفسير الآية التى تتعلق بالحلال والحرام إلا رأى واحد ، وإذا اختلفوا جاز للفقهاء المجتهدين أن يختاروا من آرائهم ، ولا يخرجوا عنها »[3] .

وعن هذين القسمين يحدثنا السيوطى — فيما نقله عن الزركشى — فيقول: « واعلم أن القرآن قسمان : قسم ورد تفسيره بالنقل ، وقسم لم يرد ، والأول إما أن يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو رءوس التابعين ،

---

(١) الاتقان جـ ٢ ص ١٧٩ .

(٢) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ١٦ .

(٣) المعجزة الكبرى القرآن ص ٥٩١ .

فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثانى — ينظر فى تفسير الصحابى ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك فى اعتماده ، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر قدم ابن عباس لأن النبى ﷺ بشره بذلك حيث قال : اللهم علمه التأويل ، وقد رجح الشافعى قول زيد فى الفرائض لحديث : أفرضكم زيد »[1] .

والقسم الثالث : ما ورد عن الصحابة فى التفسير مما يشبه الإسرائيليات ، وإذا ما ورد شىء من ذلك فإنه ينظر : هل تصح نسبته إلى الصحابة أم لا ، لأن معظم ما نسب إليهم لم يصح ، وإذا ما صح فسوف تجده قليلا جداً ، وسنبين — إن شاء الله تعالى — وجهة نظرهم فى نقل ذلك عن أهل الكتاب عند الحديث على الإسرائيليات بالتفصيل فى الفصول القادمة ، ويكفى هنا أن نذكر الكلمة التى قالها ابن عباس رضى الله عنه — منكراً على من يسترسل فى سؤال أهل الكتاب عن شىء مما فى كتبهم ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال : « يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شىء ، وكتابكم الذى أنزل الله على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله ، تقرءونه لم يشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم الكتاب ، فقالوا : هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلا ، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ، والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذى أنزل عليكم »[2] .

---

(١) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٣ .

(٢) أخرجه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى كتاب الشهادات باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها جـ ٣ ص ٢٣٧ .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة — رحمه الله — في هذا الصدد: «ومن الموضوعات التي أثر عن الصحابة أقوال فيها في تفسير القرآن وفهم معانيه آيات القصص في القرآن الكريم، وليس المروى عنهم في ذلك كثيراً، والصحيح النسبة إليهم رضي الله عنهم قدر ضئيل، وذلك لأنهم ما كانوا يعنون إلا بماله أثر على يتعلق بالحلال والحرام، وما له أثر في أعمالهم، وتنظيم جماعتهم، وإقامة الحق والعدل في الأرض، وكانوا يعتمدون في فهم القصص القرآني على السنة الصحيحة، وعلى تفسير القرآن نفسه لبعضه، وكانوا يكتفون بما جاء في القرآن والسنة، ولا يزيدون عليه لأنه هو الصحيح، ولا يحاولون أن يعرفوا ما عداه، ولكن لما دخل في الإسلام اليهود والنصارى، وبثوا في المسلمين ما عندهم من قصص وأساطير، وجد بين المسلمين من يعنى بالقصص غير مقتصر على القرآن الكريم، والسنة النبوية، وظهر ذلك في آخر عصر الخلفاء الراشدين، ولم ينظر الصحابة إلى ذلك نظرة راضية أو متغاضية، بل نظروا إليه نظرة غير متساهلة، لما قد يجر إليه من نشر أساطير ما أنزلها الله، وربما أوجدت غياما على معانيه»[1].

أقوال التابعين في التفسير:

ثم جاء عصر التابعين، وهم الجيل الذي تتلمذ على أصحاب الرسول ﷺ، وكان عصر التابعين يتميز بالفتن الدامية التي بدأت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويتميز كذلك بوجود الفرق الإسلامية التي نشأت — بكثرة — في العالم الإسلامي نتيجة لتلك الفتن.

وقد اشتهر بالتفسير من التابعين جماعة على رأسهم مجاهد بن جبر وسعيد

---

(١) المعجزة الكبرى القرآن ص ٥٩٢.

ابن جبير و عكرمة مولى ابن عباس وزيد بن أسلم ، قال ابن تيمية : « وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ، لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ، وأمثالهم ، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبد الله بن مسعود ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضا ابنه عبد الرحمن ، وعبد الله بن وهب »[(١)] .

وقد استمد التابعون أقوالهم في التفسير من مصادر خمسة : وهي القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأقوال الصحابة ، والأخذ عن الكتاب ، والاجتهاد في الرأي ، ويشرح الطوفي سليمان بن عبد القوي البغدادي — أحد علماء التفسير في القرن السابع الهجري — الأسباب التي جعلت التابعين يرجعون إلى مصادر لم تكن على عهد الرسول ولا صحابته ، فيقول : « وسبب ذلك أن ما أخذه بعض الصحابة عن النبي ﷺ من التفسير تناقلوه فيما بينهم على حسب الإمكان ، ولعل بعضهم مات ولم ينقل ما عنده منه ، لمبادرة الموت له ، ثم تفرق الصحابة — رضي الله عنهم — بعد موت النبي ﷺ في البلاد ، ونقلوا ما علموه من التفسير إلى تابعيهم ، وليس كل صحابي علم تفسير جميع القرآن ، بل بعضه ، إذ الجامعون القرآن على عهده ﷺ كانوا نفرا معدودين ، وشرذمة قليلين[(٢)] ، فألقى الصحابي ذلك البعض إلى تابعه ، ولعل ذلك

---

(١) معرفة في أصول التفسير ص ٦١ .

(٢) في هذا الكلام نظر لأن القرآن متواتر منذ نزوله إلى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة ، ومعنى كونه متواترا أنه نقله في كل عصر جماعة كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، ولعل صواب العبارة هكذا : « إذ الجامعون لتفسير القرآن » وبذلك يستقيم الكلام .

التابعي لم يجتمع بصحابي آخر يكمل له التفسير ، أو اجتمع بمن لا زيادة عنده على ما عنده عن الصحابي الذي أخذ عنه ، فاقتصر عليه ، وشرع يكمل تفسير القرآن باجتهاده ، استنباطا من اللغة تارة ، ومن السنة تارة أخرى ، ومن نظير الآية المطلوب تفسيرها من القرآن تارة ثالثة ، ومن مدارك أخرى رآها صالحة لأخذ التفسير منها ، كالتاريخ ، وأيام الأمم الخالية ، والقضايا الإسرائيلية ونحوها ، فاتسع الخرق ، وكثر الدخل في التفسير »[1] .

وتتميز أقوال التابعين في التفسير بما يأتي :

أولا : أن هذه الأقوال يكثر فيها الاختلاف ، بخلاف أقوال الصحابة التي تضيق فيها دائرة الاختلاف إلى حد كبير ، قال ابن تيمية : « ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جداً ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم ، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والإئتلاف والعلم والبيان فيه أكثر »[2] .

غير أنني أستطيع أن أقول : إن أقوال التابعين في التفسير وإن كانت مختلفة إلا أن معظم هذا الاختلاف يرجع إلى أنه اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد ، وفي ذلك يقول ابن تيمية — رحمه الله — : « فتذكر أقوالهم — يعني التابعين — في الآية ، فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافا ، فيحكيها أقوالا ، وليس كذلك ، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره ، ومنهم من ينص على الشيء بعينه ، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن فليتفطن اللبيب لذلك »[3] .

---

(١) الاكسير في علم التفسير ص ٦ .
(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٧ .
(٣) المصدر السابق ص ١٠٤ .

ثانياً : كذلك تتميز أقوال التابعين فى التفسير بأنها تسلل إليها الكثير من الأحاديث الموضوعة والأخبار الإسرائيلية ، ولهذا قال أحمد ابن حنبل : « ثلاث كتب لا أصل لها : المغازى والملاحم والتفسير » قال المحققون من أصحابه : مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك كثير [١] ، وقال أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي — رحمه الله — : « ولكن هل بقى التحفظ فى رواية الإسرائيليات على ما كان عليه فى عهد الصحابة ؟ لا ، فقد جاء عهد التابعين ، وفيه كثرت الروايات الإسرائيلية فى التفسير ، ويرجع ذلك إلى كثرة من دخل من أهل الكتاب فى الإسلام ، وميل نفوس القوم لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية أو نصرانية أو غيرها ، فظهرت فى هذا العهد جماعة من المفسرين أرادوا أن يسدوا هذه الثغرات القائمة فى التفسير — كما يظنون — بما هو موجود عند اليهود والنصارى فحشوا التفسير بكثير من القصص المتناقضة والروايات التى هى أقرب إلى الخرافة ، ومن هؤلاء مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ والذى نسبه أبو حاتم إلى أنه استقى علومه بالقرآن من اليهود والنصارى وجعلها موافقة لما فى كتبهم » [٢] .

ثالثاً : ومن مميزات التفسير المأثور عن التابعين كذلك أنه ظل محتفظا بطابع التلقى والرواية ، كما كان عليه الحال فى عهد الصحابة ، وجاء تدوين التفسير بعد ذلك فى عصر تابعى التابعين ، وفى ذلك يقول السيوطى — بعد أن ذكر أئمة التفسير من التابعين — : « فهؤلاء قدماء المفسرين ، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة ، ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال

---

(١) الاتقان جـ ٢ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن الكريم ص ٢٥ ، ٢٦ .

الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وشعبة بن الحجاج ويزيد بن هارون وعبد الرزاق » الخ [١] .

رابعاً : وأيضاً تتميز أقوال التابعين فى التفسير بأنها حملت نواة الخلاف المذهبي فى العقائد الدينية ، والأحكام الشرعية ، فظهرت — فى ثنايا هذه الأقوال — بعض تفسيرات مذهبية كانت نتيجة لظهور الفرق الإسلامية ، ونشأة الفقه الاجتهادى بين المسلمين .

ونتساءل هنا : ما قيمة المأثور عن التابعين فى عالم التفسير ، وللإجابة على ذلك نقول : نقل عن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه — فى الرجوع لقول التابعى — روايتان بالقبول والمنع ، ويبدو أن اختلاف الرواية عن الإمام أحمد — فى هذا المجال — إنما هو بالنسبة لنوع معين من أقوال التابعين ، وهو الذى يحمل آراءهم الخاصة فقط ، قال السيوطى — فيما نقله عن الزركشى — : « وفى الرجوع إلى قول التابعى روايتان عن أحمد ؛ واختار ابن عقيل المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه فقد حكوا فى كتبهم أقوالهم لأن غالبها تلقوها عن الصحابة ، وربما يحكى عنهم عبارات مختلفة الألفاظ ؛ فيظن من لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقق ، فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ؛ بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من الآية لكونه أظهر عنده ، أو أليق بحال السائل ، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده وثمرته ؛ والكل يئول إلى معنى واحد غالباً ، فإن لم يمكن الجمع فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم إن استويا فى الصحة عنه ، وإلا فالصحيح المقدم » [٢] .

---

(١) الاتقان جـ ٢ ص ١٩٠ (٢) الاتقان جـ ٢ ص ١٧٩ .

ويقول ابن تيمية — في هذا الصدد — كذلك : « قال شعبة بن الحجاج وغيره : أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة فى التفسير ؟ يعنى أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم ، وهذا صحيح ، أما إذا اجتمعوا على الشىء فلا يرتاب فى كونه حجة ، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ، ولا على من بعدهم ، ويرجع فى ذلك إلى لغة القرآن أو السنة ، أو عموم لغة العرب ، أو أقوال الصحابة فى ذلك »[1] .

ولا يفوتنى هنا أن أنقل رأى أستاذين جليلين فى هذا المجال .

الأول : هو الأستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي — رحمه الله — حيث يقول : « والذى تميل إليه النفس هو أن قول التابعى لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأى فيه ، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة ، فإن ارتبنا فيه بأن كان يأخذ عن أهل الكتاب فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه ، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره »[2] .

والآخر هو الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة — رحمه الله — حيث يقول : « إن ما ذكر على أنه أقوال للتابعين عن الصحابة فيما يتعلق بالأحكام الفقهية مقبول النقل ، ويعتبر نقلهم عن الصحابة حجة عند أكثر الفقهاء على ما قررنا فى اعتبار أقوال الصحابة حجة ، ولكن التابعين إذا قالوا فى الحلال والحرام مفسرين للقرآن برأيهم فإنه إذا استثنينا أحمد بن حنبل وبعض

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ١٠٥ .

(٢) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

المالكية فإن باقي الأئمة لا يعتبرون قولهم حجة ، إنما يكون ما أيده من دليل هو الحجة ، ويقول فيهم أبو حنيفة : إذا آل الأمر إلى الحسن وابراهيم فهم رجال ونحن رجال ، ولكن الكلام في القصص والكوايات وبعض ما يتعلق بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخله الإسرائيليات ، وكثرت في كتب التفسير وتجاوزت الحد ، وردد بعض التابعين كثيراً من الإسرائيليات ثم قال — بعد ذلك — : « ولقد توقف العلماء في قبول الإسرائيليات التي راجت حول التفسير »[1] .

(١) المعجزة الكبرى القرآن ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

قواعد اللغة وأسرارها

كمصدر أصيل من مصادر التفسير

القرآن الكريم وصفه الله تعالى بأنه (قرآن عربى) فقال عز من قائل : « إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون » [1] كما وصف الله القرآن بأنه نزل بلسان عربى مبين ، فقال — جل شأنه — : « وإنه لتنزيل رب العالمين . نزل به الروح الأمين . على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربى مبين » [2] ، وأيضاً وصف الله تعالى القرآن بأنه لسان عربى مبين أى نطق لسان عربى مبين فقال — عز وجل — : « ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذى يلحدون إليه أعجمى وهـذا لسان عربى مبين » [3] كذلك خاطب الله تعالى محمداً ﷺ بأنه يسر له القرآن بلسانه أى بلغته فقال — وهو أصدق القائلين — : « فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون » [4] .

وإذن فلا بد فى تفسير القرآن من الرجوع إلى اللغة العربية فى شعرها ونثرها ولا بد لمن يتصدى لتفسير هذا الكتاب أن يتقيد بما للغة العربية من قواعد وأسرار ، ونعنى بقواعد اللغة وأسرارها ما ذكره اللغويون من تحديد لمعنى المفردات ، وشرح للغات، وما قعده النحاة من قواعد فى الإعراب والتصريف ، وما استشفه البلاغيون فى كلام العرب من أسرار ونكات ، وما وضعه الأدباء والنقاد من معايير دقيقة ، استمدوها بحسهم الأدبى ، من

---

(١) يوسف — ٢ (٢) الشعراء — ١٩٢ — ١٩٥ .
(٣) النحل — ١٠٣
(٤) الدخان — ٥٨ .

أشعار العرب وخطبهم ورسائلهم ومحاوراتهم ، التى هى آية فى البلاغة والبيان وهكذا .

ومن ثم نجد الرسول الكريم صلوات الله عليه يرشد إلى أهمية اللغة العربية لدراسة القرآن الكريم فيقول : « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه »[١] والمراد بإعراب القرآن فى هذا الحديث — كما يقول السيوطى — هو معرفة معانى ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة — وهو ما يقابل اللحن — لأن القراءة مع فقده ليست قراءة ولا ثواب فيها ، ويقول ابن عطية — فى تعليقه على هذا الحديث — : « إعراب القرآن أصل فى الشريعة لأن بذلك تقوم معانيه التى هى الشرع »[٢] .

كما نجد ابن عباس رضى الله عنه ، وهو ترجمان القرآن ، يعتمد — فيما يعتمد عليه من أدوات التفسير — على لغة العرب وشعرها ، فقد روى عنه أنه قال : « إذا سألتمونى عن غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب »[٣] .

وروى عنه كذلك أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر ، قال أبو عبيد : يعنى كان يستشهد به على التفسير[٤] ، ولعل مسائل نافع ابن الأزرق التى تقدم بها إلى ابن عباس أكبر دليل على ذلك ، فبينما عبد الله ابن عباس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن ،

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف وأبو يعلى الموصلى والبيهقى فى الشعب من حديث أبى هريرة وسنده ضعيف — أنظر المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الاحياء من الاخبار ج ١ ص ٣٧٨

(٢) انظر منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم للمؤلف ص ١٤٨ .

(٣) الاتقان ج ١ ص ١١٩

(٤) الاتقان ج ١ ص ١٢٠

فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر ، قم بنا إلى هـذا الذى يجترىء على تفسير القرآن بما لا علم له به ، فقاما إليه فقالا : إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا ، وتأتينا بمصادقة من كلام العرب ، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، فقال ابن عباس : سـلانى عما بدا لـكما »(١) .

وأيضا يرى أحد أئمة التابعين فى التفسير وهو مجاهد بن جبر أن الجرأة على التفسير من غير معرفة بلغات العرب عمل لا يحل شرعا ، وأنه يتنافى مع قضية الإيمان بالله واليوم الآخر فيقول : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم فى كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب »(٢) .

كما يرى الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه أن الإنسان الذى يقتحم هذا الميدان من غير أن يكون عالـما بلغة العرب يجب أن يعاقب ، فيقول : « لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نـكالا »(٣) أى إلا أمرت بمعاقبته .

من أجل هذا كله نستطيع أن نقول : أن العربية لغة ونحوا وصرفا وبلاغة ونثراً وشعراً من أهم مصادر التفسير إن لم تـكن أهمها على الإطلاق ، ولذلك كان هـذا المصدر هو الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها المصادر جميعا ، فالرسول الـكريم ﷺ ما كان يفسر القرآن إلا بما يوافق العربية ، والصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان ما جاز لهم أن يفسروا كتاب الله تعالى إلا فى ضوء قواعد اللغة وأسرارها ، وأصحاب التفسير بالرأى لا يقبل كلامهم فى

---

(١) المصدر السابق (٢) البرهان جـ ١ ص ٢٩٢

(٣) المصدر السابق ، وفى رواية :(بلغات العرب) كما فى البرهان جـ٢ ص١٦٠ .

تفسير القرآن إلا إذا وافق العربية ولم يخالفها .

وقد ذكر الزركشى أن من أمهات مآخذ التفسير بالنسبة لدارس القرآن الكريم الأخذ بمطلق اللغة ، فإن القرآن نزل بلسان عربى مبين ، وقد ذكره جماعة ، ونص عليه أحمد بن حنبل فى مواضع ، لكن نقل الفضل ابن زياد عنه — وقد سئل عن القرآن — يمثل له الرجل ببيت من الشعر ، فقال : ما يعجبنى ، فقيل : ظاهره المنع ، ولهذا قال بعضهم : فى جواز تفسير القرآن بمطلق اللغة روايتان عن أحمد ، وقيل : الكراهة تحمل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ولا يوجد غالبا إلا فى الشعر ونحوه ، ويكون المتبادر خلافها [1] .

وأيضا يقول السيوطى — فى هذا الصدد — : « معرفة هذا الفن للمفسر ضرورية ، كما سيأتى فى شروط المفسر ، قال — فى البرهان — : ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة أسماء وأفعالا وحروفا ، فالحروف لقلتها تكلم النحاة عن معانيها ، فيؤخذ ذلك من كتبهم ، وأما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب علم اللغة » [2] .

وبعد هذا كله فلعل من نافلة القول أن نقول : إن إغفال اللغة العربية فى تفسير القرآن الكريم له آثار سيئة بعيدة المدى مثل الخطأ فى التأويل ، والإلحاد فى آيات التنزيل ، وتحريف الكلم عن مواضعه ، وحمل القرآن على معان غريبة ، وأفكار دخيلة ، لا تمت إلى القرآن بصلة ، ولا يمكن بحال أن تدل ألفاظه عليها ، وهل هناك أضل ممن يقتحم ميدان التفسير ، وهو ليس له بأهل ، ولا يعرف فى العربية شيئا ، فيتخبط فى الفهم ، ويضطرب فى

---

(١) البرهان ج ٢ ص ١٦٠ (٢) الاتقان ج ١ ص ١١٤ .

التأويل ، وعند ذلك يلتبس الحق بالباطل ، ويختلط الحابل بالنابل ، وتطل الفتنة برأسها ، فيعيش الناس فى ضلال مبين ، وتلك هى الطامة الكبرى نعوذ بالله منها .

بقيت هنا نقطة أخيرة ، وهى أن القرآن الكريم قد يستعان على تفسيره بالشعر ، باعتبار أن الشعر يمثل جانبا كبيراً من نصوص اللغة العربية ، ولقد سار على ذلك جميع المفسرين إلى يومنا هذا ، وأول من سار على هذه الطريقة هو ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فقد كان يستشهد على التفسير بالشعر وكان يقول : « إن الشعر ديوان العرب » كما سبق أن ذكرنا .

وإذن فليس على الصواب فى شىء أولئك الذين يقولون : إنه لا يجوز الاستشهاد على معانى القرآن بالشعر ، بدعوى أننا بذلك نجعل الشعر أصلا القرآن ، والشعر مذموم فى القرآن والحديث ، وقد أجاب أبو بكر بن الأنبارى على ذلك ، فقال — فيما نقله عنه السيوطى — : « قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر ، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين ذلك ، وقالوا : إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلا للقرآن — قالوا : وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن ، وهو مذموم فى القرآن والحديث — قال : وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلا للقرآن ، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر ، لأن الله تعالى قال : « إنا جعلناه قرآناً عربيا [١] » وقال : « بلسان عربى مبين [٢] » وقال ابن عباس : الشعر ديوان العرب ، فإذا خفى علينا الحرف

---

(١) الزخرف — ٣

(٢) الشعراء — ١٩٥ .

من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه »[١] .

وأيضا يقول الأستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي — فى هذا المجال — :
« وقد استمرت هذه الطريقة — يعنى طريقة الرجوع إلى الشعر والاستعانة به على فهم غريب القرآن — إلى عهد التابعين ومن يليهم ، إلى أن حدثت خصومة بين متورعى الفقهاء وأهل اللغة ، فأنكروا عليهم هذه الطريقة ، وقالوا : إن فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلا للقرآن ، وقالوا : كيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن ، وهو مذموم فى القرآن والحديث ، والحق أن هذه الخصومة التى جدت فى الأجيال المتأخرة لم تقم على أساس ، فالأمر ليس كما زعمه أصحاب هذا الرأى ، من جعل الشعر أصلا للقرآن ، بل هو فى الواقع بيان للحرف الغريب من القرآن بالشعر ، لأن الله تعالى يقول : « إنا جعلناه قرآنا عربيا » وقال : « بلسان عربى مبين » وهذا لم يتحرج المفسرون إلى يومنا هذا من الرجوع إلى الشعر الجاهلى للاستشهاد به على المعنى الذى يذهبون إليه فى فهم كلام الله تعالى »[٢] .

وأرى أن الاستشهاد على معانى القرآن بالشعر أمر لا غبار عليه ، ولا يصح أن يكون موضع خلاف وجدال بين علماء الإسلام ، ولعل التحرج من ذلك إنما نشأ من تنزيه القرآن عن الشعر فى قوله تعالى : « وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون »[٣] ، ولكن فرق بين تنزيه القرآن عن الشعر وتفسير القرآن بالشعر والله أعلم .

---

(١) الاتقان جـ ١ ص ١١٩ .
(٢) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٧٦ ، ٧٧ .
(٣) الحاقة — ٤١ .

الرأى والاجتهاد كمصدر أصيل من مصادر التفسير

الرأى مصدر هام من مصادر التفسير ، لأن المأثور فى التفسير عن الرسول ﷺ ، وعن الصحابة والتابعين لم يصح منه قدر كبير ، وأن الصحيح منه لا يشمل القرآن كله ، وما أكثر المأثور الذى يوصف بأنه ضعيف أو موضوع أو منكر أو واه أو مستمد من بنى إسرائيل .

ومن هنا لجأ المفسرون(١) — منذ عصر مبكر ، ربما يكون قبل العصر الذى وصل الينا منه أعظم عمل فى التفسير ، وهو تفسير ابن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ — لجأوا الى الاعتماد على الرأى فى تفسير القرآن الكريم ، إلا أن الرأى فى التفسير كان — فى بادىء الأمر — يدور فى فلك المأثور ، كتوجيه بعض الروايات ، أو ترجيح رواية على أخرى ، أو رد رواية ضعيفة ، أو شرح الآية الكريمة فى ضوء المأثور ، أو الاستشهاد على معانى القرآن بالشعر القديم على طريقة ابن عباس رضى الله عنهما ، أو استنباط حكم على سبيل الاجتهاد الفقهى الذى نشأ فى عصر الصحابة والتابعين وما يلى ذلك .

ثم اتسع مجال الرأى والاجتهاد فى تفسير القرآن الكريم شيئاً فشيئاً عبر العصور المتتالية ، وأخذ يتحرر بعيداً — الى حد ما — عن دائرة المأثور ، وبخاصة بعد أن ظهرت الفرق الإسلامية من خوارج وشيعة ومرجئة ومعتزلة وغيرها ، وأصبحت كل فرقة منها تمثل قطاعا فكريا وسياسيا من قطاعات

---

(١) نعنى بالمفسرين هنا : المفسرين الذين قاموا بتدوين التفسير والتأليف فيه ، وليس من السهل معرفة أول من دون تفسير القرآن كله من علماء المسلمين ، لأن تفاسير العصور الأولى للإسلام تكاد تكون مفقودة الآن .

الأمة الإسلامية آنذاك ، فنجد هؤلاء جميعا كانوا كثيراً ما يلجأون — في نصرة مذاهبهم وتأييد آرائهم — الى القرآن الكريم ، وكانت كل فرقة تحاول أن تفسر القرآن الكريم بما يتمشى مع مذهبها وآرائها ، ولهذا كان هذا التفسير المذهبي يعتمد في المقام الأول على الرأى والاجتهاد في فهم القرآن الكريم .

موقف العلماء من قضية الرأى في تفسير القرآن الكريم :

العلماء — في هذه القضية — فريقان : فريق يقول : إن تفسير القرآن بالرأى ممنوع ولا يجوز ، وأن القرآن يجب أن يفسر بالمأثور فقط ، وفريق يقول : إن تفسير القرآن بالرأى جائز ، ولا يقل أهمية عن التفسير بالمأثور ، ولكل من الفريقين أدلة سنبينها فيما يلى ، ثم نحدد موقفنا من هذا الخلاف ، فنقول — والله المستعان — :

أدلة المانعين للتفسير بالرأى :

الذين يمنعون تفسير القرآن بالرأى لهم أدلة نوجزها فيما يلى :

أولا : يستدلون على ذلك بدليل عقلى مستمد من القرآن الكريم ، فيقولون : إن التفسير بالرأى قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم حرام ومنهى عنه ، فالتفسير بالرأى حرام ومنهى عنه ، ويقولون — في مقام الاستدلال على صحة المقدمة الصغرى — إن التفسير بالرأى إنما هو من قبيل القول بالظن ، والقول بالظن قول على الله بغير علم ، كما يستدلون على صحة المقدمة الكبرى — وهى أن القول على الله بغير علم حرام ومنهى عنه — بقول الله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم »[١] ، وبقوله تعالى : « وأن

---

(١) سورة الاسراء آية : ٣٦ .

تقولوا على الله ما لا تعلمون » فهذا معطوف على ما قبله من المحرمات فى قوله تعالى : « قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن » الآية [١] .

ثانياً : وأيضا يستدلون على منع التفسير بالرأى بقوله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » [٢] ، ووجه استدلالهم بهذه الآية أن الله أسند البيان إلى الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة ، فعلم أنه ليس لغيره بيان .

ثالثاً : كذلك يستدلون على عدم جواز التفسير بالرأى بالحديث النبوى ، ويذكرون — فى هذا المجال — حديثين يحذران من التفسير بالرأى ، أولهما : ما رواه الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « اتقوا الحديث عنى إلا ما علمتم ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » ، قال الترمذى : حديث حسن [٣] .

والحديث الآخر هو ما رواه الترمذى وأبو داود عن جندب أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » [٤] .

رابعا : كذلك يستدلون على تحريم التفسير بالرأى ببعض الآثار التى وردت عن السلف فى التخرج من التفسير بالرأى ، والتحذير منه ، فمن ذلك ما روى

(١) سورة الأعراف آية : ٣٣ .
(٢) سورة النحل آية : ٤٤ .
(٣) سنن الترمذى فى أبواب التفسير ج ٢ ص ١٥٧ .
(٤) المصدر السابق .

عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، أنه قال : « أى أرض تقلنى ، وأى سماء تظلنى ، إذا قلت فى كتاب الله ما لم أعلم » وما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قرأ على المنبر « وفاكهة وأبا »[1] فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأبّ ، ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا لهو التكلف يا عمر .

ومن ذلك ما روى عن سعيد بن المسيب فقد قال عنه يزيد بن أبى يزيد : « كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام ، وكان أعلم الناس ، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع » ، وعن محمد بن سيرين قال : « سألت عبيدة السلمانى عن آية من القرآن ، فقال : « ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل القرآن ، فاتق الله وعليك بالسداد » ، وعن ابراهيم النخعى قال : « كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه » وعن مسروق قال : « اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله » إلى غير ذلك[2] .

فهذه الآثار كلها تفيد أن السلف كانوا يعظمون تفسير القرآن الكريم ، ويتحرجون من القول فيه بآرائهم .

أدلة المجيزين للتفسير بالرأى :

أما أدلة المجيزين للتفسير بالرأى فبيانها كما يلى :

أولا : استدلوا بآيات كثيرة تحث على التذكر والتدبر فى آيات القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله تعالى : « ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون »[3] وقوله تعالى : « فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون »[4] وقوله تعالى :

(١) سورة عبس آية : ٣١ .

(٢) أنظر هذه الآثار كلها فى مقدمة فى أصول التفسير ص ١٠٨ وما بعدها .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٢١ . (٤) سورة الدخان آية : ٥٨ .

« كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب »[١]
وقوله تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها »[٢].

وإذا كان الناس مطالبين بالتذكر فى القرآن ، والتدبر فى آياته ، فلا يمكن أن يتيسير لهم ذلك إلا بعد فهم آياته ، والوقوف على معانيه ، ولم يؤثر عن الرسول ﷺ ولاصحابته — كما أسلفنا — تفسير صحيح كامل للقرآن الكريم ، فكيف يتذكر الناس ويتدبروا فى القرآن إلا إذا أعملوا عقولهم فى تفسيره ، واجتهدوا بآرائهم فى فهمه ، وبخاصة فى تلك الآيات التى لم يؤثر عن الرسول صلوات الله عليه ولاصحابته تفسير صحيح لها .

ثانيا : كذلك استدلوا — على جواز التفسير بالرأى — بما ورد عن الصحابة والتابعين من أقوال مختلفة ومتضاربة فى تفسير الآية الواحدة من القرآن الكريم ووجه استدلالهم هو أن هذه الأقوال لا يمكن بحال أن تكون صادرة عن الرسول ﷺ ومنقولة عنه ، وإذن فمن البديهى أن تكون هذه الأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين نتيجة لتوجيه آرائهم ، وإعمال عقولهم ، واجتهاداتهم الخاصة فى التفسير ، وما كان لهم أن يفعلوا ذلك إلا إذا كانوا يعلمون أن تفسير القرآن بالرأى جائز شرعا ، بل وأمر مطلوب فى الدين .

ثالثا : وأيضا استدلوا — على قولهم — بما ورد عن الرسول ﷺ من دعائه لابن عباس رضى الله عنهما بقوله : « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل »[٣]. وقالوا : إن هذا التأويل لا يمكن أن يكون مقصورا على السماع من الرسول

---

(١) سورة ص آية : ٢٩ .
(٢) سورة محمد آية : ٢٤ .
(٣) سبق تخريج هذا الحديث .

صلى الله عليه وسلم ، وإلا لم تكن هناك فائدة من تخصيص ابن عباس بهذا الدعاء ، وإذن فالتأويل الذى دعا الرسول عليه الصلاة والسلام لابن عباس بأن يعلمه الله إياه لابد أن يكون أساسه الرأى السديد والاجتهاد الصائب فى فهم القرآن الكريم ، وهل هناك أدل على جواز التفسير بالرأى من هذا ؟

رابعا : كذلك استدلوا ــ على جواز التفسير بالرأى ــ ببعض الآثار التى وردت عن السلف فى جواز ذلك والعمل به ، فقد روى عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه أنه سئل: هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء ؟ فقال : « ماعندنا غير مافى هذه الصحيفة ، أو فهم يؤتاه الرجل فى كتابه[1] » ، ولما سئل عبد الله بن مسعود عن المرأة التى تزوجت ولم يفرض لها زوجها صداقا ومات قبل أن يدخل بها قال : « أقول فيها برأيى ، لها مهر مثلها ، لاوكس ولاشطط ، فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان »[2] إلى غير ذلك من الآثار التى تدل على جواز التفسير بالرأى .

موقفنا من هذا الخلاف :

أولا : يبدو أن هذا الخلاف خلاف لفظى لاحقيقى ، على الرغم من تردده كثيرا فى كتب التفسير وعلوم القرآن والدراسات القرآنية ، لأن الفريقين يمكن أن يلتقيا معا عند نقطة واحدة .

فهؤلاء العلماء الذين منعوا التفسير بالرأى إنما قالوا ذلك تحت تأثير ظروف معينة ، وهى أنهم وجدوا الفرق الكثيرة ، والطوائف المتعددة كلها

(١) تفسير الآلوسى جـ ١ ص ٦ .
(٢) نشأة الفقه الاجتهادى وأطواره ص ٤٠ .

تلجأ الى القرآن الكريم ، فتريد كل فرقة أو طائفة أن تفسر القرآن لحسابها فقط ، وفى ضوء معتقداتها الخاصة ـ صحيحة كانت أو فاسدة، من غير أن يكون هناك ـ فى تفسير القرآن الكريم ـ ضوابط يلتزمون بها ، أو معايير يقفون عندها ، وهنا نادى هؤلاء العلماء ـ بأعلى صوتهم ـ أن ارجعوا إلى المأثور عن الرسول ﷺ وصحابته فى تفسير القرآن الكريم ، فإن فيه الهداية كل الهداية ، وإياكم من إعمال عقولهم فى تفسير القرآن ، فإن إعمال العقول — فى هذا المجال — أدى بكم إلى الضلال ، قال أحد الباحثين :

« الظاهر أن التفسير بالرأى بدأ بين الأمة الإسلامية فى أواخر عصر الصحابة ، وأوائل عهد التابعين ، منذ ظهرت الفتن والاضطرابات الداخلية ، فكان المتظاهرون على عثمان — رضى الله عنه — يتمسكون على صحة أعمالهم بظواهر بعض الآيات ، ثم شاع هذا الأمر منذ شرعت النقلة والمترجمون فى نقل علوم الأوائل من اليونانية والسريانية والبهلوية إلى العربية ، فلما تسربت أقوال ذوى النحل إلى أوساط العلماء والحلقات المدرسية أخذ المتكلمون وأصحاب الجدل فى التصدى لهم ، ورد آرائهم ، واضطهاد أقاويلهم ، فلما لم يجدوا من السنة ما يؤيد آراءهم لجأوا إلى تفسير الآيات القرآنية بما يتفق مع آرائهم ، إرغاما للخصم ، وانتصاراً للمذهب .

وأما نماذج هذه الأقاويل فتقدمه لنا رسائل (إخوان الصفا) وكتب المعتزلة ، إلا أنه نشأت إلى جانب هؤلاء عدة طوائف أخرى ، يتظاهرون بالإسلام ، يخفون به ما انطوت عليه صدورهم من ضغن وحقد مكتوم ، كالمانوية وبعض فرق (الباطنية) . فكان أن أخذ أصحاب الحديث من ذلك الوقت ينكرون على من يجوز تفسير القرآن بالرأى — رأيه أشد

الإنـكار »[١] .

أما هؤلاء العلماء الذين يجيزون التفسير بالرأى فلا أظن أنهم يجيزون ذلك لكل من هب ودب ، بل يضعون — فى اعتبارهم — عندما يجيزون ذلك شروطا معينة لا بد من توافرها فيمن يتصدى لتفسير الكتاب العزيز ، مثل أن يكون عالما باللغة وأصول الفقه وأصول الدين ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، وأحاديث النبي ﷺ وما إلى ذلك ، ومن ثم أستطيع أن أقول : إنه يمكن أن يلتقى الفريقان معا عند نقطة واحدة ، وهو جواز تفسير القرآن بالرأى إذا كان موافقا للدين واللغة ، وعدم جوازه إذا كان مخالفا الدين أو اللغة .

ثانيا : إن أدلة الجواز أقوى من أدلة المنع ، لأن أدلة المنع يمكن أن يردّ عليها بخلاف أدلة الجواز ، وإليك هذه الردود :

١ — بالنسبة للدليل العقلى على تحريم التفسير بالرأى — أجاب العلماء عنه ، فقالوا : نمنع المقدمة الصغرى لأن الظن نوع من العلم ، إذ هو إدراك الطرف الراجح ، وعلى فرض تسليم الصغرى فإنا نمنع الكبرى ، لأن الظن منهى عنه إذا أمكن الوصول إلى العلم اليقينى القطعى ، بأن يوجد نص قاطع من نصوص الشرع ، أو دليل عقلى موصل لذلك ، أما إذا لم يوجد شىء من ذلك فالظن كاف هنا ، لاستناده إلى دليل قطعى من الله سبحانه وتعالى على صحة العمل به إذ ذاك ، كقوله تعالى : « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها »[٢] .

---

(١) أنظر بحث (التفسير بالرأى) للدكتور سيد جعفر شهيدى ص ٥١ فى كتاب (بحوث قرآنية) الذى أصدره مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر عن المؤتمر السادس للمجمع عام ١٩٧١م .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « جعل الله للمصيب أجرين ، وللمخطىء واحداً »[1] .

٢ — أما بالنسبة للدليل الثانى — وهو قول الله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » فقد أجاب العلماء عنه فقالوا : نعم إن النبي ﷺ مأمور بالبيان ، ولكنه مات ولم يبين كل شيء ، فما ورد بيانه عنه صلى الله عليه وسلم ففيه الكفاية عن فكرة من بعده ، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، فيستدلون بما ورد بيانه على ما لم يرد ، والله تعالى يقول فى آخر الآية: « ولعلهم يتفكرون »[2] .

٣ — وأما بالنسبة للحديث الأول الذى رواه ابن عباس — وهو قول الرسول ﷺ : « من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » فقد فسره العلماء تفسيرين :

أحدهما : من قال فى مشكل القرآن بما لا يعرف من مذاهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله .

والتفسير الآخر — وهو أثبت القولين وأصحهما معنى — : من قال فى القرآن قولا يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار[3] .

٤ — أما الحديث الذى رواه جندب — وهو قول الرسول ﷺ : من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » — فقد أجاب عنه العلماء بأحد جوابين — الأول : أن هذا الحديث لم تثبت صحته ، لأن من رواته سهيل

---

(١) أنظر التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٢٥٧ .
(٢) أنظر المصدر السابق .
(٣) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٢ .

ابن أبي حزم ، وهو متكلم فيه ، قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى ، وكذا قال البخارى والنسائى ، وضعفه ابن معين ، وقال فيه الإمام أحمد : روى أحاديث منكرة ، والترمذي نفسه يقول — بعد روايته لهذا الحديث — : وقد تكلم بعض أهل الحديث فى سهيل بن أبى حزم[1] .

والجواب الآخر : أن الحديث — إن صح — فالرأى معنى به الهوى ، فمن قال فى القرآن قولا يوافق هواه ، لم يأخذه عن أئمة السلف فأصاب فقد أخطأ ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله ، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه[2] ، ومن ثم قال البيهقى — فى هذا الحديث — : « إن صح أراد — والله أعلم — الرأى الذى يغلب من غير دليل قام عليه ، وأما الذى يشده برهان فالقول به جائز ، وقال فى المدخل : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد به — والله أعلم — فقد أخطأ الطريق ، فسبيله أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخة ومنسوخة وسبب نزوله ، وما يحتاج فيه إلى بيانه — إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من السنن ما يكون بيانا لكتاب الله تعالى »[3] .

ويعجبنى هنا ما قاله ابن عطية — فى شرح هذا الحديث — فقد قال : « ومعنى هـــذا أن يسأل الرجل عن معنى فى كتاب الله فيتسور عليه برأيه ، دون نظر فيما قال العلماء ، أو اقتضته قوانين العلوم ، كالنحو والأصول ، وليس يدخل فى هـذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته ، والنحاة نحوه ، والفقهاء معانيه ، ويقول كل واحد باجتهاده المبنى على قوانين علم ونظر ، فإن

(١) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٢ .
(٣) الاتقان جـ ٢ ص ١٧٩ .

هذا القائل على هذه الصفة ليس قائلا بمجرد رأيه »[١] ، قال القرطبي ـ معلقا من كلام ابن عطية هذا — « هذا صحيح ، وهو الذى اختاره غير واحد من العلماء ، فإن من قال فيه بما سنح فى وهمه ، وخطر على باله ، من غير استدلال عليه بالأصول فهو مخطىء ، وأن من استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفق على معناها فهو ممدوح »[٢] .

● — أما الآثار التى وردت عن السلف فى التحرج من التفسير فقد أجاب عنها ابن تيمية — رحمه الله — فقال : « هذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام فى التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال فى التفسير ، ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه ، وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد ، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به ، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه ، لقوله تعالى : « لتبيننه للناس ولا تكتمونه »[٣] ، ولما جاء فى الحديث المروى من طرق : « من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار »[٤] .

وأيضا قال أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي — فى هذا الصدد — : « وقد أجاب المجيزون عن هذه الآثار بأن إحجام من أحجم من السلف عن التفسير بالرأى إنما كان منهم ورعا واحتياطا لأنفسهم مخافة ألا يبلغوا

---

(١) مقدمتان فى علوم القرآن ص ٢٦٣ .

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٣ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٨٧ .

(٤) مقدمة فى أصول التفسير ص ١١٤ ، ١١٥ ، والحديث الأخير أخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط من رواية عبدالله بن عمرو ـ ورجاله موثوقون .

ما كلفوا به ، من إصابة الحق فى القول ، وكانوا يرون أن التفسير شهادة على الله بأنه عنى باللفظ كذا وكذا ، فأمسكوا عنه خشية أن لا يوافقوا مراد الله عز وجل ، وكان منهم من يخشى أن يفسر القرآن برأيه فيجعل فى التفسير إماما يبنى على مذهبه ، ويقتفى طريقه ، فربما جاء أحد المتأخرين ، وفسر القرآن برأيه ، فوقع فى الخطأ ، ويقول : إمامى فى التفسير بالرأى فلان من السلف ، ويمكن أن يقال أيضا : إن إحجامهم كان مقيداً بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه .

وأما إذا عرفوا وجه الصواب فكانوا لا يتحرجون من إبداء ما يظهر لهم ، ولو بطريق الظن ، فهذا أبو بكر رضى الله عنه يقول : وقد سئل عن الكلالة — « أقول فيها برأيى ، فإن كان صوابا فمن الله ، وإن كان غير ذلك فمنى ومن الشيطان ، الكلالة كذا وكذا » .

ويمكن أن يقال أيضا : إنما أحجم من أحجم لأنه كان لا يتعين الإجابة ، لوجود من يقوم عنه فى تفسير القرآن ، وإجابة السائل ، وإلا لكانوا كاتمين للعلم ، وقد أمرهم الله ببيانه للناس »[1] .

ثالثاً : أن القرآن يحتمل وجوها كثيرة من التأويل ولا يمكن معرفة هذه الوجوه إلا بالاجتهاد والاستنباط ، وفى ذلك يقول الرسول ﷺ : « لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة »[2] .

كما يقول — عليه الصلاة والسلام — : « القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه

---

(١) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٢٦١ .

(٢) أخرجه ابن سعد وغيره عن أبى الدرداء موقوفا — أنظر الإتقان جـ ١ ص ١٤١ .

على أحسن وجوهه »[1] قال الإمام السيوطى — فى شرح هذا الحديث: « فقوله: (ذلول) يحتمل معنيين، أحدهما: أنه مطيع لحامليه تنطق به ألسنتهم، والثانى: أنه موضح لمعانيه حتى لا يقصر عنه أفهام المجتهدين، وقوله: (ذو وجوه) يحتمل معنيين، أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوها من التأويل، والثانى: قد جمع وجوها من الأوامر والنواهى، والترغيب والترهيب، والتحليل والتحريم، وقوله: (فاحملوه على أحسن وجوهه) يحتمل معنيين، أحدهما: الحمل على أحسن معانيه، والثانى: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام، وفيه — أى فى الحديث — دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد فى كتاب الله تعالى »[2].

ومن أجل أن القرآن الكريم ذو وجوه كثيرة من التأويل طلب أمير المؤمنين على بن أبى طالب — كرم الله وجهه — إلى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما — حين أرسله إلى الخوارج — أن لا يقيم الحجة عليهم من القرآن، وإنما يخاصمهم بالسنة، فقد أخرج ابن سعد — من طريق عكرمة عن ابن عباس —: « أن على بن أبى طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: اذهب إليهم فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن، فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة »[3] كما أخرج ابن سعد — من وجه آخر —: أن ابن عباس قال له: يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم، فى بيوتنا نزل، قال:

---

(١) أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس — أنظر الاتقان جـ ٢ ص ١٨٠.

(٢) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٠.

(٣) الاتقان جـ ١ ص ١٤٢.

صدقت ، ولكن القرآن حمال ذو وجوه ، تقول ويقولون ، ولكن خاصمهم بالسنن ، فإنهم لم يجدوا عنها محيصا ، فخرج اليوم فخاصمهم بالسنن ، فلم تبق بأيديهم حجة »[١] .

رابعا : من هذا كله نصل — في بحثنا هذا — إلى حقيقة هامة ، وهي أن التفسير بالرأي قسمان : قسم يتفق مع أدلة الشرع ، وقوانين العربية ، وهذا القسم جائز وممدوح ، ولا يسوغ لمسلم أن يرده ؛ وقسم لا يتفق مع أدلة الشرع ، أو قوانين العربية ، وهذا القسم حرام ومذموم ، ولا يجوز لمسلم أن يقبله .

وهذا الرأي الذي انتهينا إليه هو — في الحقيقة — رأي المحققين من العلماء قديما وحديثا[٢] ، ويهمني هنا أن أوضح رأي ابن تيمية في هذا المجال ، فأقول :

إن ابن تيمية يرى ما نراه من أن تفسير القرآن بمجرد الرأي حرام[٣] كما يفهم من الحديث الشريف ، ويرى كذلك أن العلم هو الأساس في جواز التفسير بالرأي وأن عدم العلم هو الأساس في تحريم التفسير بالرأي ، فيقول : « ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به »[٤] كما يقول : « فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ، ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) أنظر احياء علوم الدين ج ١ ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ وتفسير القرطبي ج ١ ص ٣٣ والتفسير والمفسرون ج ١ ص ٢٦٤ .

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٥ .

(٤) مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٨ .

وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد ، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به ، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه »[1] .

ومن ذلك يتبين لنا أن قول ابن تيمية « فأما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام » لا يصح أن يفهم على إطلاقه ، وذلك لأمرين ، الأول : أن كلمة (مجرد الرأى) معناها : الرأى المحض الذى لا يشهده برهان ، ولا يقوم به دليل ، أما الرأى الذى يشهده البرهان ، ويقوم به الدليل فلا خلاف فى جوازه ، والأمر الآخر : أن ابن تيمية ذكر بعد ذلك بقليل فى مقدمته أن من تكلم بما يعلم من تفسير القرآن لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ومعنى ذلك أن التفسير بالرأى — فى هذه الحالة — جائز عنده وليس بحرام .

ومن ثم فلا نوافق الأستاذ الشيخ أبا زهرة فى حمله كلام ابن تيمية على إطلاقه حيث يقول — رحمه الله —: « والتفسير بالرأى — على هذا النحو — تضاربت فيه أقوال العلماء ، فبعضهم توقف ومنع أن يفسر القرآن بالرأى ، بل لا بد لبيانه من علم السنة ، ومنه علم الصحابة وما يجتمع عليه التابعون ، وقد ناصر ذلك الرأى ، وشدد فى التمسك به شيخ الإسلام ابن تيمية ، فهو يقول : تفسير القرآن بالرأى حرام »[2] ، ثم يقول : « ونحن لا نرى فيما ساقه ابن تيمية — جزاه الله تعالى عن الإسلام خيراً — ما يدل على المنع ، ولكن يدل على وجوب الاحتياط فى فهم القرآن ، وأن يكون بين يديه من دلائل العلم وبيناته ما يجعله يقول عن بينة ، ولا ينطبق عليه النهى فى قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم »[3] ، كما يقول أيضا إن ابن تيمية قد

---

(١) المصدر السابق ص ١١٤ :

(٢) المعجزة الكبرى القرآن ص ٥٩٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٩٨ ، والآية الأخيرة هى رقم ٣٦ من سورة الاسراء .

هذا التفسير بالرأي منهجاً مهجوراً أو يجب أن يهجر[1] .

أقول : إنى لا أوافق شـيخنا أبا زهرة فيما قاله هنا فى شرح مذهب ابن تيمية بالنسبة للتفسير بالرأى فإن مذهبه واضح كما شرحناه آنفاً ، ولعلك أدركت معى الآن أن الذى أوقع شيخنا فى هذا الفهم الخاطىء لمذهب ابن تيمية فى هذا المجال هو أنه أسقط من كلام شيخ الإسلام كلمة (بمجرد) ففهم ما فهم ، وقال ما قال ، وسبحان من تفرد بالكمال .

أسباب الخطأ فى تفسير القرآن بالرأى:

ثمة أسباب كثيرة للخطأ فى تفسير القرآن بالرأى ، وقد أوجزها ابن تيمية — رحمه الله — فقال : « هذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان ، فإن التفاسير التى يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شىء من هاتين الجهتين ، مثل تفسير عبد الرزاق ووكيع ، وعبد بن حميد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم ، ومثل تفسير الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وبقى بن مخلد ، وأبى بكر ابن المنذر ، وسفيان بن عيينة ، وسنيد ، وابن جرير ، وابن أبى حاتم ، وأبى سعيد الأشج ، وأبى عبـد الله بن ماجة ، وابن مردويه ، أحدهما (أى الوجهين) : قوم اعتقدوا معانى ، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها ، والثانى : قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به ، فالأولون راعوا المعنى الذى رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان ، والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز

---

(١) المصدر السابق .

أن يريد به عندهم العربى من غير نظر إلى ما يصلح المتكلم وسياق الكلام »(١) .

كذلك نجد القرطبي — فى مقدمة تفسيره — يذكر كلاما قريبا من هذا الكلام الذى ذكره ابن تيمية ، فيقول القرطبي — فى بيان ما ورد من النهى عن تفسير القرآن بالرأى — : « وإنما النهى يحمل على أحد وجهين : أحدهما — أن يكون له فى الشىء رأى ، وإليه ميل من طبعه وهواه ، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ، ليحتج على تصحيح غرضه ، ولو لم يكن له ذلك الرأى والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى ، وهذا النوع يكون تارة مع العلم كالذى يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته ، وهو يعلم أن ليس المراد بالآية ذلك .

ولكن مقصوده أن يلبس على خصمه ؛ وتارة يكون مع الجهل ، وذلك إذا كانت الآية محتملة ، فيميل فهمه إلى الوجه الذى يوافق غرضه ، ويرجح ذلك الجانب برأيه وهواه ، فيكون قد فسر برأيه ، أى رأيه حمله على ذلك التفسير ، ولولا رأيه لما كان يترجح عنده ذلك الوجه ، وتارة يكون له غرض صحيح ، فيطلب له دليلا من القرآن ، ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به ، كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسى فيقول : قال الله تعالى : « اذهب إلى فرعون إنه طغى(٢) » ويشير إلى قلبه ، ويومىء إلى أنه المراد بفرعون ، وهذا الجلس قد يستعمله بعض الوعاظ فى المقاصد الصحيحة ، تحسيناً للكلام ، وترغيباً للمستمع ، وهو ممنوع ، لأنه قياس فى اللغة ، وذلك غير جائز ، وقد تستعمله الباطنية فى المقاصد الفاسدة ، لتغرير الناس ، ودعوتهم إلى مذاهبهم

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ٧٩ — ٨١ .
(٢) سورة طه — آية : ٢٤ .

الباطلة ، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعا أنها غير مرادة ، فهذه الفنون أحد وجهى المنع من التفسير بالرأى ، الوجه الثانى : أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن ، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة[(١)] ، وما فيه من الاختصار ، والحذف والإضمار ، والتقديم والتأخير ، فمن لم يحكم ظاهر التفسير ، وبادر إلى استنباط المعانى بمجرد فهم العربية كثر غلطه ، ودخل فى زمرة من فسر القرآن بالرأى ، والنقل والسماع لا بد له منه فى ظاهر التفسير أولا ، ليتقى به مواضع الخطأ ، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط ، والغرائب التى لا تفهم إلا بالسماع كثيرة ، ولا مطمع فى الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر ، ألا ترى أن قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها »[(٢)] ، معناه : آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مبصرة ، ولا يدرى بماذا ظلموا ، وأنهم ظلموا أنفسهم وغيرهم ، فهذا من الحذف والإضمار ، وأمثال هذا فى القرآن كثير ، وما عدا هذين الوجهين فلا يتطرق النهى إليه والله أعلم »[(٣)] .

وهذا الكلام الذى توارد عليه كل من الإمامين الجليلين : ابن تيمية والقرطبي ، وهما من علماء القرن السابع الهجرى — هذا الكلام يحتاج — فى نظرى — لشىء من التفصيل والبيان ، فأقول — والله المستعان — :

---

(١) هكذا جاءت فى تفسير القرطبي ، ولعل الصواب : (والمشكلة) .
(٢) سورة الاسراء آية : ٥٩ .
(٣) تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٣ ، ٣٤ .

إن أسباب الخطأ في تفسير القرآن بالرأي تكمن في أمور ثلاثة :

الأمر الأول : أن يعتقد المفسر معنى من المعاني ، ثم يريد حمل ألفاظ القرآن عليه ، وألفاظ القرآن لا تدل عليه من قريب أو بعيد ، وقد يكون هذا المعنى الذي يعتقده المفسر في نفسه صحيحا ، وحينئذ يكون الخطأ في الدليل لا في المدلول ، ولذلك صورتان ، كلتاهما خطأ في تفسير القرآن :

الصورة الأولى — وهي أسوأهما — : أن ينفي المفسر المعنى الظاهر للآية ولا يجيز في تفسيرها سوى المعنى الذي يعتقده ، مع أن الآية لا تدل عليه كما ذكرنا ، ومثال ذلك ما فسر به سهل التستري قوله تعالى : « ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين »[1] حيث يقول : « لم يرد الله معنى الأكل في الحقيقة ، وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره »[2]، قال أستاذنا الدكتور الذهبي : « وهذه الصورة تنطبق على تفاسير بعض المتصوفة الذين يفسرون القرآن بمعان إشارية صحيحة في حد ذاتها ، ومع ذلك فإنهم يقولون : إن المعاني الظاهرة غير مرادة ، وتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية »[3] .

والصورة الأخرى : هي أن يحمل المفسر الآية على المعنى الذي يعتقده والآية بمعزل عنه كما ذكرنا ، ولكنه لا ينفي أن يكون المعنى الظاهر مرادا من الآية كذلك ، وهذه الصورة نجدها كثيراً في كتب الصوفية والوعاظ الذين يفسرون القرآن بمعان صحيحة في ذاتها ، إلا أن القرآن لا يدل عليها ،

---

(١) سورة البقرة آية : ٣٢ .
(٢) تفسير التستري : ص ١٦ .
(٣) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٢٨٢ .

ومع ذلك فهم لا ينكرون المعنى الظاهر الذى يدل عليه القرآن ، ومثال ذلك ما ذكره أبو عبد الرحمن السلمى — عند تفسير قوله تعالى : « ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم »[١] — فقد قال : « اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها أو اخرجوا من دياركم أى أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم »[٢] .

والأمر الثانى : أن يعتقد المفسر معنى من المعانى الفاسدة، ثم يريد حمل ألفاظ القرآن عليه، والقرآن براء منه ، وحينئذ يكون الخطأ فى الدليل والمدلول معا ، وهذا النوع من التفسير يعتبر أسوأ أنواع التفسير بالرأى قاطبة ، ويعرف باسم التفسير الرمزى ، أو القول بالباطن فى تفسير القرآن الكريم ، ولذلك صورتان :

الصورة الأولى : أن يحمل المفسر الآية على هذا المعنى الفاسد دون غيره بحيث ينفى أن يكون المعنى الظاهر مرادا من الآية ، وهذا ما تفعله الباطنية وغلاة الشيعة وأهل البدع ، ومثال ذلك ما ذكره ابن تيمية من تفاسير الرافضة كقولهم : « تبت يدا أبى لهب »[٣] هما أبو بكر وعمر ، و « لئن اشتركت ليحبطن عملك »[٤] أى بين أبى بكر وعمر وعلى فى الخلافة ، و « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »[٥] هى عائشة ، و « فقاتلوا أئمة الكفر[٦] » : طلحة

(١) سورة النساء آية : ٦٦ .
(٢) تفسير السلمى ص ٤٩ .
(٣) سورة المسد آية : ١ .
(٤) سورة الزمر آية : ٦٥ .
(٥) سورة البقرة آية : ٦٧ .
(٦) سورة التوبة آية : ١٢ .

والزبير ، و « مرج البحرين »[١] على وفاطمة ، و « اللؤلؤ والمرجان »[٢] الحسن والحسين ، وما إلى ذلك[٣] .

والصورة الأخرى : هي أن يحمل المفسر الآية على المعنى الفاسد ، ولكنه لا ينفى أن يكون المعنى الظاهر للآية مرادا منها أيضاً ، قال أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي : « وهذه الصورة تنطبق على ما ذكره بعض المتصوفة من المعانى الباطلة ، وذلك كالتفسير المبنى على القول بوحدة الوجود ، كما جاء فى التفسير المنسوب لابن عربي — عندما عرض لقوله تعالى فى الآية (٨) من سورة المزمل : « واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا » من قوله — فى تفسيرها — : « واذكر اسم ربك الذى هو أنت ، أى اعرف نفسك ، ولا تنسها فينسك الله — الخ »[٤] .

والأمر الثالث : أن يفسر أحد القرآن بظاهر العربية من غير مراعاة لسياق الكلام ، ومن غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به ، وهنا يأتى الخطأ فى التفسير ، ولذلك أيضاً صورتان :

الصورة الأولى : أن يكون اللفظ الذى جاء فى الآية من الألفاظ المشتركة التى تطلق فى اللغة على معنيين أو أكثر ، والمراد منه فى الآية واحد بعينه ، فيحمله المفسر على معنى آخر من معانيه غير المعنى المراد — قال أستاذنا الدكتور الذهبي : « وذلك كلفظ (أمة) ، فإنه يطلق على معان ، منها الجماعة والطريقة المسلوكة فى الدين ، والرجل الجامع لصفات الخير ، فحمله على غير

---

(١) سورة الرحمن : آية ١٩ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٢٢ .

(٣) انظر مقدمة فى أصول التفسير ص ٨٧ وما بعدها .

(٤) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٢٨٣ .

معنى الطريقة المسلوكة فى الدين فى قوله تعالى فى الآية (٢٢) من سورة الزخرف « إنا وجدنا آباءنا على أمة » غير صحيح وإن احتمله اللفظ لغة »(١) .

والصورة الأخرى : هى أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى معين ، ولكنه غير مراد فى الآية ، وإنما المراد معنى آخر غير ما وضع له اللفظ بقرينة السياق مثلا ، فيخطىء المفسر فى تعيين المعنى المراد ، ومثال ذلك ما ذكره القرطبي فى مقدمة تفسيره ، حيث يقول « ألا ترى أن قوله تعالى « وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها(٢) » معناه : آية مبصرة فظلموا أنفسهم بقتلها ، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مبصرة ، ولا يدرى بماذا ظلموا ، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم »(٣) .

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٢٨٤ .
(٢) سورة الإسراء آية : ٨٩ .
(٣) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٤ .

الفصل الثانى

الدخيل فى التفسير

الدخيل فى التفسير أنواع كثيرة ، فالإسرائيليات فى التفسير نوع من أنواع الدخيل ، والأحاديث الموضوعة والضعيفة فى التفسير نوع من أنواع الدخيل ، وتأويلات الباطنية لون من ألوان الدخيل ، وشطحات المتصوفة فى التفسير ضرب من ضروب الدخيل ، وبدع التفاسير اللغوية قسم من أقسام الدخيل ، ومحرفات البهائية والقاديانية فى التفسير جزء من أجزاء الدخيل ، وشطحات المفسرين العصريين نهاية المطاف فى عصرنا الحاضر بالنسبة للدخيل فى التفسير ، ولا ندرى — بعد ذلك — ماذا سينسال إلى التفسير من الدخيل فى مستقبل الأيام .

ونتساءل هنا : كيف تسللت هذه الأنواع الكثيرة من الدخيل إلى تفسير القرآن الكريم ؟ ومن أين تسللت ؟

الواقع أن أنواع الدخيل فى التفسير تسللت — للأسف — عن طريق بعض مصادر التفسير التى تحدثت عنها بالتفصيل فى الفصل السابق وإليك البيان :

أولا — الإسرائيليات : —

تسللت الإسرائيليات إلى تفسير القرآن الكريم عن طريق أقوال الصحابة والتابعين ، فمن المعروف أنه حدث اتصال كبير ، واحتكاك واسع بين المسلمين من جهة ، وبين أهل الكتاب من جهة أخرى ، وقد بدأ هذا الاتصال والاحتكاك فى عصر الرسول ﷺ إلا أن تأثير الثقافة الإسرائيلية

من يهودية ونصرانية فى ثقافة المسلمين لا يوجد قط فى عصر النبوة ، بل على العكس من ذلك كان تأثير المسلمين وثقافتهم فى اليهود يبدو واضحاً فى عهد الرسول ﷺ ، والسبب فى أن المسلمين لم يتأثروا بثقافة أهل الكتاب فى عصر النبوة أمران : الأول : أن القرآن الكريم — وهو الذى يمثل ثقافة المسلمين — كان ينزل متتابعا ومتواصلا على الرسول ﷺ ، وكان يطغى على كل شىء فى حياة المسلمين العلمية والعملية ، فلم يكن المسلمون فى حاجة قط لثقافة أخرى غير ثقافة القرآن ، والأمر الآخر : أن المسلمين فى هذا العصر كانوا ينظرون إلى ثقافة أهل الكتاب بعين الريبة ، نظراً لما جاء فى القرآن الكريم من أنهم حرفوا الكلم عن مواضعه ، وغيروا آيات الله ، وبدلوا فى كتب الله المنزلة على رسلهم ، ومن ثم فلم يكن هناك مجال لكى تؤثر الثقافة الإسرائيلية فى المجتمع الإسلامى أو فى ثقافة المسلمين على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

ثم جاء عصر الصحابة فكان فى بدايته — وبخاصة فى عهد الشيخين — يسير على نفس النهج الذى كان عليه الحال فى عهد الرسول ﷺ بالنسبة للثقافة اليهودية أو النصرانية ، أما فى أواخر عهد الصحابة ، وبعد أن امتدت الفتوحات الإسلامية إلى مشارق الأرض ومغاربها ، وبعد أن قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد اختلطت الأمور ، واضطربت الأحوال ، وبدأ الدخيل من الثقافات اليهودية والنصرانية يتسلل إلى ثقافة المسلمين ، ومن جملتها تفسير القرآن الكريم ، إلا أننا نستطيع أن نقول : أن هذا الدخيل إلى التفسير فى عصر الصحابة لم يكن شيئا مذكورا :

ومضى عصر الصحابة وجاء عصر التابعين وتابعيهم فاتسع الأخذ عن أهل الكتاب — بالتدريج — شيئا فشيئا بتعاقب الأيام ، حتى تضخمت

الإسرائيليات فى التفسير وكتب التفسير ، وتراكمت تراكما كبيراً بحيث أصبحت — فى أيامنا هذه — تحجب عن الناس هداية القرآن الكريم ، وتحيط كتاب الله تعالى بهالة من الخرافات والأساطير .

ثانياً — الأحاديث الموضوعة والضعيفة : —

بدأ الوضع فى الحديث عند ظهور الفرق الإسلامية بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه، فكانت كل فرقة تحاول بالحق وبالباطل أن تنتصر لرأيها ومذهبها بشتى الوسائل ، ومن جملة هذه الوسائل وضع الأحاديث ونسبتها إلى الرسول ﷺ ، وإلى جانب ذلك كانت هناك أيضا عوامل أخرى ساعدت على وضع الحديث سنتحدث عنها بالتفصيل عندما يحين الوقت للحديث عن ذلك .

وقد امتد الوضع فى الحديث إلى تفسير القرآن الكريم ، وبخاصة إلى اللون الذى يعرف باسم التفسير بالمأثور ، فكان ذلك من أسباب ضعفه وعدم الوثوق به ، ومن ثم نستطيع أن نقول : إن الأحاديث الموضوعة والضعيفة تسللت إلى كتب التفسير عن طريق المصدر الثانى من مصادر التفسير وهو السنة النبوية .

ومن المعلوم أن الذى قام بنقل السنة النبوية هم الصحابة ثم التابعون ثم تابعو التابعين وهكذا .

ولا يصح أن يفهم من كلامنا هذا أننا نعتبر الحديث الموضوع أو الضعيف من المصدر الثانى للتفسير وهو السنة النبوية ، فذلك مما لا يخطر على بال مسلم فضلا عن باحث فى حقل التفسير والدراسات القرآنية ، بل الذى نريد أن نقوله هو أن هذه الأحاديث الموضوعة والضعيفة إنما نسبت إلى الرسول،

ﷺ زورا لكى ينخدع الناس بها، ونحن إنما نقصد فقط هذا الجانب الدخيل على السنة النبوية — الذى قام علماء الحديث ببيان زيفه وبطلانه .

ثالثاً — بدع التفاسير اللغوية : —

تسلل هذا اللون من الدخيل إلى التفسير عن طريق اللغة باعتبار أنها مصدر من مصادر التفسير .

وقد حدث ذلك عندما تصدى لتفسير القرآن الكريم طائفة من الناس ليس عندهم إلمام كامل بأوضاع اللغة ، ولا معرفة تامة بأسرارها ، ولم تجتمع لديهم الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتصدى للتفسير ، فجاءوا بالبدع والغرائب فى التفسير ، وأدخلوا على تفسير القرآن ما هو شاذ وعليل ، فالتبس على الناس الأصيل بالدخيل ، واختلط الغث بالسمين .

رابعا — تأويلات الباطنية : —

الباطنية طائفة من غلاة الشيعة ، يعتنقون مبادىء هدامة ، وقد استمدوا هذه المبادىء من عقائد المجوس والوثنيين ، وليس لهذه المبادىء أصل فى كتاب الله تعالى ، ولا فى سنة الرسول ﷺ .

غير أنهم — كعادة المنحرفين دائما — يحاولون التمسح بالقرآن انتصاراً لمذهبهم الفاسد، فيؤولونه تأويلا باطنيا ، يتمشى مع عقائدهم الباطلة ، وآرائهم الضالة ، من غير تقيد باللغة العربية ومدلولات الألفاظ ، ومن هنا تسللت تأويلاتهم المنحرفة إلى تفسير القرآن الكريم عن طريق الرأى والاجتهاد فى تفسير القرآن الكريم ، إلا أن هذا الرأى والاجتهاد لا وزن لهما ، فهو رأى لا يشهد برهان ، واجتهاد لا يعتمد على دليل .

خامساً — شطحات المتصوفة فى التفسير :

المتصوفة — بالنسبة لتفسير القرآن — فريقان : الأول فريق المعتدلين ، وهم الذين يفسرون القرآن تفسيراً إشاريا لا يصطدم مع اللغة أو الدين ، ولا يهملون — مع ذلك — التفسير الظاهرى للقرآن الكريم ، فيعتمدون على الظاهر والباطن معاً فى تفسير القرآن الكريم ، وهذا الفريق من المتصوفة قد يكون كلامهم مقبولا فى تفسير القرآن الكريم .

والفريق الثانى : فريق المشعوذين ، وهم الذين يشطحون فى المعانى والأفكار ، ويخوضون فى خضم من الرموز والألغاز ، ويتكلمون فى جو يسوده الغموض والإبهام ، وهؤلاء يفسرون القرآن الكريم تفسيراً ما أنزل الله به من سلطان ، فتفسيرهم لا يمت إلى الشرع ولا إلى اللغة بصلة ، ومن ثم نستطيع أن نقول : أن شطحات هؤلاء فى التفسير لون من ألوان الدخيل ، وقد تسللت إلى التفسير عن طريق الرأى والاجتهاد فى تفسير القرآن الكريم كما تسللت إليه تأويلات الباطنية .

سادساً — تحريفات البابية والبهائية والقاديانية فى التفسير :

البابية والبهائية والقاديانية طوائف ظهرت أخيراً على المسرح الإسلامى فى القرن التاسع عشر الميلادى ، ولكل طائفة آراء منحرفة ، ومعتقدات شاذة ، وقد حاولت كل منها أن تتمسح كذلك بالقرآن الكريم ، لكى تحرف الكلم عن مواضعه ، وتلحد فى آيات الله ، فيفتن المسلمون فى دينهم ، وتقع البلبلة فى نفوسهم ، وكل طائفة تدعى الاجتهاد فى الدين أو تجديد هذا الدين ، ولكن أنى لهم ذلك وقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه من أن يناله تحريف أو تغيير ، أو ينال منه انحراف فى التأويل والتفسير ، حيث

يقول — وهو أصدق القائلين — : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون [١] » .

سابعاً — شطحات المفسرين العصريين : —

لقد ظهر فى عصرنا الحاضر جماعة من الناس يتصدون لتفسير كتاب الله تعالى، من غير أن يكون عندهم أهلية للتفسير، بحجة أن فهم القرآن وتفسيره ليس حكراً على قوم من المسلمين دون قوم ، بل هو أمر يجب أن يكون مشاعا بين المسلمين جميعا ، لا فرق بين المتخصصين فى الدين وغيرهم .

ومن هـذا المنطلق الذى سنناقشه بعد حين نجدهم فى التفسير يصيبون حينا ، ويخطئون أحيانا كثيرة ، وما أشنع الخطأ الذى يصدر عنهم فى مجال التفسير ، وما أخطره ، ذلك لأن القرآن الكريم ليس كتاب شعر أو أدب ، فإذا ما أخطأ الإنسان فى شرح بيت من الشعر أو نص من الأدب كان خطؤه هينا وبسيطا ، لأنه لا يعدو أن يكون سوء فهم ؛ ولا يترتب على هذا الفهم السيء انحرافات فى سلوك المسلمين .

ليس القرآن الكريم كذلك ، بل هو كتاب الله تعالى الذى أنزله هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وهو دستور المسلمين الذى ينظم لهم العلاقات والمعاملات ، ويحدد لهم الحقوق والواجبات ، ويبين لهم الحدود والأحكام فى آياته البينات ، فمن الخطورة بمكان أن يفسر هـذا القرآن تفسيراً خاطئاً ، لأنه سيترتب على ذلك — لا محالة — أن يطبقه الناس تطبيقا خاطئا ، وهذا سيؤدى إلى الانحراف فى سلوك المسلمين .

إن تفسير القرآن الكريم من باب الرواية عن الله تعالى — كما جاء فى

---

(١) سورة الحجر — آية : ٩ .

بعض الآثار — فكيف يتصيد الإنسان أشياء غريبة ، ويجهد نفسه إجهاداً في البحث عنها ، ثم يحاول أن يلصقها إلصاقا بهذا الكتاب الكريم الصادر عن الله تبارك وتعالى .

ومن ثم نستطيع أن نقول : إن شطحات أدعياء التفسير في عصرنا الحاضر نوع من أنواع الدخيل في التفسير ، ولا يقل — في خطورته — عن الأنواع السابقة التي تكلمنا عليها بإيجاز ، أما التفصيل فإنه في الفصول القادمة إن شاء الله تعالى .

* * *

الفصل الثالث

الإسرائيليات في التفسير

الإسرائيليات جمع إسرائيلية ، والإسرائيلي أو الإسرائيلية نسبة إلى إسرائيل وهو لقب نبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم جميعا صلوات الله وسلامه .

وعندما تطلق الإسرائيليات في كتب علماء الإسلام فإنهم يريدون بها القصص والأخبار التي تسللت إلى ثقافة المسلمين عن طريق أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وكلا الفريقين ينتسب — ولو زورا — إلى إسرائيل عليه السلام .

وأغلب هذه الإسرائيليات تتعلق بما جرى للأولين ، وما حدث للأنبياء والمرسلين ، ولا تخلو هذه الإسرائيليات من تناقض وتهافت ، وكذب وبهتان ، لأنها مستمدة من التوراة والإنجيل ، وهما قد أصابهما التحريف والتبديل(١) .

بل إن بعض علماء الإسلام توسع في معنى الإسرائيليات ، فأطلقها على كل مادسه أعداء الإسلام في ثقافة المسلمين ولو كان من أصل غير إسرائيلي ، كالأساطير التي نقلت عن المجوس مثلا ، وحينئذ يكون إطلاق الإسرائيليات على ذلك من باب التغليب، قال أستاذنا الدكتور محمد الذهبي ـ رحمه الله ـ :

« ولفظ الإسرائيليات — وإن كان يدل بظاهرة على القصص الذي يروى أصلا عن مصادر يهودية — يستعمله علماء التفسير والحديث ، ويطلقونه

---

(١) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم للمؤلف ص ١٧٨ .

على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودية ، فهو فى اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة — فى أصل روايتها — إلى مصدر يهودى أو نصرانى أو غيرهما ، بل توسع بعض المفسرين والمحدثين ، فعدوا من الإسرائيليات مادسه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها فى مصدر قديم ، وإنما هى أخبار من صنع أعداء الإسلام ، صنعوها بخبث نية ، وسوء طوية ، ثم دسوها على التفسير والحديث ، ليفسدوا بها عقائد المسلمين ، كقصة الغرانيق ، وقصة زينب بنت جحش وزواج الرسول ﷺ منها ، وإنما أطلق علماء التفسير والحديث لفظ الإسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب للون اليهودى على غيره ، لأن غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطير يرجع فى أصله إلى مصدر يهودى »[1] .

موقف الرسول ﷺ من الإسرائيليات :

إن موقف الرسول ﷺ بالنسبة للإسرائيليات توضحه لنا أحاديثه النبوية الشريفة ، والأحاديث — فى هذا المجال — تبدو فى ظاهرها متعارضة ، ولكننى — بعون الله تعالى وتوفيقه — سأقوم بالتوفيق بين هذه الأحاديث بطريقة أعتقد أننى لم أسبق إليها ، فأقول — وبالله التوفيق — :

لقد ورد عن الرسول ﷺ — فيما يتعلق بالإسرائيليات — أحاديث ثلاثة ، كل حديث منها ينم عن مرحلة من مراحل التدرج فى تشريع الحكم للمسلمين بالنسبة لهذه الإسرائيليات .

فالمرحلة الأولى : تتمثل فى تحذير المسلمين تحذيراً شديداً ، ومنعهم منعاً

---

(١) الاسرائيليات فى التفسير الحديث ص ٢٠ — ٢٢ .

تماما من محاولة التعرف على ثقافات أهل الكتاب ، سواء كان ذلك بطريق القراءة فى كتبهم ، أو سؤالهم ، أو الاستماع لأخبارهم ، وكان ذلك — كما يبدو — فى بداية اتصال المسلمين بأهل الكتاب فى المدينة .

والمرحلة الثانية : تتمثل فى الإذن للمسلمين بالاستماع فقط لأحاديث أهل الكتاب ، بشرط عدم التصديق لهذه الأحاديث أو التكذيب بها ، وأنه يجب على المسلمين أن يقولوا — لدى سماعهم لشىء من تلك الأحاديث — : « آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون »[1] ، وكان هذا الإذن — كما يبدو — متأخراً فى الزمن بعض الشىء عن التحذير الذى ورد فى المرحلة السابقة .

والمرحلة الثالثة والأخيرة : تتمثل فى الإذن للمسلمين بالتحدث عن أهل الكتاب ، ورواية الأخبار عنهم ، بشرط أن تكون هذه الأخبار صادقة ، وكانت هذه المرحلة — كما يبدو — فى أواخر عهد الرسول ﷺ .

والآن نستعرض معاً هذه الأحاديث النبوية :

أما الحديث الأول فهو ما أخرجه الإمام أحمد — من حديث جابر بن عبد الله — أن عمر بن الخطاب أتى النبى ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب ، فقال : أمتهوكون[2] فيها يا بن الخطاب؟ والذى نفسى بيده ، لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شىء فيخبروكم بحق فتكذبوا به ، أو بباطل فتصدقوا به ، والذى نفسى بيده

(١) سورة البقرة آية : ١٣٦ .

(٢) متهوكون أى متحيرون شاكون مترددون ، والاستفهام هنا إنكارى .

لو أن موسى صلى الله عليه وسلم حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى »(١) .

وهذا الحديث يتضمن نهى الرسول ﷺ عن أمرين : القراءة فى كتب أهل الكتاب ، وسؤالهم عن أشياء يظن أنهم على علم بها ، والسبب فى نهى الرسول ﷺ عن ذلك أن ثقافات أهل الكتاب لا يطمأن إليها ، ولا يوثق بها ، لأنهم قد حرفوا الكلم عن مواضعه ، وغيروا وبدلوا فى كتب الله المنزلة على رسلهم ، فمن الواجب أن يكون المسلمون على حذر من ثقافاتهم حتى لا يقعوا فى حيرة واضطراب وبلبلة وحتى لا يلتبس عندهم الحق بالباطل ، ويختلط الحابل بالنابل ، أما شريعة القرآن فقد جاءنا بها الرسول ﷺ بيضاء نقية من الشوائب ، ولو كان موسى عليه السلام حياً — فى زمن الرسول ﷺ — ما وسعه إلا أن يكون تابعا لنبي الإسلام عليه الصلاة والسلام .

ويستفاد من روح هذا الحديث وسياقه أن هذا النهى والتحذير من الرسول ﷺ لصحابته إنما كان فى بداية احتكاكهم باليهود فى المدينة خوفا من الفتنة عليهم ، واختلاط الحق بالباطل لديهم ؛ وهذا الحديث يمثل المرحلة الأولى من مراحل التدرج فى تشريع الحكم بالنسبة الإسرائيليات .

وأما الحديث الثانى فهو ما أخرجه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل » الآية(٢) .

---

(١) مسند الإمام أحمد جـ ٣ ص ٣٨٧ ، قال ابن حجر فى فتح البارى جـ ١٣ ص ٤٠٤ بعد أن تكلم فى جميع طرق هذا الحديث : « وهى وإن لم يكن فيها ما يحتج به لكن مجموعها يقتضى أن لها أصلا » .

(٢) أخرجه البخارى عن أبى هريرة فى كتاب التوحيد — باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتاب الله بالعربية وغيرها جـ ٩ ص ١٩٣ .

ويمثل هذا الحديث للمرحلة الثانية من مراحل التدرج فى تشريع الحكم بالنسبة للاسرائليات ، فبعد أن كان الرسول صلى الله عليه وسلم — فى المرحلة السابقة — ينهى ويحذر صحابته من قراءة كتب أهل الكتاب أو سؤالهم أو الاستماع إلى أحاديثهم ـ نجد الرسول صلى الله عليه وسلم ـ فى هذا الحديث الذى معنا — لا يحذر صحابته من أن يستمعوا لأحاديث أهل الكتاب ، بل يحذرهم فقط من تصديق هذه الأحاديث أو تكذيبها ، لأنها قد تكون كاذبة فيصدقون بها ، أو قد تكون صادقة فيكذبون بها فيقعون فى الحرج ، ومعنى ذلك أنهم يتوقفون بالنسبة لها ، ويكفى حينئذ أن يقولوا — كما علمهم الله — « آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل » الآية .

ألا ترى معى هنا إلى أن الحكم قد تدرج من المنع المطلق إلى الإذن المقيد تبعا لتغيير المصلحة ، ولعل المصلحة الجديدة هنا هى أن الصحابة — فى ذلك الوقت — كان قد كثر احتكاكهم بأهل الكتاب ، بقصد دعوتهم إلى الإسلام ، ومجادلتهم بالتى هى أحسن ، وأنه كان قد زال المحذور الذى من أجله جاء المنع فى المرحلة الأولى ، وإذن فلا حرج عليهم من أن يستمعوا لشىء من أخبار أهل الكتاب ، بشرط أن لا يصدقوا أهل الكتاب ، وأن لا يكذبوهم .

ومما يرجح ما ذكرت أن هناك آية فى القرآن الكريم تلتقى كثيراً مع هذا المعنى الذى فهمته من هذا الحديث الشريف ، وهى قول الله تعالى : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون »[1] .

---

(١) سورة العنكبوت — آية : ٤٦ .

ولعل السبب فى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تصديق أهل الكتاب أو تكذيبهم هو أن أهل الكتاب — نظراً لكثرة ما حرفوا فى كتب الله — لم يكونوا أهلا لأن يثق المسلمون فى أخبارهم ، وليسوا كذلك أمناء عندما يقومون بترجمة التوراة من العبرانية إلى العربية ، فلا غرو إذن أن يحذر الرسول من تصديقهم أو تكذيبهم ، وحسب المؤمنين أن يقولوا لهم — عند سماع أخبارهم — : « آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون » .

وأما الحديث الثالث والأخير : فهو ما أخرجه البخارى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »(١) .

وهذا الحديث يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تدرج التشريع فى هذا المجال ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أذن لصحابته هنا بأن يحدثوا عن بنى إسرائيل ، وأن يرووا عنهم الأخبار بشرط أن تكون هذه الأخبار صادقة ، ألا ترى معى أن الإذن قد اتسعت دائرته عن ذى قبل ، فبعد أن كان الإذن فى الاستماع فقط لأخبار أهل الكتاب جاء الإذن — فى هذا الحديث الأخير — برواية الأخبار عنهم بشرط أن يتأكد المسلمون من صدقها ، لما قد يكون فى ذلك من الاعتبار أو البشارة بالنبي عليه الصلاة والسلام

ولا يستطيع المسلم أن يتأكد من صدق أى خبر من أخبار أهل الكتاب إلا إذا جاء فى شرعنا ما يدل على صدقه ، أما الخبر الذى يكون فى الشرع

---

(١) أخرجه البخارى عن عبد الله بن عمرو بن العاص فى كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ج ٤ ص ٢٠٧ .

مما يدل على كذبه ، أو الذى يكون مخالفا ومنافيا للعقل السليم فإنه لا يصح بحال روايته ، بل يجب رده وعدم قبوله .

ويبدو أن هذا الإذن الذى ورد فى الحديث الأخير إنما وقع بعد أن تأصلت الثقافة الإسلامية فى نفوس المسلمين ، وتميزت فى عقولهم تميزا كاملا عن ثقافات أهل الكتاب ، وإذن فلا حرج أن يأذن الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابته بأن يحدثوا عن بنى اسرائيل أحاديث الصدق فقط ، بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم بدأ حديثه بالأمر بوجوب تبليغ القرآن ، والقرآن أصدق الحديث ، ثم ختم حديثه بالتحذير من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، وبين الأمر والتحذير جاء الإذن بالتحدث عن بنى اسرائيل ، فلا يعقل أن يكون الإذن هنا إلا مقيدا بدائرة الصدق فقط ، لكى يتحدث المسلمون عن بنى اسرائيل بأحاديث الصدق لا الكذب ، ولكى يتمشى هذا الإذن مع السياق والسباق فى الحديث . قال ابن حجر — فى التوفيق بين أحاديث النهى والإذن — « وكأن النهى وقع قبل استقرار الأحكام ، والقواعد الدينية ، خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذور وقع الإذن لما فى سماع الأخبار التى كانت فى زمانهم من الاعتبار »(١) .

هذا رأى خاص فى فهم هذه الأحاديث الثلاثة لا أظن أن أحدا سبقنى إليه ، وقد أكون مصيبا فى هذا الرأى ، وقد أكون مخطئا فيه ، فإن أصبت فذلك من فضل الله تعالى وعظيم توفيقه ، وإن أخطأت فحسبي أنى اجتهدت ، وبذلت قصارى جهدى وما قصرت ، وأسأل الله أن يجنبنا الزلل فى القول والعمل إن ربى سميع مجيب .

---

(١) فتح البارى ج ٦ ص ٣٢٠ ، وكلام ابن حجر هذا هو الذى فتح أمامى باب الاجتهاد فى هذا الموضوع .

بقيت كلمة أخيرة فى هذا المبحث ، وهى أنه مما قيل — فى التوفيق بين أحاديث النهى والإذن — أن النهى إنما كان فى مبدأ الإسلام وقبل استقرار الأحكام مخافة التشويش على عقائد المسلمين وأفكارهم ، وأن الإباحة جاءت بعد أن عرفت الأحكام واستقرت ، وذهب خوف الاختلاط(١) .

وأرى أن هذا الوجه فى التوفيق لا يخلو من ضعف ، لأن المسلمين فى مبدأ الإسلام لم يكونوا على اتصال مباشر بأهل الكتاب ، حتى يخاف الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم أن تشوش الإسرائليات على عقائدهم وأفكارهم ، بل كانوا فى مكة يحاربون الشرك والوثنية ، وظلوا هناك إلى أن أذن الله لهم بالهجرة إلى المدينة ، وهنا فقط بدأ احتكاك المسلمين بأهل الكتاب ، ومن ثم كان حديث النهى والتحذير من ثقافاتهم فى أول الأمر ، فكيف يقال إذن : إن النهى كان فى مبدأ الإسلام ، والإسلام بدأ فى مكة لا فى المدينة كما هو معلوم .

كيف تسللت الإسرائيليات إلى التفسير ؟

هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكان يعيش فى المدينة طوائف من اليهود ، وهم بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريظة ، فدعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم كثيرا إلى الإسلام ، ولكنهم أبوا إلا الكفر والعناد ، وإضمار الحقد والحسد ، وإظهار العداوة والبغضاء ، ومنذ اللحظة الأولى لمقدم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة كثرت منهم المناقشات والمجادلات فى أمور كثيرة مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتصور لنا

(١) التفسير والمفسرون جـ ١ ص ١٧٣ والإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٨٥ .

أم المؤمنين صفية بنت حيى بن أخطب — وهى يهودية الأصل — فصلا من فصول تلك الروايات ، وقد حدث هذا الفصل عقب وصول الرسول ﷺ إلى المدينة مهاجرا ، فتقول — رضى الله عنها — : « كنت أحب ولد أبى إليه ، وإلى عمى أبى ياسر ، لم ألقهما قط مع ولد لهما إلا أخذانى دونه ، قالت : فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ونزل بقباء فى بنى عمرو بن عوف غدا عليه أبى حيىّ بن أخطب ، وعمى أبو ياسر بن أخطب مغلسين[١] ، قالت : فلما يرجعا حتى كان مع غروب الشمس ، قالت : فأتيا كالّين كسلانين ساقطين يمشيان الهوينى ؛ قالت : فهششت إليهما كما كنت أصنع ؛ فوالله ما التفت إلى واحد منهما مع ما بهما من الغم ؛ قالت : وسمعت عمى أبا ياسر وهو يقول لأبى حيىّ بن أخطب : أهو هو ؟ قال : نعم والله ، قال : أتعرفه وتثبته ؟ قال : نعم ، قال : فما فى نفسك منه ، قال : عداوته والله ما بقيت »[٢] .

هذا — ولم يسلم من أحبار اليهود فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم سوى رجلين : أحدهما عبد الله بن سلام الذى قال عنه سعد بن أبى وقاص : « ما سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشى على الأرض : إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام — قال : وفيه نزلت هذه الآية « وشهد شاهد من بنى إسرائيل » الآية »[٣] ، والآخر هو مخيريق الذى استشهد يوم أحد ، وأوصى بأمواله للرسول ﷺ ، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام

---

(١) التغليس : السير بغلس ، والغلس — بفتحتين — ظلمة آخر الليل .

(٢) سيرة ابن هشام جـ ٢ ص ١٤٠ ، ١٤١ ط كتاب التحرير .

(٣) أخرجه البخارى عن سعد بن أبى وقاص فى باب مناقب عبد الله بن سلام رضى الله عنه جـ ٥ ص ٤٦ .

عنه : « مخيريق خير يهود »[١] ، ومن ثم قال السهيلي — رحمه الله — :
« لم يسلم من أحبار يهود على عهد رسول الله ﷺ إلا اثنان ، وقد جاء في الحديث : لو اتبعني عشرة من اليهود لم يبق في الأرض يهودي إلا اتبعني — رواه أبو هريرة »[٢] .

ولكن ما أكثر الذين دخلوا في الإسلام نفاقاً من أحبار اليهود في المدينة[٣] ومن هؤلاء الأحبار من أسلم ثم ارتد عن الإسلام وهو ابن صوري[٤] .

ولما جاء وفد نصارى نجران إلى الرسول ﷺ في المدينة دعاهم الرسول عليه الصلاة والسلام كذلك إلى الإسلام ، ولكنهم لم يسلموا ، وأبوا إلا الكفر والعناد ، وأن يثيروا أمام الرسول صلى الله عليه وسلم مناقشات بيزنطية حول عيسى بن مريم عليه السلام ، وهل هو إله أو ابن إله أو ثالث ثلاثة ؟ فبين لهم الرسول صلى الله عليه وسلم — بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة — أن المسيح عيسى بن مريم ما هو إلا رسول قد خلت من قبله الرسل .

ونلاحظ هنا أن نصارى نجران — عندما جاءوا إلى الرسول ﷺ في المدينة — احتكوا كذلك بيهود المدينة ، واختلفوا معهم أمام الرسول صلى الله عليه وسلم وتنازعوا فيما بينهم في بعض الأمور ، مثل طعن كل فريق

(١) سيرة ابن هشام جـ ٢ ص ١٤٠ .
(٢) الروض الأنف جـ ٢ ص ٢٦ ط الجمالية بمصر سنة ١٩١٤ م
(٣) سيرة ابن هشام جـ ٢ ص ١٤٩ .
(٤) سيرة ابن هشام جـ ٢ ص ١٩٤ .

فى دين الآخر ، وكفر كل منهما برسول الآخر وكتابه[١] ، ومثل اختلافهم وتنازعهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم فى إبراهيم عليه السلام ، هل كان يهوديا أو نصرانيا[٢] ؟ إلا أنهم — على كثرة ما اختلفوا فيه وتنازعوا عليه — اتفقوا فيما بينهم أمام الرسول صلى الله عليه وسلم على شىء واحد ، وهو رفض الإسلام ، وتكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام[٣].

ومن هذا كله يتبين لنا — بوضوح — أن احتكاك المسلمين — أفكريا — بأهل الكتاب من اليهود والنصارى بدأ فى عصر الرسول ﷺ ، عندما دعاهم الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الإسلام ، ولكنهم أبوا إلا الكفر والضلال ، ولم يسلم منهم إلا القليل ، فقد أسلم من أحبار اليهود اثنان فقط كما سبق أن ذكرنا ، وأسلم من رهبان النصارى تميم الدارى الذى أثنى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم — وهو يخطب الناس على المنبر — وقال لصحابته : « إنى والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ولكن جمعتكم لأن تميما الدارى كان رجلا نصرانيا ، فجاء فبايع وأسلم ، وحدثنى حديثا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال » الحديث[٤] .

وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كثر الاحتكاك الفكرى بين المسلمين من جهة وبين أهل الكتاب من جهة أخرى ، فقد اتسعت الفتوحات

---

(١) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١٧٥ .

(٢) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١٨٠ .

(٣) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١٨١ .

(٤) أخرجه مسلم فى صحيحه — من حديث فاطمة بنت قيس — أخت الضحاك ابن قيس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كتاب الفتن وأشراط الساعة حديث ١١١ ج ٥ ص ٧٩٩ ط كتاب الشعب .

الإسلامية فى عصر الصحابة والتابعين ، ودخل كثير من أهل الكتاب فى الإسلام ، إلا أن بعض هؤلاء قد دخلوا فى الإسلام نفاقاً يريدون الكيد للإسلام والتشويش على حقائقه وعقائده ، ويقصدون كذلك إثارة الفتنة بين المسلمين ، وبث الفرقة فى صفوفهم .

ولقد نجح هؤلاء المنافقون فى تنفيذ مآربهم الخبيثة ضد الإسلام والمسلمين إلى حد كبير ، فمن الناحية العملية ألب واحد منهم — وهو عبد الله بن سبأ اليهودى — الناس على قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فقتله الغوغاء وشذاذ الآفاق ، ومنذ ذلك الحين فتح باب الفتنة على مصراعيه أمام المسلمين ، ولم يغلق إلى وقتنا هذا .

أما من الناحية الفكرية فقد قام هؤلاء المنافقون من أهل الكتاب الذين تستروا بالدخول فى الإسلام — بإدخال الإسرائيليات ومعظمها أساطير وخرافات إلى المجتمع الاسلامى ، لكى يشوهوا جمال الاسلام ، ويشوشوا على تعاليمه ، ووجد — للأسف — من المسلمين من يتهافت على نقل هذه الإسرائيليات عنهم ، فتنتقل بين المسلمين جيلا بعد جيل .

بل نستطيع أن نقول : إن أهل الكتاب الذين دخلوا فى الاسلام صادقين أو منافقين ، ولا سيما الأحبار والرهبان منهم — كانوا فى عصر الصحابة والتابعين مصدرا من أهم المصادر التى أدخلت الإسرائيليات إلى ثقافة المسلمين ، ومن ثم تسلسل جزء كبير منها إلى التفسير .

يضاف إلى ذلك أيضاً أن المفسرين — منذ العصور الأولى للتفسير — لاحظوا بعد أن كثر احتكاك المسلمين — فكرياً — بأهل الكتاب ، أن القرآن الكريم يشترك مع التوراة والإنجيل فى التعرض لأخبار الأولين ، وقصص السابقين ، إلا أن منهج القرآن يتميز بالإجمال ، ويركز فى القصص

على مواطن العظات والعبر ، ولم يعن القرآن كثيراً بالتفاصيل والجزئيات ، أما التوراة والإنجيل فهما — على العكس من ذلك — يسرفان فى التفاصيل ، ويستطردان — فى القصص — إلى الجزئيات ، ومن ثم كان بعض هؤلاء المفسرين — بحكم غريزة حب الاستطلاع — يحاولون أن يتعرفوا من مسلمة أهل الكتاب على هذه التفاصيل والجزئيات بالنسبة لأخبار الأولين ، وقصص السابقين ، وعلى رأس هؤلاء مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ الذى نسبه أبو حاتم إلى أنه استقى علومه بالقرآن من اليهود والنصارى ، وجعلها موافقة لما فى كتبهم (١) .

كذلك يرجع ابن خلدون إقبال المسلمين على أهل الكتاب فى نقل هذه الإسرائيليات إلى اعتبارات اجتماعية ودينية ، فالاعتبارات الاجتماعية هى أن العرب كانوا أمة أمية ، يغلب عليها طابع البداوة ، وكانوا يتطلعون إلى معرفة شىء عن بدء الخليقة وأنباء القرون الأولى ، فلجأوا إلى أهل الكتاب يلتمسون منهم ذلك ، والاعتبارات الدينية هى أن هذه الأخبار التى أخذت عن أهل الكتاب لا تمت بصلة إلى جوهر الدين الإسلامى ، وعقائده الأساسية ، وأحكامه الشرعية ، وحيث كان جوهر الدين بعيداً عن هذا كله ومصونا فلا حرج حينئذ من رواية مثل هذه الأخبار التى تتعلق بقصص الأولين ، وأنباء السابقين ، ومن هنا دخلت الإسرائيليات فى كتب التفسير ، تلك التى تشتمل على الغث والسمين ، والمقبول والمردود(٢) ، وفى ذلك يقول ابن خلدون : « وقد جمع المتقدمون فى ذلك — يعنى فى التفسير

---

(١) وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٥٦٨ والاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن الكريم ص ٢٦ .

(٢) أنظر منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

النقلى — وأوعوا ، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين ، والمقبول والمردود ، والسبب فى ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب وعلم ، وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية ، وإذا تشوقوا إلى معرفة شىء مما تتشوق إليه النفوس البشرية ، فى أسباب المكونات ، وبدء الخليقة ، وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدونه منهم ، وهم أهل التوراة من اليهود ، ومن تبع دينهم من النصارى ، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ، ومعظمهم من (حمير) الذين أخذوا بدين اليهودية ، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التى يحتاطون لها ، مثل أخبار بدء الخليقة ، وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك ، وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام وأمثالهم ، فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم — فى مثل هذه الأغراض — أخباراً موقوفة عليهم ، وليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التى يجب بها العمل ، وتساهل المفسرون فى مثل ذلك ، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات ، وأصلها — كما قلنا — عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك ، إلا أنهم بعد صيتهم ، وعظمت أقدارهم ، لما كانوا عليه من المقامات فى الدين والملة ، فتلقيت بالقبول من يومئذ »(١) .

ومن هذا الكلام الذى ذكره ابن خلدون فى مقدمته يتضح لنا أن المفسرين توسعوا كثيراً فى الأخذ عن أهل الكتاب ، وتساهلوا تساهلا

---

(١) مقدمة ابن خلدون جـ٣ ص ٩٩٧ ، ٩٩٨ بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى .

كبيراً ، فيما لا تعلق له بالعقائد الدينية ، والأحكام الشرعية ، وذلك مثل الأخبار التى تتعلق بقصص الأولين ، أو أسباب المكونات أو بدء الخليقة ، أو أسرار الوجود ، أو الحدثان والملاحم ونحو ذلك .

موقف الصحابة من الإسرائيليات :

سبق أن ذكرنا أن الإسرائيليات تسللت إلى ثقافة المسلمين عن طريق مسلمة أهل الكتاب فى عصر مبكر من عصور الإسلام ، وهو عصر الصحابة والتابعين .

ونتساءل هنا : هل كان منهج الصحابة يختلف عن منهج التابعين فى الأخذ عن أهل الكتاب أم ماذا ؟ .

الواقع أن الصحابة — رضوان الله عليهم — كانوا يختلفون تماما عن التابعين فى هـــذا المجال ، فقد كان منهج الصحابة — فى الأخذ عن أهل الكتاب — يقوم — أساسا — على التحرى والدقة والاحتياط ، بخلاف منهج التابعين ، ويرجع ذلك — عند الصحابة — لعدة أسباب وهى :

١ — أن الصحابة كانوا خلفاء محمد ﷺ وتلاميذه ، وقد أثنى الله عليهم فى كتابه العزيز ، ووثقهم الرسول عليه الصلاة والســلام فقال : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ولا شك أنهم كانوا يعلمون — تماما — موقف الرسول ﷺ من ثقافات أهل الكتاب ، فليس من المعقول ولا من المقبول أن يخالف الصحابة رسول الله ﷺ فى ذلك .

٢ — أن الصحابة لم يكونوا فى حاجة إلى أخبار أهل الكتاب بالنسبة لتفسير القرآن الكريم ، فهم الذين عاصروا التنزيل ، وشاهدوا القرائن والأحوال ، وعرفوا أسباب النزول ، وفهموا القرآن فهما صحيحا ، فلا يمكن

— بحال — أن يعدلوا عن هذا الفهم الصحيح الذى استمدوه — فى المقام الأول — من الرسول ﷺ إلى شىء آخر .

٣ — أن الصحابة كانوا مشغولين — فى سبيل أداء رسالتهم الخالدة — بالجهاد فى سبيل الله ، ودعوة الناس — فى أنحاء المعمورة — إلى الإسلام ، وتبليغ القرآن — لفظا ومعنى — إلى من بعدهم ، فكيف يقال عنهم — وهم على مستوى هذه المسئولية الخطيرة — : إنهم قد توسعوا فى الأخذ عن أهل الكتاب ، نعم إن بعضهم قد أخذ بعض الأشياء عن أهل الكتاب ، ولكن هذا الأخذ كان مقرونا بالتحفظ والحذر ، والتحرى والاحتياط كما ذكرنا .

٤ — أن الصحابة كانوا ينظرون إلى ثقافة أهل الكتاب ـ بصفة عامة ـ نظرة تتسم بالشك والريبة ، لأنهم كانوا يعلمون أن هذه الثقافة معظمها مستمد من التوراة والإنجيل ، وهما قد أصابهما التغيير والتحريف والتبديل .

ومن أجل هذا كله كان منهج الصحابة فى الأخذ عن أهل الكتاب دقيقا إلى أبعد غايات الدقة ، ويتلخص هذا المنهج فى أنهم كانوا لا يسألون أهل الكتاب عن كل شىء ، ولا ينقلون عنهم كل شىء .

ولتوضيح ذلك نقول : إن الصحابة كانوا — على وجه اليقين — لا يسألون أهل الكتاب عن الأشياء التى تتعلق بعقائد الإسلام وأحكامه لأن هذا الجانب الذى يتعلق بالعقيدة والشريعة يختلف — تماما — فى الإسلام عما كان عليه أهل الكتاب فى عصر صدر الإسلام .

كما كان الصحابة لا يسألون أهل الكتاب عن الأخبار التى ورد فيها نص عن الرسول ﷺ ، فإذا سمعوا من الرسول ﷺ حديثا فى مجال القصص والأخبار لم يعدلوا عنه إلى غيره .

وكانوا كذلك لا يسألون أهل الكتاب — فى مجال القصص — عن الأشياء التافهة التى يعد السؤال عنها مضيعة للوقت ، فإن ذلك من قبيل العلم الذى لا ينفع ، والجهالة التى لا تضر ، ولهذا قال الدهلوى — بعد أن بين أن السؤال عن مثل هذه الأشياء تكلف — : « وكانت الصحابة رضى الله عنهم يعدون مثل هذا قبيحا من قبيل تضييع الأوقات »(١) .

وأيضا كان الصحابة لا يقبلون من أهل الكتاب كل شىء ، بل يرفضون ما كان من أخبارهم مخالفا للدين أو منافيا للعقل ، ويقبلون ما جاء موافقا للدين والعقل ، أما إذا سمعوا شيئا من أخبار أهل الكتاب وليس فى الدين ما يوافقه ولا ما يخالفه فإنهم كانوا يتوقفون فى قبوله ، وفى روايته ، ويقولون : « آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل » الآية كما أمرهم الرسول ﷺ .

ولعل قصة اختلاف أبى هريرة مع كعب الأحبار ، وقصة مراجعته أيضا لعبد الله بن سلام فى بيان ساعة يوم الجمعة — لعل ذلك أكبر دليل على ما نقول ، وهو أن الصحابة لم يكونوا يقبلون كلام أهل الكتاب على علاته من غير مناقشة أو نقد ، بل كانوا يناقشونهم ، ويراجعونهم ، وينقدون كلامهم ، وهذه هى القصة :

ذكر القسطلانى — فى شرحه للحديث الذى أخرجه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه وهو أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم — وهو قائم يصلى — يسأل الله تعالى شيئا إلا

---

(١) الفوز الكبير فى أصول التفسير ص ٣٠ .

أعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها »(١) .

ذكر القسطلانى — فى شرح هذا الحديث — أن السلف اختلفوا فى تعيين هذه الساعة ، وهل هى باقية أو رفعت ، وإذا كانت باقية فهل هى فى جمعة واحدة فى السنة أو فى كل جمعة منها ، فنجد أبا هريرة رضى الله عنه يسأل كعب الأحبار عن ذلك ، فيجيبه كعب بأنها فى جمعة واحدة من السنة ، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا ، ويبين له أنها فى كل جمعة ، فيرجع كعب إلى التوراة ، فيرى الصواب مع أبى هريرة فيرجع إليه(٢) ، كما نجد أبا هريرة أيضا يسأل عبد الله بن سلام عن تحديد هذه الساعة ، ويقول له : أخبرنى ولا تضن على ، فيجيبه عبد الله بن سلام بأنها آخر ساعة فى يوم الجمعة ، فيرد عليه أبو هريرة بقوله : كيف تكون آخر ساعة فى يوم الجمعة وقد قال رسول الله ﷺ : « لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى » وتلك الساعة لا يصلى فيها ؟ فيجيبه عبد الله بن سلام بقوله : ألم يقل رسول الله ﷺ : « من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو فى صلاة حتى يصلى » الحديث(٣) .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه كذلك أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود اللذين اشتهروا بين الصحابة بتفسير القرآن نجد كلا منهما يعلنها صيحة مدوية بين الناس ، أن لا يسألوا أهل الكتاب ، وأن لا يأخذوا عنهم شيئاً ، لأن أهل الكتاب قد بدلوا كتب الله ، وحرفوا الكلم عن مواضعه ، وأنهم قد ضلوا ضلالا كبيراً ، فكيف يهتدى بأخبارهم ، وفى

---

(١) أخرجه البخارى عن أبى هريرة فى كتاب الجمعة — باب الساعة التى فى يوم الجمعة جـ ٢ ص ١٦ .

(٢) القسطلانى جـ ٢ ص ١٩٠ ط الأميرية .

(٣) نفس المصدر السابق .

أيدينا القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى أنزله الله على محمد ﷺ نقيا وخاليا من الشوائب كلها .

ولعل هذين الصحابيين الجليلين — حين قالا ذلك — كانا يقصدان — بهذا القول الدال على التحذير الشديد — فريقا معينا من التابعين ، كانوا يتهافتون على سؤال أهل الكتاب ، وكانوا يسرفون فى نقل الروايات عنهم ، ومعظمها خرافات وأساطير لا يقبلها عقل ، ولا يقرها دين .

أما ابن عباس رضى الله عنهما فقد أخرج البخارى عنه أنه قال : « يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب ، وكتابكم الذى أنزل الله على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله ، تقرءونه لم يشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم الكتاب ، فقالوا : هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلا ، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ؟ ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذى أنزل عليكم »(١) .

وأما ابن مسعود رضى الله عنه فقد ورد عنه أنه قال : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شىء ، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم ، إما أن يحدثوكم بصدق فتكذبونهم ، أو بباطل فتصدقونهم »(٢) .

ومما يؤكد ما قلنا أيضاً من أن منهج الصحابة ـ بالنسبة للإسرائيليات ـ كان يقوم أساسا على الدقة والتحرى ، والاحتياط والتشدد أن أمير المؤمنين

---

(١) سبق تخريج هذا الحديث .

(٢) أخرجه الحافظ الهيثمى ، وقال : رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثوقون — أنظر مجمع الزوائد جـ ١ ص ١٩٢ ومقدمة فى أصول التفسير ص ٥٧ بالهامش .

عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — وهو يمثل السلطة الشرعية ، أمر كعب الأحبار بترك الحديث عن الأوائل ، وهدده بالنفى إذا لم يستجب ، فقد ورد عنه أنه قال لكعب : « لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة »(١) .

ويستفاد من هذا أن سياسة عمر كانت تقوم على التشدد فى رواية الإسرائيليات ، كما كانت تقوم على التشدد فى رواية الأحاديث النبوية ، فقد ورد عنه كذلك أنه قال لأبى هريرة رضى الله عنه : « لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس »(٢) .

ولا يفوتنى هنا أن أنقل الكلمة النفيسة التى سجلها أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي — هذا الصدد — فقد قال رحمه الله . « وإذا كان ابن كثير يروى أن عمر بن الخطاب ينهى كعب الأحبار عن التحدث ، ويقول له : (لتتركن الحديث عن الأول أو لا لحقنك بأرض القردة) فذلك لم يكن لتهمة ، وإنما كان مخافة التشويش على عقائد العامة وأفكارهم ، لعدم تمييزهم بين الحق والباطل ، مما يحدث به من أخبار الأول ، وقد كان عمر رضى الله عنه يمنع المكثرين من الرواية مطلقا ، حتى هدد أبا هريرة بمثل ما هدد به كعب الأحبار ، فقال له — على ما رواه ابن كثير — : (لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس) ، وقد علل ابن كثير هذا بقوله : (وهذا محمول من عمر على أنه خشى من الأحاديث التى تضعها الناس

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٨ ص ١٠٨ ط السعادة ، ولعله يقصد بالقردة هنا اليهود ، من قوله تعالى : « فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » آية ٦٥ من سورة البقرة .

(٢) المصدر السابق ، ودوس هى قبيلة أبى هريرة باليمن .

على غير مواضعها ، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرخص ، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع فى أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ ، فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك) — أقول — : ولعل سر نهيه لكعب عن الحديث من الأول ، ونهيه لأبى هريرة عن الحديث عن رسول الله ﷺ أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سمعه منه ، وعن كعب بما يحدثه به ، فكان الناس يخلطون بين حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحديث كعب ، فقد روى مسلم بن الحجاج بسنده إلى بشر بن سعيد أنه قال : اتقوا الله ، وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة ، فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحدثنا عن كعب الأحبار ، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب ، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية : يجعل ما قاله كعب عن رسول الله ، وما قاله رسول الله عن كعب ، فاتقوا الله وتحفظوا فى الحديث »[١] .

من أجل هذا نرى أن ما قيل من أن الصحابة قد تلقوا الإسرائيليات وحكوها ، وأن بعضهم اقتنى أسفارها وأدمن مطالعتها لما استبان له من البشائر النبوية[٢] ، وما قيل من أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود كانا يحكيان أقاويل أهل الكتاب التى أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول : « بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[٣] — لا يصح أن يفهم

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) تفسير القاسمى ج ١ ص ٤٢ .
(٣) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٨ .

هذا أو ذاك على إطلاقه ، بل لا بد أن تقيد رواية الصحابة عن أهل الكتاب بدائرة الجواز ، وهى الأخبار الصادقة فقط ، كما قيدت الإباحة فى الحديث بذلك على حسب ما وضحنا ، قال الشافعى — رضى الله عنه — فى تعليقه على هذا الحديث : « من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب ، فالمعنى : حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم فى التحدث به عنهم »[١] .

وأيضاً نرى أن ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن فى ذلك[٢] ، وما ورد عنه كذلك من أنه أصاب جملة من كتب أهل الكتاب ، وأدمن النظر فيها ، ورأى فيها عجائب[٣] ، وما ورد عنه أيضا من أنه تحمل عن أهل الكتاب أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة[٤] — ما ورد من هذا كله لا يصح أن يفهم على إطلاقه ، بل لا بد أن يقيد بدائرة الجواز — كما فهمنا من الحديث الشريف — وهى الأخبار الصادقة فقط ، ذلك لأن منهج الصحابة جميعا — كما قدمنا — كان يقوم أساسا على الدقة والتحرى ، والاحتياط والتشدد فى النقل عن أهل الكتاب ، ويعجبنى ما قاله أحد الباحثين — تعليقا على خبر الزاملتين —

فقد قال : « ولكن الذى يخشاه الباحث ، وهو يرى الرواة وكتاب التراجم يتحدثون عن قراءة عبد الله بن عمرو بالسريانية وأنه كان بينه وبين

---

(١) فتح البارى ج ٦ ص ٣٢٠ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٨ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ١٤ .

(٣) تفسير القاسمى ج ١ ص ٤٢ .

(٤) الاتقان ج ٢ ص ١٨٩ .

كتب الأحبار جواب أو استفسار — أن يكون خبر الزاملتين قد جاء تتويجا لهذه الأخبار ، وركونا إليها ، وأن يكون من جنس بعض الروايات الساقطة التى قيلت فى هذا الباب ، مثل ما روى عنه أنه قال : « رأيت فيما يرى النائم كأن فى إحدى يدى عسلا ، وفى الأخرى سمنا ، وأنا ألعقهما — قال — فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : تقرأ الكتابين : التوراة والقرآن » قال الراوى : وكان يقرأهما » .

ثم قال هـذا الباحث بعد ذلك : « ثم قـد صح عن عبد الله بن عمرو — رضى الله عنهما — أنه استأذن النبي صلى الله عليـه وسلم فى كتابة ما سمعه منه ، فأذن له فـكتبه ، فـكان عمرو يسمى صحيفته تلك (الصادقة) ، قال مجاهد : رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألت عنها ، فقال : « هى الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بينى وبينه أحد » — وفى البخارى عن أبى هريرة : « ما من أصحاب النبى ﷺ أحد أكثر حديثا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب »(١) ، فهل كان لصاحب الصحيفة الصادقة — بعد هـذا — أن يحدث من زاملتين من كتب أهل الـكتاب ؟ أى من حمل راحلتين من الـكتب .

فإذا أضفنا إلى ذلك طرفا من سيرة عبد الله بن عمرو فى تعبده وتبتله اللذين كان يجهد فيهما نفسه ، ويحيف فيهما على زوجه وأقرب الناس إليه مع كثرة حديثه عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما قدمنا — فإن لنا أن نعيد النظر فى خبر الزاملتين ، وأنه كان يحدث الناس منهما »(٢) .

---

(١) أخرجه البخارى عن وهب بن منبه عن أخيه عن أبى هريرة فى كتاب العلم — باب كتابة العلم جـ ١ ص ٣٩ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير بالهامش ص ٩٨ ، ٩٩ بتصرف ط بيروت .

دفاع عن الصحابة ضد المستشرقين وأتباعهم :

وحيث قد عرفنا منهج الصحابة — رضوان الله عليهم — فى الأخذ من أهل الكتاب ، فليس من الحق فى شىء ما يردده المستشرقون وأذنابهم الذين يدعون البحث العلمى ، والدراسة المحررة من أن الصحابة كانوا يتوسعون كثيراً فى الأخذ عن أهل الكتاب ، وأنهم نقلوا الغث والسمين من الأخبار الإسرائيلية بغير روية ولا تبصر ، مخالفين — فى ذلك — تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم :

ولعل أشد المستشرقين خطراً ، وأوسعهم باعا ، وأكثرهم خبثا وإفساداً فى هذا الميدان — كما يقول الدكتور مصطفى السباعى — هو المستشرق اليهودى المجرى (جولد تسيهر) ، فقد كان واسع الاطلاع على المراجع العربية — على ما يظهر — حتى عد شيخ المستشرقين من الجيل الماضى ، ولا تزال كتبه وبحوثه مرجعا خصبا وهاما للمستشرقين فى هذا العصر ، وقد نقل لنا الأستاذ (أحمد أمين) بصورة غير رسمية كثيراً من آرائه عن تاريخ الحديث فى :(فجر الإسلام وضحاه) ، كما نقل لنا بصورة رسمية سافرة بعض آرائه التى صرح بعزوها إليه(١) .

يقول المستشرق اليهودى (جولد تسيهر) — بصدد ما نحن فيه — « وكثيراً ما نجد بين مصادر العلم المفضلة لدى ابن عباس ، اليهوديين اللذين اعتنقا الإسلام : كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، كما نجد أهل الكتاب — على وجه العموم — أى رجالا من طوائف ورد التحذير من أخبارها

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى ص٢٩٨ ط الدار القومية للطباعة والنشر .

— عدا ذلك — فى أقوال تنسب إلى ابن عباس نفسه ، ومن الحق أن اعتناقهم للإسلام قد سما بهم على مظنة الكذب ، ورفعهم إلى مرتبة مصادر العلم التى لا تثير ارتيابا ، ولم يعد (أوتولوث) شاكلة الصواب ، إذ يتحدث عن مدرسة ابن عباس ذات المسحة اليهودية ، ولم يعدّ ابن عباس أولئك الكتابيين الذين دخلوا فى الإسلام حججا فقط فى الإسرائيليات وأخبار الكتب السابقة التى ذكر كثيراً عنها من الفوائد ، بل كان يسأل أيضا كعب الأحبار مثلا عن التفسير الصحيح للتعبيرين القرآنيين : أم الكتاب والمرجان ، كما يفترض عند هؤلاء الأحبار اليهود فهم أحق المدارك الدينية العامة الواردة فى القرآن ، وفى أقوال الرسول ، وكان يرجع إلى أخبارهم فى مثل هذه المسائل ، على الرغم من ضروب التحذير الصادرة من جوانب كثيرة فيهم ، ففى تعيين وقت يوم الجمعة الذى أخبر الرسول أن أداء المسلم الصلاة فيه لا بد أن يقبل — ذكر أن أبا هريرة طلب بيان ذلك عند كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، وذلك بأنهما يعرفان التوراة التى لا بد أن يوجد فيها مثل ذلك ، والظاهر أن المحور الذى تدور حوله مثل هذه الأخبار فى الغالب هو افتراضات المسلمين فى الزمن المتأخر ، ويدل على مدى ما تستطيع أن تبلغه مثل هذه الافتراضات من طابع السذاجة ماروى مثلا من حصول اختلاف بين ابن عباس وعمرو بن العاص على قراءة كلمة : (من لدنى) فى الآية ٧٦ من سورة الكهف ، هل هى بتشديد نون (لدنى) أو بتخفيفها ، وأن الاثنين قصدا إلى كعب الأحبار لتسوية هذا الخلاف (١) .

ولقد حذا حذو هذا المستشرق اليهودى ، وتأثر به تأثرا كبيراً الأستاذ

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر — ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص ٨٦ — ٨٨ .

(أحمد أمين) ، فقال — في هذا الصدد نفسه — : « وكان الذي يسد هذا الطمع هو التوراة ، وما علق عليها من حواش وشروح ، بل وما أدخل عليها من أساطير ، وقد دخل بعض هؤلاء اليهود في الإسلام ، فتسرب منهم إلى المسلمين كثير من هذه الأخبار ، ودخلت في تفسير القرآن يستكملون بها الشرح ، ولم يتحرج حتى كبار الصحابة مثل ابن عباس من أخذ قولهم ، روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » ولكن العمل كان على غير ذلك ، وأنهم كانوا يصدقونهم وينقلون عنهم ، وإن شئت مثلا لذلك فاقرأ ما حكاه الطبري وغيره عند تفسير قوله تعالى : « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة »[1] ، وقد رأيت أن ابن عباس كان يجالس كعب الأحبار ويأخذ عنه »[2] .

والحق أن الصحابة — رضوان الله عليهم — الذين نقلوا لنا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحافظوا عليها علما وعملا ، وجاهدوا في الله حق جهاده ، ونشروا الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، كلهم عدول ، وقد أثنى عليهم الله تعالى في القرآن الكريم ، وزكاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يمكن — بحال — أن يكونوا متصفين بهذه الأوصاف القبيحة التي يرددها المستشرقون وأذنابهم ، تجريحا للصحابة وطعنا في عدالتهم ، حتى لا يوثق بهم ولا يطمأن لنقلهم ، وقد نقلوا لنا — فيما نقلوا — أحاديث الرسول ﷺ ، فالطعن فيهم إنما هو وسيلة للطعن في الأصل الثاني للإسلام ، وهي السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

---

(١) البقرة : ٢١٠ .

(٢) فجر الاسلام ص ٢٤٨ .

قال أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي — في مقام الرد على هؤلاء الأفاكين — : « والحق أن هذا الاتهام بعيد كل البعد عن الحق والصواب، فابن عباس وغيره من الصحابة — كما قلت آنفا — كانوا يسألون علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، ولكن لم يكن سؤالهم عن شيء يتصل بالعقيدة أو بأصل من أصول الدين، أو بفرع من فروعه، وإنما كانوا يسألونهم عن تفاصيل لبعض القصص والأخبار الماضية، ولم يكونوا يقبلون كل ما يروى لهم، على أنه صواب لا يتطرق إليه شك، بل كانوا يحكمون دينهم وعقولهم، فما اتفق مع الدين والعقل صدقوه، وما خالف ذلك نبذوه، وما سكت عنه القرآن، ولم يرد فيه نص عن الرسول صلى الله عليه وسلم، واحتمل الصدق والكذب توقفوا فيه، ثم كيف يعقل أن يستبيح ابن عباس — رضي الله عنهما — لنفسه أن يحدث عن بني إسرائيل بمثل هذا التوسع والتساهل الذي يجعله مخالفا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد كان من أشد الناس نكيراً على من يفعل ذلك؟ » ثم قال — رحمه الله — : « وأما ما قاله جولد تسيهر من أن ابن عباس كان لا يقتصر في سؤاله لأهل الكتاب على المسائل الإنجيلية أو الإسرائيلية، بل كان يتجاوز ذلك فيسألهم عن التفسير الصحيح لأم القرآن والمرجان، ونحو ذلك من الألفاظ القرآنية، لما كان يراه ويراه غيره من الصحابة من أن هؤلاء اليهود كان عندهم أحسن الفهم — على العموم — في القرآن وفي كلام الرسول — فقول يريد أن يرفع به ذلك اليهودي خسيسة قومه، ولست أرى عليه مسحة حق، ولا أمارة صدق، إذ كيف يعقل أن يكون ابن عباس وهو ترجمان القرآن، ومن دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: « اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل »، ومن كان عنده أدق الفهم لإشارات القرآن، ودقائق معانيه، حتى لقد ظهر في أكثر من مرة في المسائل المعقدة في التفسير بمظهر الرجل الملهم، والذي

أثنى على بن أبى طالب على براعته وشفافية عقله فى التفسير بقوله : « كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق » ، والذى قال فيه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : « ابن عباس أعلم أمة محمد بما أنزل على محمد » .

كيف يعقل أن ابن عباس — وهذه بعض صفاته — يرجع إلى رجل يهودى دخيل على العرب فى لفظ عربى ورد فى كتاب الله ، أو فى سنة رسوله ، ولو أننا رجعنا إلى الروايات الواردة فى ذلك ، ونقدناها على طريقة المحدثين فى نقد الحديث لوجدناها معلولة الأسانيد ، ولا تصلح أن تقوم بها حجة على دعوى رجوع ابن عباس لأبى الجلد[1] أو لغيره لمعرفة معنى لفظ قرآنى أو نبوى دق عليه فهمه ، وخفى عليه معناه »[2] .

وفى نفس هذا الخطط الهدام سار (محمود أبو رية) يعلنها حربا لا هوادة فيها على الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد رماهم بالتهم الباطلة التى تلقفها من أفواه أسياده المبشرين والمستشرقين ، رماهم بالغفلة وعدم الفهم ، وأنهم لم يفطنوا لتمييز الصدق من الكذب ، وأنهم تتلمذوا على أحبار أهل الكتاب ، وأنهم وثقوا بهم ، وانقادوا لهم ، وقد أسف فى كلامه إسفافا بالغا بالنسبة لأبى هريرة رضى الله عنه بصفة خاصة ، وتفوه بكلمات نابية — فى حق هذا الصحابى الجليل — تنم عن طبع غير كريم ، وقلب غير سليم ، فقال هذا اللئيم : « كان من أثر وثوق الصحابة بمسلمة أهل الكتاب واغترارهم بهم أن صدقوهم فيما يقولون ، ويروون عنهم ما يفترون ، وقد نص رجال

---

(١) زعم جولد تسيهر أن ابن عباس كان يرجع — كتابة — فى تفسير بعض ألفاظ القرآن إلى رجل يدعى (أبا الجلد) ويبدو أنه كان يهوديا — انظر التفسير الإسلامى ص ٨٥ .

(٢) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٠٣ وما بعدها .

الحديث فى كتبهم أن العبادلة الثلاثة[١] وأبا هريرة ومعاوية وأنس وغيرهم قد رووا عن كعب الأحبار وإخوانه ، وكان أبو هريرة أكثر الصحابة وثوقا بهم ، وأخذا عنهم ، وانقيادا لهم »[٢] .

ثم قال : « من أجل ذلك كله أخذ أولئك الأحبار يبثون فى الدين الإسلامى أكاذيب وترهات ، يزعمون مرة أنها فى كتابهم ومن مكنون علمهم ، ويدعون أخرى أنها مما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وهى فى الحقيقة من مفترياتهم ، وأنى للصحابة أن يفطنوا التمييز الصدق من الكذب من أقوالهم ، وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية التى هى لغة كتبهم ، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاء وأضعف مكراً ، وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب ، وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص ، معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه »[٣] .

ثم قال — عن أبى هريرة رضى الله عنه — : « ويبدو أن أبا هريرة كان أول الصحابة انخداعا به — يعنى كعب الأحبار — وثقة فيه ، ورواية عنه وعن إخوانه ، كما كان أكثرهم رواية الحديث ، ويتبين من الاستقراء أن كعب الأحبار قد سلط قوة دهائه على سذاجة أبى هريرة ، لكى يستحوذ عليه وينيمه ، ليلقنه كل ما يريد أن يبثه فى الدين الإسلامى من خرافات وأوهام ، وكان له فى ذلك أساليب غريبة ، وطرق عجيبة »[٤] .

وقد أبلى علماؤنا الأجلاء بلاء حسنا فى الدفاع عن أبى هريرة رضى الله

---

(١) يعنى عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص .

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٠ .

(٤) المصدر السابق ص ١٧٢ .

عنه ، وأنصفوه أيما إنصاف من هذا البذىء الذى أعمى الله بصيرته ، وأضله على علم ، فأطلق لسانه وقلمه سبا وطعنا فى هذا الصحابى الجليل ، ومن هؤلاء العلماء أستاذنا الدكتور محمد السماحى ، فقد قال — فى مقام الرد على أكاذيب أبى رية — : « ومن العجيب الغريب قوله : (ويبدو أن أبا هريرة كان أول الصحابة انخداعا به ، وثقة فيه) الخ — نعم ، روى أبو هريرة عن كعب كما روى عنه غيره ، فإن كان كعب دخل الإسلام على دخل ، وانخدع به الصحابة — كما يقول — فأبو هريرة مثلهم ، ولكن من أين بدا له أن أبا هريرة كان أولهم انخداعا به ، وثقة فيه ، ورواية عنه ، فإن صح ما يقول فأول منخدع به ، وواثق فيه ، مكثر للرواية عنه وعن أمثاله هو ابن عباس الذى روت الرواة عنه شرح آيات القرآن فى قصصه بالإسرائيليات(١) ، ولم يكن ابن عباس ممن يقرأ التوراة ولا التلمود ، وهو من رواة كعب ، ولم يطعن أحد فى ابن عباس ، ولم يؤخذ عليه أنه ينقل عن الإسرائيليات ، ولا أنه كان مخدوعا بكعب أو بغيره ، بل كل ما فى الأمر أنهم يسترشدون بتفصيل ما أجمل فى القرآن بروايات كعب وأمثاله من علماء اليهود الذين دخلوا فى الإسلام ، والقاعدة عندهم معلومة ، فقد أباح لهم الرسول ﷺ أن يحدثوا عنهم ، وحذرهم من تصديقهم وتكذيبهم ؛ فليست إذن هذه الروايات مما يعول عليها فى دين الله وشريعة الإسلام ، حتى تكون مصدر شبهات المؤمنين ، أو الملاحدة والمارقين ، ولا توجب أن يكون الدين كغيره من سائر الأديان دين خرافات وأوهام ، وليست عقائد حتى تجلى للمسلمين عن عقائدهم ، بل كل ما فى الأمر أنها قصص لا يضر الجهل به ، ولا ينفع العلم به ، فإن ذكر على أنه استئناس بما جاء فى الكتب السابقة ، وتفصيل

(١) وما أكثر الروايات الباطلة التى نسبت — زورا — إلى ابن عباس رضى الله عنهما .

لما أجمله القرآن على أساس القاعدة المعلومة فلا بأس من روايته ، ومن ذلك يتبين لك أن الصحابة لم ينخدعوا فى كعب لا فى قليل ولا فى كثير ، فسواء صدق كعب فيما يحدث به أو كذب فإنه لا يروى عن مصدر التشريع المعتبر عندهم »[1] .

موقف التابعين من الإسرائيليات :

وإذا كان ذلك موقف الصحابة — رضوان الله عليهم — من الأخبار الإسرائيلية فما هو موقف التابعين ؟

لقد كان منهج التابعين — على العكس من ذلك — يقوم على التوسع فى رواية الإسرائيليات ، والأخذ عن أهل الكتاب ، ومن ثم التبس الحق بالباطل ، واختلط الحابل بالنابل ، واشتبه الغث بالسمين ، ويمكن أن نرجع ذلك — عند التابعين — إلى سببين :

الأول : أن التابعين لم تثبت عدالتهم جميعاً كما ثبتت عدالة الصحابة ، ومن ثم نجد بعض التابعين قد أسرف فى رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب من غير أن يتحرى الدقة فى روايتها ، بل إن بعضهم قد تساهل فى رواية بعض الإسرائيليات وهو يعلم أنها مكذوبة وباطلة ، وهذا ما لم يكن بحال يحدث من الصحابة رضوان الله عليهم .

والسبب الآخر : أنه قد دخل عدد كبير من أهل الكتاب فى الإسلام إلا أن بعضهم قد اعتنق الإسلام نفاقا وزورا ، مثل عبد الله بن سبأ اليهودى ، وهؤلاء الكتابيون جميعا كانوا مصدراً أساسياً لإدخال الإسرائيليات فى

(١) أبو هريرة فى الميزان ص ٨٦ ، ٨٧ .

ثقافة للمسلمين ، وبالتالى فى تفسير القرآن الكريم ، وهذه الظاهرة كانت أكثر وضوحا فى عهد التابعين .

وزاد الطين بلة فى العصور التى جاءت بعد عصر التابعين فيما يتعلق بالرواية عن أهل الكتاب ، والتوسع فى الأخذ منهم ، فتضخمت الإسرائيليات ومعظمها خرافات فى تفسير القرآن الكريم تضخماً كبيراً ، وأصبحت من الكثرة بحيث تكاد تحجب عن المسلمين هداية القرآن الكريم ، ومن هؤلاء المسرفين والحاطبين بليل محمد بن السائب الكلبي الذى كان يهودى النزعة فقد كان من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودى[١] ، وكان متهما بالكذب والوضع[٢] وقد عرف هذا الكلبي بالتفسير[٣] ، ومنهم كذلك عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج الذى كان روميا نصرانيا ، وقد رويت عنه مرويات كثيرة فى التفسير منها الصحيح وغير الصحيح لأنه لم يقصد الصحة ، وإنما روى ما ذكر فى كل آية من الصحيح والسقيم[٤] ، قال الدكتور الذهبي — عن ابن جريج هذا — : « ونرى أن كثيراً منهم — يعنى العلماء — يحكم عليه بالتدليس وعدم الثقة ببعض مروياته ، ومع هذا فقد قال فيه الإمام أحمد : إنه من أوعية العلم ، ونحن معه فى ذلك ، ولكنه وعاء لعلم امتزج صحيحه بعليله ، ولا نظن إلا أن الإمام أحمد يعنى ذلك بدليل ما تقدم عنه من قوله : « بعض هذه الأحاديث التى كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة وكان ابن جريج لا يبالى من أين أخذها » وكان الإمام مالك

---

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ١٤٦ .
(٣) الاتقان جـ ٢ ص ١٨٩ .
(٤) المصدر السابق جـ ٢ ص ١٨٨ .

رضى الله عنه يرى فيه أنه لا يبالى من أين يأخذ ، فقد روى عنه أنه قال : « ابن جريج حاطب ليل »(١) .

ومن هؤلاء المسرفين فى الروايات الإسرائيلية كذلك مقاتل بن سليمان الذى ناله من الطعن والتجريح ما لم ينله أحد من علماء عصره فيما نعلم ، وذلك لما عرف عنه من المذاهب الردية ، والعقائد الفاسدة ، فعن أبى حاتم محمد بن حبان البستى أنه قال : « مقاتل بن سليمان كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن العزيز الذى يوافق كتبهم ، وكان مشبها يشبه الرب بالمخلوقين ، وكان يكذب مع ذلك فى الحديث »(٢) وأيضاً قال الدكتور الذهبي : « والحق أن علم مقاتل بن سليمان علم شره أكثر من خيره ، وضره أكبر من نفعه ، وإذا كان مقاتل بن حبان يقول : إن علمه كالبحر ، فكثيراً ما يحمل البحر الخبث ، ويقذف بالغثاء والزبد ، والحق أيضاً أن تفسير مقاتل يحوى من الإسرائيليات والخرافات وضلالات المشبهة والمجسمة ما ينكره الشرع ، ولا يقبله العقل ، وإذا كان حقا ما نسب إلى الشافعى من قوله : (الناس عيال فى التفسير على مقاتل) فلست ألمح فى قوله هذا استحسانا لتفسيره ولا ثناء عليه ، ولا أعقل من هذه العبارة — وقد بلوت تفسير مقاتل — إلا أن الشافعى أراد أنه كان مرجعا للمفسرين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ، وجد فيه المعتدلون الفهم السليم للنص القرآنى ، فاقتبسوه منه ، ووجد فيه أصحاب المذاهب الردية كالمشبهة والمجسمة ما يوافق هواهم ، فنقلوه عنه ، ووجد فيه المولعون بالقصص ورواية الأخبار معينا فياضا بالغرائب والأعاجيب ، فاستمدوا منه ما أشبع رغباتهم ، ووافق ميولهم

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٥٠ .
(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٤ ص ٣٤٣ ط السعادة .

وإذا كان هؤلاء هم عيال مقاتل على مائدة تفسيره فما أكثر المتخمين منهم بالمناكير والأباطيل ، وما أقل من طوى صدره منهم على الحقيقة الناصعة والرأى السديد »(١) .

كعب الأحبار ووهب ابن منبه :

وقبل أن نختم الحديث عن الإسرائيليات فى عصر الصحابة والتابعين نود أن نتحدث عن قطبي الرواية الإسرائيلية فى هذا العصر ، وهما كعب الأحبار ووهب بن منبه ، وذلك لكثرة ما أثير حولهما من أباطيل وأكاذيب .

أولا — كعب الأحبار :

هو حبر من أحبار اليهود الذين كانوا باليمن ، أسلم — على المشهور — فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وقد أجمع علماء الجرح والتعديل على توثيقه ، ويكفى أن الإمام مسلما — وهو من هو فى دقة الحديث وضبطه — قد أخرج له فى صحيحه ، كما يكفيه فخراً أن فريقا من الصحابة قد رووا عنه مثل عبد الله بن عباس وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو وغيرهم .

وقد كان لكعب الأحبار — بعد إسلامه — دور بارز فى نقل كثير من الأخبار الإسرائيلية إلى المجتمع الإسلامى ، وإلى ثقافة المسلمين ، إلا أن بعض هذه الأخبار التى نقلت عنه لا تعدو أن تكون من قبيل الخرافات والأساطير ، وقد اختلف الناس فى أخباره التى هى من هذا القبيل ، فقال قوم — معتذرين عن كعب فى حكايتها — : إنه كان يحكى هذه

---

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٥٢ .

الأخبار ، لا على أنها من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا على أنها صادقة ، بل كان يحكيها على علاتها ، معتمداً على أن المسلمين جميعا يعلمون أنها مستمدة من كتب اليهود المحرفة ، فالذنب ليس ذنبه فى رواج هذه الأخبار ، بل ذنب هؤلاء المسلمين الذين لم يحتاطوا فى قبولها ولا فى روايتها ، بل توسعوا توسعاً كبيراً فى ذلك ، وحشدوا الإسرائيليات حشدا فى كتبهم ، فتناقلها الناس جيلا بعد جيل ، وراجت بين المسلمين رواجا كبيراً ، قال أحد أساتذتنا الأجلاء : « لا ينبغى أن يتخذ من رواية هذه الإسرائيليات وسيلة للطعن فى رواتها من أمثال كعب ووهب ممن أثنى عليهم الصحابة ، وزكاهم أهل البصر بالتعديل والتجريح ، وذلك لأنهم حكوها عن الكتب غير مصدقين لها على الإطلاق ، بل كانت عقيدتهم فيها كعقيدة الصحابة : ما جاء على وفق شرعنا صدقوه ، وما خالفه كذبوه ، وما لم يوافق أو يخالف شرعنا ردوا فيه العلم إلى الله عز وجل ، وما مثلهم فيما ينقلون ويحكون إلا كمثل رجل أمين أراد أن يطلعك على كتاب مؤلف بغير لسانك ، فترجمه إلى لغة تفهمها ، لتعرف ما فيه إن صدقا وإن كذبا ، والصدق والكذب حينئذ يضاف إلى الكتاب لا إلى الناقل »[١] .

وقال آخرون : إن كعب الأحبار برىء من هذه الأخبار فهى قد نسبت إليه كذبا وزورا ، ولعل أولئك الذين نسبوها إليه إنما أرادوا أن يضفوا عليها لباسا من الثقة والإجلال ، وذلك بنسبتها إلى تابعى عظيم ، وعالم جليل جمع الثقافتين الإسلامية واليهودية معا ، وهو كعب الأحبار ، وكعب منها براء ، وهذا القول هو ما تميل إليه نفسى ، ويطمئن إليه قلبي ، لأن كعبا كان صادق

---

(١) الحديث والمحدثون لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو زهو ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

الإسلام ، وكان يعلم تماما أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة لهذه الإسرائيليات ، وأن الرسول — صلوات الله عليه — لا يجيز روايتها هكذا على علاتها ، فكيف يسوغ لتابعى جليل رضيه بعض الصحابة أستاذا لهم — أن يخالف الرسول عن أمره ، وقد قال الله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم »[(١)] .

ثانيا — وهب بن منبه :

هو يمنى من أصل فارسى ، وكان من أهل الكتاب الذين أسلموا ، وكان عالما بأخبار الأولين ، وقصص السابقين ، حتى لقد روى عنه أنه قال : « عبد الله بن سلام أعلم أهل زمانه ، وكعب الأحبار أعلم أهل زمانه ، أفرأيت من جمع علمهما — يريد نفسه »[(٢)] ، وقد اتفق الجمهور على توثيقه ، ولم يشذ عنهم سوى رجل واحد اتهمه بالقول فى القدر ، قال ابن حجر : « وهب بن منبه الصنعانى من التابعين ، وثقه الجمهور ، وشذ الفلاس ، فقال : كان ضعيفا ، وكان شبهته فى ذلك أنه كان يتهم بالقول فى القدر »[(٣)] ، ولكنه قد رجع عن هذا القول بعد أن ظهر له الصواب ، وبعد رجوعه عن رأيه لا يصح أن نطعن عليه من هذه الناحية[(٤)] .

وقد نسب إلى وهب بن منبه الكثير من الإسرائيليات ، ولكن جانبا كبيراً منها — فيما يبدو — لا تصح نسبته إليه ، ولعل ما صنعه البخارى

---

(١) سورة النور : ٦٣ .

(٢) التفسير والمفسرون ج ١ ص ١٩٦ .

(٣) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٤١ .

(٤) التفسير والمفسرون ج ١ ص ١٩٦ .

بالنسبة لوهب بن منبه يدل دلالة واضحة على ما ذكرنا ، فقد أخرج له حديثاً واحداً عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث[١] ، فاقتصار البخاري على حديث واحد لوهب يدل على أن معظم ما نسب إليه أسانيده واهية وإلا لأخرج البخاري له في صحيحه أكثر من حديث[٢] ، قال أستاذنا الدكتور الذهبي — رحمه الله — : « وما كان لي ولا لغيري أن ينكر إكثار وهب من رواية الإسرائيليات ، فذلك أمر تنطق به كتب التفسير والحديث التي تعنى بسرد الإسرائيليات ، ولكن الذي أنكره وينكره كل منصف أن تكون كل هذه الإسرائيليات — ومنها أباطيل كثيرة — صحيح نسبتها إليه ، فلو أننا عرضناها على قواعد المحدثين في نقد الرواية والرواة لتبين لنا أن طائفة منها مكذوبة عليه ، وأن اسمه — لشهرته العلمية الواسعة بما كتب أهل الكتاب — قد استغل واتخذ مطية لترويج الكذب وإذاعته بين الناس »[٣] .

هذان هما قطبا الرواية الإسرائيلية : كعب الأحبار ، ووهب بن منبه التابعيان الجليلان اللذان عاشا مع الصحابة ، وأخذا عن الصحابة ، ولقد جاء من بعدهما أناس ينقلون كل ما هب ودب بالنسبة الإسرائيليات في التفسير ، ولا يميزون بين الحق والباطل ، ولا بين الغث والسمين ، مثل محمد بن السائب الكلبي ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، ومقاتل بن سليمان ومحمد بن مروان السدى ، وهؤلاء جميعاً — كما سبق أن ذكرنا — تكلم فيهم علماء الجرح والتعديل ، واتهموهم بالكذب والوضع والمذاهب الفاسدة .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كتابة العلم جـ ١ ص ٣٩ .
(٢) الإسرائيليات في التفسير والحديث ص ١٤٢ بالهامش .
(٣) المصدر السابق ص ١٤٠ ، ١٤١ .

وإنى أرى أن هؤلاء وأمثالهم هم الذين يتحملون وزر إدخال الإسرائيليات — بدون ضوابط ولا قيود — فى التفسير بصفة خاصة، وفى ثقافة المسلمين بصفة عامة، فقد كانوا لا يتورعون من وضع الخرافات، ثم ينسبونها كذبا إلى من قبلهم من الصحابة أو التابعين، بقصد ترويجها بين المسلمين، ولقد جاء بعدهم أناس ألفوا فى التفسير، فشحنوا كتبهم بهذه الخرافات والأساطير، ومن ثم قال الإمام أحمد: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازى»[١] ولعله يعنى بالتفسير هذا التفسير المحشو بالخرافات والأساطير والله أعلم.

ثالثاً — دفاع عن كعب ووهب:

وعلى الرغم من أن علماء الجرح والتعديل قد وثقوا كلا من كعب الأحبار ووهب بن منبه — كما سبق أن ذكرنا — نجد للأسف فى عصرنا الحاضر أصواتاً شاذة تحاول أن تشكك فى صدق هذين الرجلين، بل وفى إسلامهما، وأصحاب هذه الأصوات أناس يلبسون مسوح التحقيق العلمى، والتحقيق العلمى منهم براء، وبعض هؤلاء — فى الحقيقة — عملاء لأعداء الدين من المبشرين والمستشرقين الذين يريدون — من وراء هجومهم على الصحابة والتابعين — تشكيك المسلمين فى دينهم، وإثارة البلبلة فى نفوسهم، «يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»[٢].

وأشهر أولئك الذين هاجموا كعب الأحبار ووهب بن منبه ثلاثة، هم السيد محمد رشيد رضا، والأستاذ أحمد أمين، ومحمود أبو رية.

أما السيد محمد رشيد رضا فإنه قد اتهم كلا الرجلين بالكذب، وأن

---

(١) الإتقان جـ ٢ ص ١٧٨.
(٢) سورة التوبة: ٣٢.

علماء الجرح والتعديل قد انخدعوا بتصديقهما وتوثيقهما ، وأن مادسه الرجلان فى الإسلام من الأكاذيب كان من جملة ما تعلق به الملاحدة وأعداء الدين فى شبهاتهم التى أثاروها حول الإسلام ، وفى ذلك يقول : « فأنت ترى أن هذا الإمام المحقق — يعنى ابن تيمية — جزم بالوقف عن تصديق جميع ما عرف أنه من رواة الإسرائيليات ، وهذا فى غير ما يقوم الدليل على بطلانه فى نفسه ، وصرح فى هذا المقام بروايات كعب الأحبار ووهب بن منبه ، مع أن قدماء رجال الجرح والتعديل اغتروا بهما وعدلوهما فكيف لو تبين له ما تبين لنا من كذب كعب ووهب ، وعزوهما إلى التوراة وغيرها من كتب الرسل ما ليس فيها شيء منه ، ولا حومت حوله »[1] ثم قال السيد محمد رشيد رضا أيضا : « وإنا بعد اختبارنا ثلث قرن قضيناه فى معالجة الشبهات ، ومناظرة الملاحدة وأمثالهم من خصوم الإسلام ، والرد عليهم قولا وكتابة ، قد ثبت عندنا أن روايات كعب ووهب فى كتب التفسير والقصص والتاريخ كانت شبهات كثيرة للمؤمنين ، لا للملاحدة والمارقين وحدهم ، وإن المستقلين فى الرأى لا يقبلون ما قالوه : أن كل من قال جمهور رجال الجرح والتعديل بعدالته فهو عدل ، وإن ظهر لمن بعدهم فيه من أسباب الجرح ما لم يظهر لهم » ، وقال رحمه الله : « رأينا الشيء الكثير فى رواياتهما مما نقطع بكذبه ، لمخالفة ما روياه مما كانا يعزوانه للتوراة وغيرهما من كتب الأنبياء ، فجزمنا بكذبهما ، وهو مما لم يكن يعلمه المتقدمون ، لأنهم لم يطلعوا على كتب أهل الكتاب ، والطعن فى روايتهما يدفع شبهات كثيرة عن كتب الإسلام ، ولا سيا تفسير كتاب الله المحشو بالخرافات »[2] .

---

(١) تفسير المنار جـ ١ ص ٩ ، ١٠ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢) مجلة المنار جـ ٢٧ ص ٥٣٩ .

ويعجبنى فى هـذا المقام رد أستاذنا الجليل الدكتور محمد حسين الذهبي على هذا الاتهام حيث يقول — رحمه الله — : « إننا لا نقر الشيخ — رحمه الله — على هذا الإتهام البليغ لـكعب ووهب ، ولا على رميهما بالـكذب ، ولا على ما ادعاه عزوهما إلى التوراة أو غيرها ما ليس فيها ، كما أننا لا نقره على اتهامه لعلماء الجرح والتعديل الذين طهروا لنا السنة من الدخيل ، وأزاحوا عنها ما لصق بها من الموضوعات ، وبينوا لنا الصحيح والعليل فيها ، والعدل والمجروح من رواتها ، حيث رماهم بالغفلة والاغترار ، وهم أهل هذا الفن الذى لا يصلح له إلا قليل من الناس ، وهو نفسه يرتضيهم فى باب الجرح والتعديل ، ويعتمد رأيهم فى كثير من المواقف التى يحتاج فيها إلى تصحيح حديث أو تضعيفه ، ولا ندرى ما هذا الـكذب الذى تبين له من كعب ووهب ، وخفى عن ابن تيمية — وهو من نعلم علما ومعرفة — وليت الشيخ رحمه الله بين لنا ما يستند إليه فى دعواه ، وغالب الظن أنه ما نسبهما إلى الـكذب إلا لأنه قارن بين ما يروى عن كعب وغيره من مسلمة أهل الـكتاب وما يقابل ذلك من التوراة التى ينقل عنها كثيراً فى تفسيره ، فوجده مخالفاً لما فيها ، فـكان ذلك كذبا فى نظره ، كأن التوراة هى العمدة التى يعتمد عليها ، والأصل الذى يحتكم إليه ، ونسى أنها محرفة مبدلة ، وأن بجوارها شروحا وسننا تعتبر عند أهلها من المصادر المهمة ، فلم لا تـكون التوراة التى نقل عنها كعب ووهب غير التى نقل عنها الشيخ رشيد ، ومعروف أن يد التحريف والتبديل لعبت فيها أكثر من مرة ؟ ولم لا تـكون الرواية التى رواها كعب أو غيره ، ولا يجدها الشيخ فى التوراة التى يحتكم إليها ، فى تفسيره ، ويرد بها روايات كعب ووهب — لم لا تـكون مأخوذة من التلمود أو غيره من شروح التوراة وما يتبعها من نصائح وسنن »[1] .

---

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

وأيضاً حمل أستاذنا الدكتور محمد أبو زهو حملة شعواء على صاحب هذا الإتهام الباطل ، فقال : « وليس كل ما ينسب إلى كعب ووهب وأضرابهما صحيحاً ، فقد اختلق عليهم الوضاعون كثيراً ، ليروجوا باطلهم بنسبته إليهم ، وتناقل هذه الأخبار المكذوبة بعض القصاص والمؤرخين والأدباء ، وبعض القاصرين من المفسرين ، على أنها حقائق ، من غير أن يتثبتوا من صحة نسبتها إلى من عزيت إليه ، وبدون أن يفطنوا إلى أنهم كانوا يروونها على أنها إسرائيليات بتقدير صحتها عنهم ، فضلوا وأضلوا ، والذنب ليس ذنب كعب ووهب ، ولكنه ذنب القصور والتقصير ، ومن المضحكات المبكيات ما زعمه بعض أدعياء العلم فى عصرنا ، من أنه قد عنى بمطالعة الكتب التى ألفها أعداء الدين ، فوجد أكثر المطاعن التى تتخذ شبهة على الإسلام مأخوذة عن إسرائيليات تروى عن كعب ووهب ، وهذا يدل — فى نظره القاصر — على أنهما من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام ليفسدوه ، وزعم هذا الدعى أيضاً أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الجرح والتعديل قد أثنوا عليهما خيراً وعدلوهما ، من غير أن يفطنوا إلى ما فطن له هو من أمرهما — وهذا الزعم بنوعيه لا يصدر إلا عن جاهل قد ملأه الغرور ، أو مجنون لا يدرى ما يقول ، ولو أنه كلف نفسه النظر فى أسانيد هذه الروايات التى تنسب إليهما ليتبين أصحيحة هى عنهما أم باطلة ، ثم تأمل بعد ذلك إلى أنهما كانا يرويانها على أنها إسرائيليات ما رمى الصحابة والتابعين ومن بعدهما من حذاق الناقدين بهذا البهتان المبين »[1] .

وأما الأستاذ أحمد أمين فقد وجه إلى كعب الأحبار تهمتين :

---

(١) الحديث والمحدثون ص ١٩١ ، ١٩٢ .

الأولى : أنه دس هو وأمثاله فى علوم المسلمين كثيرا من الأخبار الباطلة التى كان لها فى نفوس المسلمين أثر غير صالح .

والثانية : أنه كان شريكا فى المؤامرة التى قتل فيها عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وفى ذلك يقول أحمد أمين : « وقد لاحظ بعض الباحثين أن بعض الثقات كابن قتيبة والنووى لا يروى عنه — يعنى كعبا — أبدا ، وابن جرير الطبرى يروى عنه قليلا ، ولكن غيرهم كالثعلبي والكسائى ينقل عنه كثيرا فى قصص الأنبياء ، كقصة يوسف والوليد بن الريان وأشباه ذلك ، ويروى ابن جرير أنه جاء إلى عمر بن الخطاب قبل مقتله بثلاثة أيام ، وقال له : اعهد فإنك ميت فى ثلاثة أيام ، قال : ومايدريك ؟ قال أجده فى كتاب الله عزوجل فى التوراة ، قال عمر : إنك لتجد عمر بن الخطاب فى التوراة ، قال : اللهم لا ، ولكن أجد صفتك وحليتك ، وأنه قد فنى أجلك ، وهذه القصة إن صحت دلت على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر ، ثم وضعها هو فى هذه الصبغة الإسرائيلية ، كما تدلنا على مقدار اختلاقه فيما ينقل ، وعلى الجملة فقد دخل على المسلمين من هؤلاء وأمثالهم فى عقيدتهم وعلمهم كثير كان له فيهم أثر غير صالح »[١] .

وقد قام أستاذنا الدكتور الذهبي بالرد على ماقاله أحمد أمين ، فقال : « ولسنا نقر الأستاذ أحمد أمين — رحمه الله — على كلامه هذا ، فكون بعض الثقات كابن قتيبة والنووى لم يرووا عن كعب لا يدل على وهن فيه ، فقد روى عنه من هو خير من ابن قتيبة والنووى فى باب الحديث رواية ودراية كالإمام مسلم وغيره ممن ذكرنا ، والقصة التى رواها ابن جرير فى تاريخه عن مقتل عمر رضى الله عنه لا أظنها صحيحة ، لأنها لو صحت لكان

(١) فجر الإسلام ص ١٩٨ .

معنى ذلك أن كعبا — وهو شريك فى الجريمة كما يزعم — يكشف عن نفسه بنفسه ، وذلك على غير المألوف من عادة المجرمين من المبالغة فى كتمان مايدبرون ، وعدم إثارة الشكوك حولهم ، ورواية ابن جرير للقصة لا تدل على صحتها ، لأن ابن جرير — كما هو معروف عنه — لم يلتزم الصحة فى كل مايرويه ، والذى ينظر فى تفسيره يجد فيه مما لا يصح شيئا كثيراً ، كما أن مايرويه فى تاريخه لايعدو أن يكون من قبيل الأخبار التى تحتمل الصدق والكذب ، ولم يقل أحد بأن كل مايروى فى كتب التاريخ ثابت صحيح . ثم إن مايعرف عن كعب الأحبار من دينه وخلقه وأمانته ، وتوثيق أكثر أصحاب الصحاح له يجعلنا نحكم بأن هذه القصة موضوعة عليه ، ونحن ننزه كعبا عن أن يكون شريكا فى قتل عمر ، أو يعلم من يدبر أمر قتله ثم لا يكشف لعمر عنه ، كما ننزهه أن يكون كذابا وضاعا ، يحتال على تأكيد ما يخبر به من مقتل عمر بنسبته إلى التوراة ، وصوغه فى قالب إسرائيلى — ثم قال — وإذا كانت هذه الإسرائيليات المروية عن كعب وغيره قد أثرت فى عقيدة المسلمين وعلمهم أثرا غير صالح فليس ذنب هذا راجعا إلى كعب وأضرابه ، لأنهم رووه على أنه مما فى كتبهم ، ولم يشرحوا به القرآن ، اللهم إلا ما يتفق من هذا مع القرآن ويشهد له ، ثم جاء من بعدهم فحاولوا أن يشرحوا القرآن بهذه الإسرائيليات ، فربطوا بينها وبينه على مابينهما من بعد شاسع ، بل وزادوا على ذلك مانسجوه من قصص خرافية نسبوها لهؤلاء الاعلام ، ترويجا لها ، وتمويها على العامة ، فالذنب إذن ذنب المتأخرين الذين ربطوا هذه الاسرائيليات بالقرآن ، وشرحوه على ضوئها ، واخترعوا من الأساطير مانسبوه زورا وبهتانا إلى هؤلاء الأعلام وهم منه براء»[١] .

---

(١) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ١٣١ — ١٣٣ .

وأما محمود أبو رية — وهو الذى أكاد أجزم بأنه عميل فى كتاباته المبشرين والمستشرقين أعداء الإسلام ـ فقد اتهم الرجلين بالنفاق فى الدين، وأنهما دخلا الإسلام متسترين لكى يكيدا الإسلام والمسلمين ، واتهم كذلك كعب الأحبار بأن له يدا فى قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال محمود أبو رية : « ولما كان أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود ، لأنهم بزعمهم شعب الله المختار ، فلا يعترفون لأحد غيرهم بفضل ، ولا يقرون لنبي بعد موسى برسالة فإن رهبانهم وأحبارهم لم يجدوا بدا — وبخاصة بعد أن غلبوا على أمرهم ، وأخرجوا من ديارهم — من أن يستعينوا بالمكر ، ويتوسلوا بالدهاء ، لكى يصلوا الى ما يبتغون ، فهداهم المكر اليهودى إلى أن يتظاهروا بالإسلام ، ويطووا نفوسهم على دينهم ، حتى يخفى كيدهم ، ويجوز على المسلمين مكرهم ، وقد كان أقوى هؤلاء الكهان دهاء ، وأشدهم مكرا ، كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سبأ[1] ، ولما وجدوا أن حيلهم قد راجت بما أظهروه من كاذب الورع والتقوى ، وأن المسلمين قد سكنوا إليهم ، واغتروا بهم ، جعلوا أول همهم أن يضربوا المسلمين فى صميم دينهم ، وذلك بأن يدسوا إلى أصوله التى قام عليها مايريدون من أساطير وخرافات ، وأوهام وترهات ، لكى تهى هذه الأصول وتضعف »[2] إلخ ، ثم قال أيضا ولم يكن قتل عمر على يد أبى لؤلؤة إلا نتيجة لتلك المؤامرة التى دبرها له

---

(١) هكذا سلكها فى سلك عبد الله بن سبأ اليهودى ، ولقد قال — فى وقاحة وتبجح — : كان الأستاذ سعيد الأفغانى قد نشر بمجلة الرسالة مقالة ذكر فيها أن الصهيونى الأول عبد الله بن سبا ، فرددنا عليه بمقال مفصل أثبتنا فيه أن الصهيونى الأول هو كعب الأحبار ، ونشر هذا الرد فى مجلة الرسالة أيضا — أنظر أضواء على السنة المحمدية ص ١١١ بالهامش .

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

الهرمزان ، لما كان يكنه من الحقد والموجدة للعرب ، بعد أن ثلوا عرش الفرس ، ومزقوا دولتهم ، وممن اشترك فيها وكان له أثر كبير فى تدبيرها كعب الأحبار ، وهذا أمر لا يمترى فيه أحد إلا الجهلاء »[١] .

وقد فند هذه الأباطيل التى أطلقها هذا العميل كثير من الأساتذة الأجلاء فى العالم الإسلامى ، وعلى رأسهم فضيلة أستاذنا الدكتور محمد السماحى حيث يقول — بصدد الدفاع عن إسلام كعب ووهب — : « ونحن إذا رجعنا لروايات كعب وأمثاله مما رواه الرواة عنه نجد أكثره مما وضعه عليه القصاصون والأخباريون ، والباقى إما أن يكون متفقا مع القرآن ، فالحجة فيه القرآن ، وإما أن يكون مخالفا فيكون من المحرف أو الموضوع فى علم أهل الكتاب ، وإما أن يكون غير ذلك فلا نصدقه ولا نكذبه ، وبذلك تعلم أن مرويات كعب ووهب وغيرهما لم تؤثر على الإسلام ، فى قليل ولا كثير ، اللهم إلا عند الجهلة والذين يريدون الكيد الإسلام ، من المستشرقين والملاحدة ، وهذا لا يوجب طعنا فى كعب ولا فى أمثالهما عن وثقهما النقاد من علماء الحديث ، الخبيرين بصحيحه وغير صحيحه ، والعدول والمجروحين ، وعلى هذا فينبغى لمن أراد أن ينقح مرويات كعب وأمثاله أن يرجع لرجال الإسناد ، ويعلم حالهم وحال ما رووه ، وينزله على القاعدة التى ذكرنا ، ثم يحكم بعد ذلك على ماروره إن كان مقبولا أو غير مقبول ، أما اتهامهما بأنهما من اليهود الذين دخلوا فى الإسلام خداعا ، وطووا قلوبهم على يهوديتهم ، من أجل روايات وضعها عليهم الوضاعون فلا يقبل فى النظر العلمى ، بعد ما وثقهما الموثقون العدول ، وروى عنهما الأئمة من الصحابة والتابعين »[١] .

(١) المصدر السابق ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) أبو هريرة فى الميزان ص ٨٥ .

وحتى الدكتور طه حسين الذى كان ينظر بعين العطف والرضا إلى كتاب (محمود أبورية) يوجه هام لم يعجبه اتهام أبى رية لكعب بالاشتراك فى قتل عمر ، فقال : « والمؤلف يؤكد أن عمر إنما قتل نتيجة لمؤامرة دبرها الهرمزان وشارك فيها كعب ، ويؤكد أن هـذه المؤامرة ثابتة لا يشك فيها إلا الجهلاء ، وأريد أن أؤكد أنا للمؤلف أنى أنا أحد هؤلاء الجهلاء ، لأنى أشك فى هذه المؤامرة أشد الشك وأقواه ، ولا أراها إلا وهما ، فقد قتل ذلك العبد المشئوم نفسه قبل أن يسأل ، وتعجل عبيد الله بن عمر فقتل الهرمزان دون أن يسأل ، وعاش كعب الأحبار هذا سبعة أعوام أو ثمانية دون أن يسأله أحد ، أو يتهمه أحد بالاشتراك فى هذه المؤامرة ، وكان كثيرا مايدخل على عثمان ، ثم ترك المدينة وذهب إلى حمص ، فأقام فيها حتى مات سنة اثنتين وثلاثين للهجرة ، فمن أين استطاع المؤلف أن يؤكد وقوع هذه المؤامرة أولا ، ومشاركة كعب فيها ثانيا ، مع أن المسلمين قد غضبوا حين تعجل عبيد الله ابن عمر حين قتل الهرمزان جهلا عليه ، ولم يقدمه إلى الخليفة ، ولم يقم عليه البينة لأنه شارك من قريب أو من بعيد فى قتل أبيه ، وقد ألح جماعة من المسلمين من أصحاب النبي على عثمان أن يقيم الحد على عبيد الله لأنه قتل مسلما دون أن يقاضيه إلى الإمام ، ودون أن يثبت عليه قتل عمر بالبينة ، فعفا عنه عثمان مخافة أن يقول الناس : « قتل عمر أمس ، ويقتل ابنه اليوم » وعدّ الثائرون على عثمان هذا العفو إحدى أغلاطه ، وكان (على) حين تولى الخلافة مزمعا معاقبة عبيد الله على فعلته تلك ، ولـكنه هرب من على ولجأ إلى معاوية فعاش فى ظله ، وقتل فى موقعة صفين ، ولم يسأل عثمان كعبا عن شىء ولم يتهمه أحد بشىء ، وقد ذهب من المدينة إلى الشام ، ومعاوية أمير عليها ، فعاش فيها حتى مات ، فلم يسأله معاوية عن شىء ، فمن أين يأتى هذا التأكيد الذى ألح فيه المؤلف حتى لعن كعبا ، ولم يكن له ذلك ، فالمعروف من أمر كعب

أنه أسلم ، والمعروف كذلك أن لعن المسلمين غير جائز »[١] .

أقسام الإسرائيليات من حيث القبول والرد :

الإسرائيليات ـ من حيث القبول والرد ،وجواز الرواية وعدم جوازها ـ ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مانعلم صدقه ، لأن فى ديننا ما يصدقه ويوافقه ، وهذا القسم مقبول ، وتجوز روايته .

والقسم الثانى : مانعلم كذبه ، لأن فى ديننا ما يكذبه ويخالفه ، وهذا القسم مردود ، ولاتصح روايته إلا مقرونا ببيان زيفه وبطلانه .

والقسم الثالث : مالا نعلم صدقه ولا كذبه ، لأنه ليس فى ديننا ما يوافقه ولا مايخالفه ، وهذا القسم المسكوت عنه يجب أن نتوقف فى قبوله ، فلانصدقه ولا نكذبه ، بل نقول : آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل من قبل ، كما جاء فى الحديث الشريف .

ونتساءل هنا : هل هذا القسم المسكوت عنه تجوز روايته أم لا ؟ .

يرى بعض العلماء أن هذا القسم تجوز روايته استنادا إلى عموم الإباحة فى قوله صلى الله عليه وسلم : « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج » .

ومن هؤلاء العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — حيث يقول : « الثالث : ماهو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ، ولا من هذا القبيل ، فلانؤمن

---

(١) نشر الدكتور طه حسين هذا الكلام فى مقال بجريدة الجمهورية الصادرة يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م أنظر أبو هريرة راوية الإسلام ص ٣٢٣ .

به ، ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لما تقدم[١] ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني »[٢] ، ومنهم أيضا الإمام برهان الدين البقاعي حيث يقول : « هذا فيما يصدقه كتابنا ، وأما مالا يصدقه ولا يكذبه فقد روى البخاري عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج » ورواه مسلم والترمذى والنسائى عن أبى سعيد رضى الله عنه ، وهو معنى مافى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا : آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم » الآية ، فإن دلالة هذا على سنية ذكر مثل ذلك أقرب من الدلالة على غيرها »[٣] ، وقد أكد البقاعى رأيه هذا فى كتابه : « الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة »[٤] .

وقد مشى على سنن هؤلاء العلماء فضيلة أستاذنا الجليل الدكتور محمد حسين الذهبي — رحمه الله — فأجاز رواية هذا القسم المسكوت عنه فقال : « وأما ما سكت عنه شرعنا ، ولم يكن فيه ما يشهد لصدقه ولا لكذبه ، وكان محتملا لحكمه أن نتوقف فى قبوله فلا نصدقه ولا نكذبه ، وعلى هذا

---

(١) أى لما تقدم من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج » أنظر مقدمة فى أصول التفسير ص ٩٨ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ص ١٠٠ بتحقيق الدكتور عدنان زرزور ط بيروت .

(٣) تفسير القاسمى ج ١ ص ٤٧ .

(٤) الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٩٠ .

يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» أما روايته فجائزة على أنها مجرد حكاية لما عندهم ، لأنها تدخل في عموم الإباحة المفهومة من قوله عليه الصلاة والسلام : حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»[1] كما قال أيضاً : «وما سكت عنه شرعنا توقفنا فيه فلا نحكم عليه بصدق ولا بكذب ، ونجوز روايته لأن غالب ما يروى من ذلك راجع إلى القصص والأخبار ، لا إلى العقائد والأحكام ، وروايته ليست إلا مجرد حكاية له كما هو في كتبهم ، أو كما يحدثون به بصرف النظر عن كونه حقاً أو غير حق[2] » .

ولكننى أرى أن هذا القسم المسكوت عنه — وهو الذى لا نعلم صدقه ولا كذبه — لا نجوز روايته ، بل يجب أن نتوقف في روايته ، كما توقفنا في قبوله ، لأن روايته توهم قبوله والتصديق به ، ومادمنا قد توقفنا في قبوله ، فمن الأحوط أن نتوقف كذلك في روايته ، وإذن فالمقياس في القبول والرواية واحد ، وهو ما ورد من نصوص في القرآن أو السنة ، فما كان من الإسرائيليات موافقاً لذلك قبلناه وأجزنا روايته ، وما كان منها مخالفاً لذلك رددناه أخذا ، وأبطلناه رواية ، وما كان مسكوتا عنه في ديننا ، بحيث لا يكون في نصوص القرآن أو السنة ما يوافقه ولا ما يخالفه توقفنا في قبوله عملا بالحديث الشريف ، وأرى كذلك أن نتوقف في روايته ، قياساً على توقفنا في قبوله ، وسدا للذريعة ، وعلى ذلك فإن الحديث الشريف وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» محمول على ما نعلم صدقه فقط كما سبق أن وضحنا .

---

(١) المصدر السابق ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ ، ٨٧ .

ويعجبني في هذا المقام ما ذكره أستاذنا الدكتور محمد أبو زهو — في شرح هذا الحديث — فقد قال : « ويرى بعضهم أن معنى حديث عبد الله بن عمرو : حدثوا عن بني إسرائيل بما لم يثبت لديكم كذبه في المواعظ والقصص ، لا في العقائد والأحكام ، وحمل الحديث على هذا المعنى غير مرضي عندنا ، وذلك لأن ما لم يثبت كذبه نوعان : أحدهما — ما ثبت صدقه ، وهذا تجوز حكايته باتفاق ، ولا ينبغي أن يخص بالمواعظ والقصص ، وثانيهما — ما لم يثبت صدقه ولا كذبه ، ولا فائدة تعود على المسلمين من التحديث بهذا النوع بعد قوله صلى الله عليه وسلم فيه : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » الحديث ، وشرعنا — والحمد لله — مكتف بنفسه ، وليس بحاجة إلى مثل هذا ، ففيه من العقائد والأحكام ، والأخلاق والآداب ، والمواعظ والأمثال ما فيه كفاية وذكرى لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد[1] » .

وفي ختام هذا المبحث يجدر بنا أن نذكر ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية والإمام البقاعي في هذا المجال ، فإنهما قد وضعا لنا القواعد السليمة والضوابط الدقيقة بالنسبة للاسرائيليات .

أما ابن تيمية — وهو فيما أعلم أول فارس في هذا الميدان — فقد قال : « ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ، فإنها على ثلاثة أقسام ، أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذلك صحيح ، والثاني : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه ، والثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ، ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لما تقدم ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود

---

(١) الحديث والمحدثون ص ١٩٠ ، ١٩١ .

إلى أمر ديني ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ويأتى عن المفسرين خلاف لسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا كثيراً ويأتى عن المفسرين خلاف لسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ولون كلبهم وعدتهم ، وعصا موسى من أى الشجر كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم ، وتعيين البعض الذى ضرب به القتيل من البقرة ، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى ، إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن ، مما لا فائدة من تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم ، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز ، كما قال تعالى : « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهرا ولا تستفت فيهم منهم أحدا[1] » ، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام ، وتعليم ما ينبغى في مثل هذا ، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ، ضعف القولين الأولين ، وسكت عن الثالث فدل على صحته ، إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما ، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته ، فيقال في مثل هذا : « قل ربى أعلم بعدتهم » فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله تعالى عليه ، فلهذا قال : « فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهراً » أى لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ، ولا تسألهم عن ذلك ، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب ، فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف : أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام ، وأن ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل ، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته ، فيشتغل به عن الأهم ، فأما من حكى خلافا في

---

(١) سورة الكهف : ٢٢ .

مسألة ، ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص ، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه ، أو يحكى الخلاف ويطلقه ولا ينبّه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً ، فإن صحح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب ، أو جاهلا فقد أخطأ ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته ، أو حكى أقوالا متعددة لفظا ، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى ؛ فقد ضيع الزمان ، وتكثر بما ليس بصحيح ، فهو كلابس ثوبى زور ، والله الموفق للصواب »[(١)] .

أما الإمام البقاعى فقد صنف الإسرائيليات تصنيفاً يتفق — إلى حد كبير — مع التصنيف الذى ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال البقاعى: « حكم النقل عن بنى إسرائيل ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز ، وإن لم يثبت ذلك المنقول ، وكذا ما نقل عن غيرهم من أهل الأديان الباطلة لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد ، بخلاف ما يستدل به فى شرعنا ، فإنه العمدة فى الاحتجاج للدين ، فلا بد من ثبوته ، فالذى عنده من الأدلة ثلاثة أقسام : موضوعات وضعاف وغير ذلك ، فالذى ليس بموضوع ولا ضعيف مطلق ضعف يورد للحجة ، والضعيف المتماسك للترغيب ، والموضوع يذكر لبيان التحذير منه بأنه كذب ، فإذا وازنت ما ينقله أئمتنا عن أهل ديننا للاستدلال لشرعنا — بما ينقله الأئمة عن أهل الكتاب سقط من هذه الأقسام الثلاثة فى النقل عنهم ما هو للحجة ، فإنه لا ينقل عنهم ما يثبت به حكم من أحكامنا ، ويبقى ما يصدقه كتابنا فيجوز نقله وإن لم يكن فى حيز ما يثبت فى حكم الموعظة لنا ، وأما ما كذبه كتابنا فهو

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ١٠٠ — ١٠٢ وقد نقل هذا الكلام تلميذ ابن تيمية الحافظ ابن كثير فى تفسيره ج ١ ص ١٤ .

كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقروناً ببيان بطلانه »(١) .

بقيت كلمة أخيرة بالنسبة للإسرائيليات والكتب القديمة بوجه عام ، وهى أنه يجوز — لمن له قدم راسخة فى العلم — الاطلاع عليها ، والاستشهاد بها ، والنقل منها ، فى مقام الرد على أصحابها وإلزامهم ، وإقامة الحجة عليهم ، ومجادلتهم بالتى هى أحسن ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : « قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين »(٢) فإن الإتيان بالتوراة وتلاوتها يفيدان جواز معرفة ما فيها والاطلاع عليها فى مقام الحاجة لهم ، ويدلنا على ذلك أيضا ما ثبت عن الرسول ﷺ من أنه طلب إلى اليهود أن يحتكموا فى قضايا معينة إلى التوراة التى بأيديهم فرفضوا ، فإن طلب الرسول ﷺ ذلك من اليهود دليل لنا على جواز معرفة ما فى كتبهم والإطلاع عليها فى مقام إلزامهم وإقامة الحجة عليهم ، قال تعالى : « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون »(٣) .

وإنما قلنا : إن ذلك جائز لمن له قدم راسخة فى العلم دون غيره لأن من تمكن فى علوم الدين ، وقويت معرفته بها يستطيع — بسهولة — أن يميز بين الحق والباطل ، والصواب والخطأ ، والغث والسمين ، بخلاف غيره فقد يلتبس عنده الحق بالباطل ، ويختلط أمامه الحابل بالنابل ، فيقع فى ضلال مبين ، قال الحافظ ابن حجر : « والأولى فى هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصير من الراسخين فى الإيمان فلا يجوز له النظر فى شىء من ذلك ، بخلاف

(١) أنظر الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٩٠ ، ٩١ .
(٢) سورة آل عمران : ٩٣ .
(٣) سورة آل عمران : ٢٣ .

الراسخ فيجوز له ، ولاسيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف ، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة ، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم ، بما يستخرجونه من كتابهم ، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه »[١] .

موقف المفسرين من الإسرائيليات :

لنا فى البداية هنا ملاحظتان عامتان ،أولاهما : أن المفسرين - بوجه عام - قد تساهلوا فى إيراد الإسرائيليات فى كتبهم ، ومعظمها أباطيل وخرافات ، إلا أن مقدار هذا التساهل يختلف من مفسر لآخر ، والملاحظة الثانية : أن أولئك المفسرين الذين وضعوا لأنفسهم فى مقدمة تفاسيرهم منهجا دقيقا بالنسبة للإسرائيليات لم يلتزموا هـذا المنهج فى أثناء التفسير ، مثل الإمام القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، فعلى الرغم من أنه يقول فى مقدمة تفسيره : « وأضرب عن كثير من قصص المفسرين ، وأخبار المؤرخين إلا ما لابد منه ولا غنى عنه للتبيين »[٢] نجده يتوسع كثيرا فى إيراد الإسرائيليات ، ويأتى لنا فى خلال تفسيره بالأباطيل والخرافات .

بعد ذلك نستطيع أن نقول : إن المفسرين — بالنسبة للاسرائيليات — فريقان ، فريق أكثر من رواية هذه الإسرائيليات، وفريق قلل من روايتها ، فمن المفسرين الذين أسرفوا فى روايتها ، وتوسعوا فى ذكرها : الإمام محمد ابن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ فى كتاب : (جامع البيان فى تفسير القرآن) ، والإمام أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابورى المتوفى سنة ٤٢٧ هـ فى تفسيره المسمى : (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ، أما المفسرون

---

(١) فتح البارى جـ ١٣ ص ٤٣٨ .

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣ .

الذين قللوا من رواية الإسرائيليات إلى حد كبير ، واحتاطوا كثيرا فى إيرادها والأخذ بها فعلى رأسهم الإمام عبد الحق بن عطية المتوفى سنة ٥٤١ ﻫ فى تفسيره الذى اشتهر باسم : (المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز)[١] ، والحافظ إسماعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ ﻫ فى تفسيره المسمى : (تفسير القرآن العظيم) .

كذلك نستطيع أن نقول : إن المفسرين يختلفون ــ بالنسبة للإسرائيليات ــ ما بين ناقل وناقد ، فمن الذين شحنوا كتبهم بالإسرائيليات من غير تمحيص ولا نقد يذكر الإمام الحسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ٥١٦ ﻫ صاحب كتاب (معالم التنزيل) والإمام على بن محمد البغدادى المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٤١ ﻫ صاحب كتاب (لباب التأويل فى معانى التنزيل) ، أما المفسرون الذين كان لهم جهود موفقة فى نقد هذه الإسرائيليات وتمحيصها فعلى رأسهم الإمام عبد الحق بن عطية والحافظ ابن كثير ، والعلامة جار الله الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ وإن كان قد تسرب إلى تفاسيرهم جميعاً بعض الإسرائيليات من غير أن يعقبوا عليها بشىء ، وسبحان من له الكمال وحده .

وإليك أمثلة من الإسرائيليات نقلتها من كتب التفسير المختلفة :

المثال الأول : ذكر البغوى فى تفسير قوله تعالى : « ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب »[٢] قصة أسطورية طويلة ، تتنافى مع عقائد الدين ، وتطعن عصمة الأنبياء والمرسلين ، فقال : « ولقد فتنا سليمان :

---

(١) هذا التفسير كان موضوع رسالتى : (منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم) التى نلت بها درجة الدكتوراه فى التفسير سنة ١٩٧١ م ، وهو تفسير لا يزال معظمه مخطوطا ، ونسأل الله أن يهيىء للمسلمين أمر تحقيقه وإخراجه .

(٢) سورة ص : ٣٤

اختبر لله وابتليناه بسبب ملكه ، وكان سبب ذلك ماذكره محمد بن إسحاق عن وهب بن منبه — قال : سمع سليمان عليه السلام بمدينة فى جزيرة من جزائر البحر ، يقال لها : (صيدون) بها ملك عظيم الشأن ، ولم يكن للناس عليه سبيل لمكانه فى البحر ، وكان الله قد أتى سليمان فى ملكه سلطانا لايمتنع عليه شىء فى بر ولا بحر ، إنما يركب إليه الريح ، فخرج إلى تلك المدينة ، تحمله الريح على ظهر الماء ، حتى نزل بها بجنوده من الجن والإنس ، فقتل ملكها ، وسبي ما فيها ، وأصاب — فيما أصاب — بنتا لذلك الملك ، يقال لها : (جرادة) ، لم ير مثلها حسنا وجمالا ، فاصطفاها لنفسه ، ودعاها إلى الإسلام ، فأسلمت على جفاء منها ، وقلة فقه ، وأحبها حبا لم يحبه شيئا من نسائه ، وكانت — على منزلتها عنده — لايذهب حزنها ، ولا يرقأ دمعها ، فشق ذلك على سليمان فقال لها : ويحك ، ماهذا الحزن الذى لايذهب ، والدمع الذى لا يرقأ؟ قالت : إن أبى أذكره ، وأذكر ملكه وما كان فيه وما أصابه ، فيحزننى ذلك ، قال سليمان : فقد أبدلك الله به ملكا هو أعظم من ملكه ، وسلطانا هو أعظم من سلطانه ، وهداك للاسلام ، وهو خير من ذلك كله ، قالت : إن ذلك كذلك ، ولكنى إذا ذكرته أصابنى ماترى من الحزن ، فلو أنك أمرت الشياطين فصوروا لى صورته فى دارى التى أنا فيها ، أراها بكرة وعشيا لرجوت أن يذهب ذلك حزنى ، وأن يسلينى عن بعض ما أجد فى نفسى ، فأمر سليمان الشياطين فقال : مثلوا لها صورة أبيها فى دارها ، حتى لا تنكر منه شيئاً ، فمثلوه لها حتى نظرت إلى أبيها بعينه ، إلا أنه لا روح فيه ، فعمدت إليه حين صنعوه ، فأزرته وقمصته ، وعممته وردته بمثل ثيابه التى كان يلبس ، ثم كان إذا خرج سليمان من دارها تغدو إليه فى ولائدها حتى تسجد له ، ويسجدون له ، كما كانت تصنع به فى ملكه ، وتروح فى كل عشية بمثل ذلك ، وكان سليمان لا يعلم بشىء من ذلك أربعين صباحا ، وبلغ

ذلك (آصف بن برخيا)، وكان صديقا له، وكان لا يرد عن أبواب سليمان أى ساعة أراد دخول شىء من بيوته، حاضراً كان سليمان أو غائبا، فأتاه فقال له: يا نبي الله، كبر سنّى، ودق عظمى، ونفد عمرى، وقد حان منى الذهاب، فقد أحببت أن أقوم مقاما قبل الموت، أذكر فيه من مضى من أنبياء الله، وأثنى عليهم بعلمى فيهم، وأعلم الناس بعض ما كانوا يجهلون من كثير أمورهم، فقال: افعل، فجمع له سليمان الناس، فقام فيهم خطيبا، فذكر من مضى من أنبياء الله تعالى، فأثنى على كل نبي بما فيه، وذكر ما فضله الله به، حتى انتهى إلى سليمان فقال: ما أحكمك فى صغرك، وأورعك فى صغرك، وأفضلك فى صغرك، وأحكم أمرك فى صغرك، وأبعدك عن كل ما يكره الله تعالى فى صغرك، ثم انصرف، فوجد سليمان عليه السلام فى نفسه من ذلك، حتى ملىء غضباً، فلما دخل سليمان داره أرسل إليه فقال: يا آصف، ذكرت من مضى من أنبياء الله فأثنيت عليهم خيراً فى كل زمانهم، وعلى كل حال من أمرهم، فلما ذكرتنى جعلت تثنى على بخير فى صغرى، وسكت عما سوى ذلك من أمرى فى كبرى، فما الذى أحدثت فى آخر عمرى؟ فقال: إنّ غير الله ليعبد فى دارك منذ أربعين صباحا فى هوى امرأة، فقال: فى دارى، فقال: فى دارك، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، لقد عرفت أنك ما قلت الذى قلت إلا عن شىء بلغك، ثم رجع سليمان إلى داره، وكسر ذلك الصنم، وعاقب تلك المرأة وولائدها ثم أمر بثياب الطهيرة فأتى بها، وهى ثياب لا تغزلها إلا الأبكار، ولا تنسجها إلا الأبكار، ولا تغسلها إلا الأبكار لم تمسها امرأة قد رأت الدم، ثم لبسها، ثم خرج إلى فلاة من الأرض وحده، وأمر برماد ففرش له، ثم أقبل تائبا إلى الله عز وجل، حتى جلس على ذلك الرماد، وتمعك فيه بثيابه تذللا

لله تعالى ، وتضرعا إليه ، يبكي ويدعو ويستغفر مما كان فى داره ، فلم يزل كذلك يومه حتي أمسى ، ثم رجع إلى داره .

وكانت له أم ولد يقال لها : (الأمينة) كان إذا دخل مذهبه[1] أو أراد إصابة امرأة من نسائه وضع خاتمه عندها حتى يتطهر ، وكان لا يمس خاتمه إلا وهو طاهر ، وكان ملكه فى خاتمه ، فوضعه يوما عندها ، ثم دخل مذهبه فأتاها الشيطان صاحب البحر ، واسمه (صخر) ، على صورة سليمان، لاتنكر منه شيئا ، فقال : خاتمى ، أمينة ، فناولته إياه ، فجعله فى يده ، ثم خرج ، حتى جلس على سرير سليمان ، وعكفت عليه الطير والجن والإانس ، وخرج سليمان فأتى الأمينة ، وقد غيرت حاله وهيئته عند كل من رآه ، فقال : يا أمينة ، خاتمى — قالت : من أنت ؟ قال : أنا سليمان بن داود ، قالت : كذبت ، فقد جاء سليمان فأخذ خاتمه ، وهو جالس على سرير ملكه ، فعرف سليمان أن خطيئته قد أدركته ، فخرج فجعل يقف على الدار من دور بنى إسرائيل ، فيقول : أنا سليمان بن داود ، فيحثون عليه التراب ، ويسبونه ويقولون : انظروا إلى هذا المجنون : أى شىء يقول ؟ يزعم أنه سليمان .

فلما رأى سليمان ذلك عمد إلى البحر ، فكان ينقل الحيتان لأصحاب البحر إلى السوق ، فيعطونه كل يوم سمكتين ، فإذا أمسى باع إحدى السمكتين بأرغفة ، وشوى الأخرى فأكلها ، فمكث على ذلك أربعين صباحا — عدة ما كان عبد الوثن فى داره — فأنكر (آصف) وعظماء بنى إسرائيل حكم عدو الله الشيطان فى تلك الأربعين ، فقال آصف : يامعشر بنى إسرائيل ، هل رأيتم من اختلاف حكم ابن داود مارأيت ؟ قالوا : نعم ، قال :

---

(١) لعل المراد بالمذهب هنا مكان قضاء الحاجة .

أمهلونى حتى أدخل على نسائه فأسألهن : هل أنكرن منه فى خاصة أمره ما أنكرنا فى عامة أمر الناس وعلانيته ؟ فدخل على نسائه فقال : ويحكن ، هل أنكرتن من أمر ابن داود ما أنكرنا ؟ فقلن : أشده ، مايدع منا امرأة فى دمها ، ولا يغتسل من الجنابة ، فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، إن هذا لهو البلاء المبين ، ثم خرج على بنى إسرائيل فقال : مافى الخاصة أعظم ممـا فى العامة .

فلما مضى أربعون صباحا طار الشيطان عن مجلسه ، ثم مر بالبحر فقذف الخاتم فيه ، فبلعته سمكة فأخذها بعض الصيادين ، وقد عمل له سليمان صدر يومه ذلك ، حتى إذا كان العشى أعطاه سمكتيه ، وأعطاه السمكة التى أخذت الخاتم ، فخـرج سليمان بسمكتيه ، فباع التى ليس فى بطنها بالأرغفة ، ثم عمـد إلى الأخرى ، فبقرها ليشويها ، فاستقبله خاتمه فى جوفها ، فأخذه ، فجعله فى يـده ، ووقع ساجدا ، وعكفت عليه الطير والجن ، وأقبل عليه الناس ، وعرف الذى كان قد دخل عليه ، لما كان قد أحدث فى داره ، فرجع إلى ملكه ، وأظهر التوبة من ذنبه ، وأمر الشياطين فقال : ائتونى بصخر ، فطلبته الشياطين حتى أخذته فأتت به ، وجاءوا له بصخرة ، فنقرها فأدخله فيها ، ثم أمر به فقذف فى البحر — هذا حديث وهب »(١) .

ولا يكتفى البغوى بهذا كله ، بل يسوق روايات إسرائيلية أخرى أغرب من الخيال فى تفسير هذه الآية ، والأعجب من هذا أنه ذكر — فيما ساق من روايات — القصة الصحيحة التى هى أقرب إلى الصواب فى تفسير معنى الآية ، وهى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « قال سليمان ابن داود : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة ، تحمل كل امرأة فارسا يجاهد فى سبيل الله ، فقال له صاحبه : إن شاء الله ، فلم يقل : ولم تحمل شيئا إلا واحدا

---

(١) معالم التنزيل جـ ٦ ص ٤٦ — ٤٨ .

ساقطاً أحد شقيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو قالهـا لجاهدوا فى سبيل الله »[١] .

ولكن البغوى لا يرجح هذا الحديث الصحيح فى تفسير الآية ، بل يرضى لنفسه أن يجرى وراء الخرافات والأساطير ، ويميل إلى تصديق رواية (صخر) فيقول : « وأشهر الأقاويل أن الجسد الذى ألقى على الكرسى هو صخر الجنى ، فذلك قوله عز وجل : « وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب » أى رجع إلى ملكه بعد أربعين يوما »[٢] .

وهذه الرواية الإسرائيلية التى مال إليها البغوى فى تفسيره تحمل فى طياتها أدلة البطلان والاختلاق ، ولا يقرها عقل ولا دين ، ومن ثم فندها الزمخشرى فى تفسيره ونقل عن العلماء أنها من أباطيل اليهود[٣] ، كما علق ابن كثير على رواية من هذا القبيل فقال : « إسناده إلى ابن عباس قوى ، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس — إن صح — من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه السلام ، فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا كان فى هذا السياق منكرات من أشدها ذكر النساء فإن المشهور أن ذلك الجنى لم يسلط على نساء سليمان[٤] ، بل عصمهن الله منه ، تشريفاً وتكريماً لنبيه صلى الله عليه وسلم »[٥] .

---

(١) أخرجه البخارى عن أبى هريرة فى كتاب الأنبياء — باب قوله تعالى: « ووهبنا لداود سليمان » جـ ٤ ص ١٩٧ .

(٢) معالم التنزيل جـ ٦ ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الكشاف جـ ٤ ص ٧٣ .

(٤) هذا على فرض صحة الرواية الإسرائيلية ، وهى عندى باطلة جملة وتفصيلا .

(٥) تفسير ابن كثير جـ ٧ ص ٦٠

المثال الثانى : ذكر الزمخشرى عند تفسير قوله تعالى : « ألم تر كيف فعل ربك بعاد . إرم ذات العماد التى لم يخلق مثلها فى البلاد »(١) قصة خرافية عن (إرم ذات العماد) فقال : « وروى أنه كان لعاد ابنان : شديد وشداد ، فملكا وقهرا ، ثم مات شديد ، وخلص الأمر لشداد ، فملك الدنيا ، ودانت له ملوكها ، فسمع بذكر الجنة ، فقال : أبنى مثلها ، فبنى (إرم) فى فى بعض صحارى (عدن) فى ثلاثمائة سنة ، وكان عمره تسعمائة سنة ، وهى مدينة عظيمة ، قصورها من الذهب والفضة ، وأساطينها من الزبرجد والياقوت وفيها أصناف الأشجار ، والأنهار المطردة ، ولما تم بناؤها سار إليها بأهل مملكته ، فلما كان منها على مسيرة يوم وليلة بعث الله عليهم صيحة من السماء فهلكوا ، وعن عبد الله بن قلابة : أنه خرج فى طلب إبل له ، فوقع عليها ، فحمل على ما قدر عليه مما ثم ، وبلغ خبره (معاوية) ، فاستحضره فقص عليه ، فبعث إلى (كعب)(٢) ، فسأله فقال : هى إرم ذات العماد ، وسيدخلها رجل من المسلمين فى زمانك ، أحمر أشقر قصير ، على حاجبه خال ، وعلى عقبه خال ، يخرج فى طلب إبل له ، ثم التفت فأبصر (ابن قلابة) فقال : هذا والله ذاك الرجل(٣) » .

وقد طعن ابن خلدون فى هذه القصة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسيره وشكك فى صحتها ، فقال : « وهذه المدينة لم يسمع لها خبر من يومئذ فى شىء من بقاع الأرض ، وصحارى (عدن) التى زعموا أنها بنيت فيها هى فى وسط اليمن ، وما زال عمرانه متعاقبا ، والأدلاء تقص طرقه من كل وجه ، ولم ينقل عن هذه المدينة خبر ، ولا ذكرها أحد من الإخباريين ولا من الأمم ،

---

(١) سورة الفجر — آية ٦ — ٨ .
(٢) يريد كعب الأحبار قطب الروايات الإسرائيلية .
(٣) الكشاف ج ٤ ص ٥٩٧ .

ولو قالوا : إنها درست فيما درس من الآثار لـكان أشبه ، إلا أن ظاهر كلامهم أنها موجودة ، وبعضهم يقول : إنها (دمشق) بناء على أن قوم عاد ملـكوها ، وقد ينتهى الهذيان ببعضهم إلى أنها غائبة ، وإنما يعثر عليها أهل الرياضة والسحر ، مزاعم كلها أشبه بالخرافات .

والذى حمل المفسرين على ذلك ما اقتضته صناعة الإعراب فى لفظة (ذات العماد) أنها صفة (إرم) وحملوا العماد على الأساطين ، فتعين أن يكون بناء ، ورشح لهم ذلك قراءة ابن الزبير : (عاد إرم) على الإضافة من غير تنوين ، ثم وقفوا على تلك الحـكايات التى هى أشبه بالأقاصيص الموضوعة ، والتى هى أقرب إلى الـكذب ، المنقولة فى عداد المضحكات ، وإلا فالعماد هى عماد الأخبية بل الخيام ، وإن أريد بها الأساطين فلا بدع فى وصفهم بأنهم أهل بناء وأساطين على العموم ، بما اشتهر من قوتهم ، لا أنه بناء خاص فى مدينة معينة أو غيرها ، وإن أضيفت كما فى قراءة (ابن الزبير) فعلى إضافة الفصيلة إلى القبيلة ، كما تقول : قريش كنانة ، وإلياس مضر ، وربيعة نزار ، وأى ضرورة إلى هذا المحمل البعيد الذى تمحل لتوجيهه بأمثال هذه الحـكايات الواهية التى يتنزه كتاب الله عن مثلها لبعدها عن الصحة »[1] ، وأيضا يعلق ابن حجر على هـذا الخبر قائلا : إن آثار الوضع عليه لائحة[2] ، كما يقول ابن كثير — فى هذا الصدد — : « فإن هذا كله من خرافات الإسرائيليين، من وضع بعض زنادقتهم ، ليختبروا بذلك عقول الجهلة من الناس أن تصدقهم فى جميع ذلك »[3] . ثم قال : « وقد ذكر ابن أبى حاتم قصة (إرم ذات العماد) ههنا مطولة جدا ، فهذه الحـكاية ليس يصح إسنادها ، ولو صح إلى ذلك

---

(١) مقدمة ابن خلدون بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ج ١ ص ٢٢٨ .
(٢) الـكافى الشاف على هامش الـكشاف ج ٤ ص ٥٩٧ .
(٣) تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٤١٨ .

الأعرابى فقد يكون اختلاق ذلك ، أو أنه أصابه نوع من الهوس والخبال ، فاعتقد أن ذلك له حقيقة فى الخارج وليس كذلك ، وهذا مما يقطع بعدم صحته [(١)] .

المثال الثالث : أورد القرطبى — فى تفسير قوله تعالى : « وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب » الآيات[(٢)] — قصة باطلة عن دواد عليه السلام ، فقال : « وسبب ذلك ما حكاه ابن عباس أن داود عليه السلام حدث نفسه — إن ابتلى — أن يعصم ، فقيل له : إنك ستبتلى وتعلم اليوم الذى تبتلى فيه ، فخذ حذرك ، فأخذ الزبور ودخل المحراب ، ومنع من الدول عليه ، فبيناهو يقرأ الزبور إذ جاء طائر كأحسن مايكون من الطير ، فجعل يدرج بين يديه ، فهم أن يتناوله بيده ، فاستدرج حتى وقع فى كوة المحراب ، فدنا منه ليأخذه فطار ، فاطلع ليبصره ، فأشرف على امرأة تغتسل ، فلما رأته غطت جسدها بشعرها ، قال السدى : فوقعت فى قلبه ، قال ابن عباس : وكان زوجها غازيا فى سبيل الله ، وهو (أوريا بن حنان) فكتب داود إلى أمير الغزاة أن يجعل زوجها فى حملة التابوت ، وكان حملة التابوت إما أن يفتح الله عليهم أو يقتلوا ، فقدمه فيهم فقتل ، فلما انقضت عدتها خطبها داود ، واشترطت عليه إن ولدت غلاماً أن يكون الخليفة بعده ، وكتبت عليه بذلك كتابا ، وأشهدت عليه خمسين رجلا من بنى إسرائيل ، فلم تستقر نفسه حتى ولدت سليمان وشب ، وتسور الملكان وكان من شأنهما ما قص الله فى كتابه »[(٣)] .

والحق أن هذه القصة التى ذكرها القرطبي فى تفسيره عن دواد عليه

---

(١) المصدر السابق .

(٢) سورة ص : ٢١ — ٢٥ .

(٣) تفسير القرطبى ج ١٥ ص ١٦٦ .

السلام قصة مختلقة ولا أساس لها من الصحة ، لأنها تتنافى مع ما هو ثابت من عصمة الأنبياء عليهم السلام ، إذ هي تصور لنا داود عليه السلام فى صورة رجل قد تملكته الشهوة وسيطرت على حسه بحيث لا يهمه سوى إشباع نزواته ، ويريد الشر للناس ، ولا شك أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من هذا كله ، ولذلك قال ابن كثير — فى تفسير هذه الآيات — : « قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه ، ولكن روى ابن أبى حاتم هنا حديثا لا يصح سنده ، لأنه من رواية (يزيد الرقاشى) عن أنس ، ويزيد — وإن كان من الصالحين — لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة ، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة ، وأن يرد علمها إلى الله عز وجل ، فإن القرآن حق ، وما تضمن فهو حق أيضا »(١) .

كما يقول أحد الفضلاء : « وقصة دواد مع امرأة أوريا منقولة عن اليهود الذين حرفوا الكلم عن مواضعه ، وهى مفصلة فى سفر صموئيل الثانى سفر ١٢ . وتوجد فى الكتاب المقدس ص ٢٨٦ وما وراءها ، قال الحافظ عماد الدين ابن كثير فى تفسيره : « قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ، ولم يثبت فيها عن الرسول حديث يجب اتباعه »» وخير ما يقال فى آيات (ص) أنها تعبر عن حقيقة ، لا تمثيل فيها ولا تجوز ، ويكون موضع الملام أن داود عليه السلام قد احتجز نفسه عن رعيته فى الخلوة لعبادة ربه فترة من الوقت ، حتى اضطر الخصوم لأن يتسوروا عليه المحراب ، ليقضى بينهم ، ويفصل فى أمرهم ، والحاكم ليس من حقه أن يمتنع عن المتنازعين ، أو يرجىء النظر فى أمرهم ، لأن ذلك يطيل ساعات النزاع ،

---

(١) تفسير ابن كثير جـ ٧ ص ٥١ .

وقد استخلفه الله فى أرضه ليفصل فى المنازعات بالحق ، ودون إبطاء ، فإذا ساير هواه ، وآثر الخلوة على القضاء بين الناس فقد تعرض لمحاسبة الله له »(١) .

المثال الرابع : ذكر ابن كثير عند تفسير قوله تعالى : « واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » الآية(٢) — ذكر قصة باطلة عن هاروت وماروت ، ثم علق عليها بأنها من أخبار بنى إسرائيل ، قال ابن كثير : « وقال ابن أبى نجيح عن مجاهد : أما شأن هاروت وماروت فإن الملائكة عجبت من ظلم بنى آدم ، وقد جاءتهم الرسل والكتب والبينات ، فقال لهم ربهم تعالى : اختاروا منكم ملكين أنزلهما يحكمان فى الأرض بين بنى آدم ، فاختاروا — فلم يألوا — هاروت وماروت ، فقال لهما — حين أنزلهما — : أعجبتما من بنى آدم من ظلمهم ومن معصيتهم ، وإنما تأتيهم الرسل والكتب من وراء وراء ، وأنتما ليس بينى وبينكما رسول ، فافعلا كذا وكذا ، ودعا كذا وكذا ، فأمرهما بأمر ونهاهما بنهى ، ثم نزلا على ذلك ليس أحد أطوع لله منهما ، فحكما فعدلا ، فكانا يحكمان النهار بين بنى آدم ، فإذا أمسيا عرجا فكانا مع الملائكة ، وينزلان حين يصبحان ، فيحكمان فيعدلان ، حتى أنزلت عليهما الزهرة فى أحسن صورة امرأة تخاصم ، فقضيا عليها ، فلما قامت وجد كل واحد منهما فى نفسه ، فقال أحدهما لصاحبه : وجدت مثل الذى وجدت ؟ قال : نعم ، فبعثا إليها أن ائتينا نقض لك ،

---

(١) الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى لابن قيم الجوزيه بتحقيق الأستاذ الشيخ محمود عبد الوهاب فايد — أنظر الهامش ص ٢٠٢ .

(٢) سورة البقرة ، ١٠٢ .

فلما رجعت قاما وقضيا لها ، فأتتهما ، فتكشفا لها عن عورتهما ، وإنما كانت شهوتهما في أنفسهما ، ولم يكونا كبني آدم في شهوة النساء ولذتها ، فلما بلغا ذلك واستحلا افتتنا ، فطارت الزهرة فرجعت حيث كانت ، فلما أمسيا عرجا فزجرا ، فلم يؤذن لهما ، ولم تحملهما أجنحتهما ، فاستغاثا برجل من بني آدم فأتياه ، فقالا : ادع لنا ربك ، فقال : كيف يشفع أهل الأرض لأهل السماء ؟ قالا : سمعنا ربك يذكرك بخير في السماء ، فوعدهما يوما ، وغدا يدعو لهما فدعا لهما فاستجيب له ، فخيرا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة ، فنظر أحدهما إلى صاحبه فقال : ألا تعلم أن أفواج عذاب الله في الآخرة كذا وكذا في الخلد ، وفي الدنيا تسع مرات مثلها ؟ فأمرا أن ينزلا ببابل ، فثم عذابهما ، وزعم أنهما معلقان في الحديد مطويان ، يصفقان بأجنحتهما — قال ابن كثير — وقد روى في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين ، كمجاهد والسدى والحسن وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل ابن حيان وغيرهم ، وقصها خلق من المفسرين ، من المتقدمين والمتأخرين ، وحاصلها راجع — في تفصيلها — إلى أخبار بني إسرائيل ، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح ، متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لاينطق عن الهوى ، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها ، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى ، والله أعلم بحقيقة الحال »(١) .

هذا — وقد أنكر تلك القصة أيضا كثير من العلماء ، وقالوا إنها من أباطيل اليهود ، فإن الملائكة عباد مكرمون ، لايعصون الله ما أمرهم ويفعلون مايؤمرون ، لايستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون ، يسبحون

---

(١) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٢٠٣ .

الليل والنهار لايفترون ، والأقرب فى قصة هاروت وماروت أن يقال : إن أهل بابل كانوا قوما صابئين ، يعبدون الكواكب ، وكان قد انتشر بينهم السحر انتشارا عظيما ، وكانت السحرة عندهم بالمحل الأجل ، ولهم فى نفوس العامة من الإجلال والتعظيم مالهم ، وكانوا يحتالون بحيل يموهون بها على العامة ، فيعتقدون صحتها، فبعث الله إليهم ملكين، هما هاروت وماروت، يبينان للناس حقيقة مايدعون ، وبطلان مايذكرون ، ويكشفان لهم ما به يموهون ، ويخبر انهم بهذه الحيل التى كانوا يخدعون بها العامة ، وينهيانهم عن قبولها والعمل بها ، ويقولان لهم : إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فهذان الملكان أنزلا لتعليم السحر ، ابتلاء من الله تعالى ، فمن تعلم وعمل به كفر ، ومن تعلم وتوقى عمله ثبت على الإيمان ، ولله تعالى أن يمتحن عباده بما يشاء والله أعلم .

هل يجوز تفسير القرآن بالإسرائيليات ؟ :

لا شك أن للإسرائيليات فى كتب التفسير ، وما تحمله من خرافات وأساطير أثرا خطيرا على قارئ هذا الكتب ، فإنها تشوش أعظم تشويش على عقولهم وعقائدهم ، كما تلقى ظلالا كثيفة حول هداية القرآن الكريم ، فتحجب هذه الهداية أن يصل شعاعها إلى القلوب .

وأيضاً فإن لهذه الإسرائيليات أثراً ضاراً بالإسلام نفسه لأن وجودها فى كتب التفسير يصور الإسلام فى صورة دين خرافى ، ومن هنا يتخذ الملاحدة وأعداء الدين من المبشرين والمستشرقين من هذا الموضوع مادة خصبة للهجوم على القرآن الكريم بدعوى أنه كتاب تفسره الخرافات ، وتحيط به الأباطيل وهل هناك سلاح أقوى من ذلك فى تشويه الإسلام وكتاب الإسلام ؟

من أجل هذا كله نرى أن علماء الإسلام عامة ، وعلماء الأزهر خاصة

يجب أن يقوموا بواجبهم نحو كتاب الله العزيز ، وذلك بأن يسعوا جاهدين لتنقية كتب التفسير من هذه الإسرائيليات ، وقد رأى أستاذنا الدكتور محمد حسين الذهبي أن هذا الواجب يمكن القيام به على وجه من الوجوه التالية :

١ — أن يوكل إلى كل قطر إسلامى مجموعة من كتب التفسير ، ليجردها علماؤه من الإسرائيليات ، وما حوت من الموضوعات ، كالأحاديث التى أوردها بعض المفسرين فى فضائل القرآن سورة سورة ، ثم تطبع هذه التفاسير ، بعد تجريدها على نفقته الخاصة (حكومة أو شعبا) ، وقد يكون هذا أصعب الوجوه :

أولا : لأن ذلك يحتاج إلى إقناع المسئولين أو المعنيين بالشئون الإسلامية فى كل قطر بهذه الفكرة ، وبالمساهمة فيها ماديا وعلمياً .

ثانياً : لأنه يحتاج إلى وقت طويل ، وجهد ليس بالقليل .

ثالثاً : لأنه سوف يقال حتما : إن هذه التفاسير تراث إسلامى فلا يجوز التصرف فيها بحذف بعض ما تحويه ، وإذا تم تجريدها من الإسرائيليات وأعيد طبعها مجردة منها فليس ذلك بقاض على ما هو موجود منها اليوم فى المكتبات العامة والخاصة ، وبهذا تبقى العلة قائمة .

٢ — أن يوكل إلى علماء كل قطر إسلامى مهمة التعليق على مجموعة من كتب التفسير ، ببيان ما فيها من إسرائيليات وموضوعات ، وإبطال كل ذلك ، ثم تطبع هـذه التفاسير وما عليها من تعليقات على نفقة كل قطر (حكومة أو شعباً) ، وهذا الوجه — وإن أبقى تراثنا فى التفسير على ما هو عليه — تقوم فى سبيل تنفيذه نفس الصعوبات السابقة :

٣ — أن يعهد مجمع البحوث الإسلامية إلى جماعة من العلماء بكتابة تفسير للقرآن الكريم خال من الإسرائيليات والأباطيل ، ويعمم نشره فى

جميع الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية ، وهذا عمل حسن ، ولكنه سوف لا يمنع الناس من الرجوع إلى غيره من التفاسير القديمة .

٤ — أن يعهد مجمع البحوث الإسلامية إلى لجان يكونها من علمائه الأكفاء ، ومن غير علمائه بدراسة كل ما لدينا من كتب التفسير دراسة وافية شاملة ، تكشف عما في كل كتاب من أباطيل الإسرائيليات وخرافاتها ، ومن كل دخيل على كتاب الله تعالى ، وتحذر من تصديق ذلك وقبوله ، ثم يجمع ذلك كله في كتاب مستقل ، ينشر في الأوساط العلمية ، والأوساط العامة ، وربما كان هذا الوجه أيسر الوجوه وأجدرها وأكثرها احتمالا للتنفيذ[1] .

وفي نهاية هذا البحث أحب أن أطرح هذا السؤال ، وهو : هل يجوز أن يفسر القرآن بالإسرائيليات ؟ أو بتعبير آخر : هـل يجوز أن توضع الإسرائيليات موضع التفسير للقرآن الكريم ؟ .

لعل الجواب الذي يتبادر إلى الأذهان هو أن ذلك جائز ، بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم أذن في التحدث عن أهل الكتاب بشروط معينة ، وأن المفسرين ساروا على ذلك ، وذكروا الإسرائيليات في كتبهم ، وإن كانوا قد إختلفوا في الالتزام بهذه الشروط .

ولكنني أرى أن تفسير القرآن بالإسرائيليات الآن وفي عصرنا الحاضر لا يجوز شرعا لأمور كثيرة وهي :

أولا : أن القرآن يجب أولا أن يفسر بالقرآن ، فإن لم يوجد فبالسنة النبوية ، فإن لم يوجد فبأقوال الصحابة والتابعين في غير ما أخذ عن أهل الكتاب ، فإن لم يوجد فبالرأي والاجتهاد في ضوء الدين واللغة .

---

(١) الإسرائيليات في التفسير والحديث ص ٢٨٥ — ٢٨٧ .

ثانياً : إن الإسرائيليات قد اختلط الحق فيها بالباطل اختلاطا كبيراً ، ولقد نادى علماء الإسلام — قديما وحديثا — بنقدها وتمييز الحق فيها من الباطل ، ولكن هذا الأمر تعجز عن القيام به كما ينبغى المجامع العلمية المتخصصة فضلا عن الجهود الفردية ، وإذن فمن الخير فى تفسير القرآن الكريم أن نترك هذه الإسرائيليات جملة وتفصيلا .

ثالثاً : أننا — بهذا العمل — نزيل عن القرآن الكريم الشوائب المتراكمة والأجواء المظلمة ، فيسهل على الناس أن يصلوا إلى هداية القرآن الكريم ، كما نزيل عن الإسلام التهمة التى وجهت إليه من أعدائه وهى أنه دين خرافى .

رابعاً : أن إغفالنا للإسرائيليات عند تفسيرنا للقرآن الكريم لا يصح أن يفسح المجال أمامنا للطعن فى أحد من الصحابة أو التابعين بغير وجه حق ، لأن كثيرا مما روى عنهم لا تصح نسبته إليهم كما سبق أن ذكرنا .

وبعد :

فإن هذا الرأى الذى أنادى به اليوم ، وهو أنه لا يجوز أن يفسر القرآن بشىء من الإسرائيليات قد نادى به من قبل عالم جليل ومحقق كبير هو الشيخ أحمد محمد شاكر ، فقد قال — رحمه الله — : « إن إباحة التحدث عنهم — أى عن أهل الكتاب — فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شىء ، وذكر ذلك فى تفسير القرآن ، وجعله قولا أو رواية فى معنى الآيات ، أو فى تعيين مالم يعين فيها ، أو فى تفصيل ما أجمل فيها — شىء آخر ، لأن فى إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هـذا الذى لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه ، ومفصل لما أجمل فيه ، وحاشا لله ولكتابه من ذلك ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذ أذن بالتحدث عنهم — أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم ، فأى تصديق لرواياتهم أقوى من

أن نقرنها بكتاب الله ، ونضعها منه بوضع التفسير أو البيان ، اللهم غفراً »(١)

وفى ختام هذا الفصل أحب أن أنقل هنا رأى الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت فى هذا المجال ، فقد قال — تعليقا على الروايات والآثار فى وصف الدابة التى تكلم الناس، وهى نموذج لما سودت به الصحف ، وضاع الوقت فى نقله — قال رحمه الله : « هذا وقد فات المفسرين أن يضعوا حداً لصون التفسير عن هذه الإسرائيليات التى أظلمت الجو على طلاب الهداية القرآنية، وشغلتهم عن اللب والجوهر بما ألصقته بالقرآن ، وقصروا جهودهم على النبش فيما ألصق ، وليس هذا خاصا — كما قلنا — بالدابة ، وإنما هى ريح السموم هبت على كتب التفسير من نواح كثيرة فى كل أمر غيبى أخبر به القرآن ، ولم يتصل به بيان قاطع عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد قيل مثله فى يأجوج ومأجوج ، وفى الصور ، وفى اللوح المحفوظ وفى غيرها ، وقد تتبع بعض المفسرين غرائب الأخبار التى ليس لها سند صحيح ، وأغدقوا من شرها على الناس وعلى القرآن ، وكان جديراً بهم أن يقيموا بينها وبين الناس سداً ، يقيهم البلبلة الفكرية فيما يتصل بالغيب الذى استأثر الله بعلمه ، ولم ير فائدة لعباده فى أن يطلعهم على شىء منه ، وإذا كان للناس بطبيعتهم ولع بسماع الغرائب وقراءتها ، فما أشد أثرها فى إلهائهم عن التفكير النافع فيما تضمنه القرآن من آيات العقائد والأخلاق وصالح الأعمال ، والذى أحب أن أقرره هنا — بهذه المناسبة فيما أخبر الله به من شئون الغيب التى لم يتصل بها بيان قاطع عن الرسول من الدابة والصور ونحوهما — هو أنا نؤمن به على القدر الذى أخبر الله به دون صرف للفظ عن معناه ، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق »(٢) .

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير جـ ١ ص ١٥ .

(٢) الفتاوى للإمام الأكبر المرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ٥٥ ، ٥٦ ط دار القلم .

وإلى هنا نكون قد انتهينا من الحديث عن الإسرائيليات فى التفسير ، وهى النوع الأول من أنواع الدخيل فى تفسير القرآن الكريم فإلى النوع الثانى من الدخيل ، وموعدنا الجزء القادم — إن شاء الله تعالى — من هذا الكتاب ، والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم ؟